شرح

السيد الشريف الجرجاني

على

تصريف العزي

مع البشلي

تحقيق

محمد الزفزاف

قدم له وعرف به

عادل عبد المنعم أبو العباس

دار الطلائع

obeikandl.com

شرح السيد الشريف الجرجانى على تصريف العزى/ تحقيق محمد الزفزاف، قدم له وعرف به عادل عبد المنعم ابو العباس . – القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠١٧ .
١٦٧ص؛ ٢٤سم.
تدمك ٨ ٨٠٥ ٢٧٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١- اللغة العربية –الصرف.
أ- الزفزاف، محمد (محقق).
ب- ابو العباس، عادل عبد المنعم (مقدم).
٤١٥,٥
رقم الإيداع: ٢٠١٧/٣٢٨٦
الترقيم الدولي: 978-977-277-805-8

للنشر والتوزيع والتصدير

٣٢ شارع أحمد فخرى
مدينة نصر- القاهرة
تليفون: ٢٣٥٤٦٣٩٢ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٣٥٤٦٣٩٣ (٢٠٢+)
E-mail : info@altalae.com
Web site: www.altalae.com

تصميم الغلاف الفنان: إبراهيم محمد إبراهيم

● جميع الحقوق محفوظة للناشر ●

يحظر طبع أو نقل أو ترجمة أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي سابق من الناشر، وأية استفسارات تطلب على عنوان الناشر.

obeikandl.com

تقديم

الحمدُ للهِ، وصلى اللهُ وسلمَ على خاتمِ رسُلِ اللهِ سيدنا محمدٍ وآلهِ وصحْبهِ، ومن اهتدَى بهدَاه.

وبعد

فإنَّ علم «التصريف» من أجَلِّ العلوم التى يحتاجُ إليها كل مختصٍّ بالدراساتِ العربية والإسلاميةِ حتى إنهم قالوا: "الصَّرْفُ أمّ العلومِ والنحوُ أبوهَا" فشبهوهُ بالأمِّ مِنْ حيثُ التولُّد، فكما أنَّ الأمَّ سببٌ لتولد الأولادِ، فكذلك علمُ الصرفِ لتولدِ الكلمات، وشبهوا النحو بالأب؛ لأنه سبب لإصلاح اللفظ كما أن الأب سببٌ لإصلاح الولد.

وبهذا العلم ظهرت خصائصُ اللغة العربية وعجائبُ مكنوناتها، ولذا قال العلامة "ابن عصفور": "التصريفُ أشرَفُ شطريَ العربية وأغمضُهُمَا، فالذى يُبَيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميع المشتغلين باللغةِ العربية - مِنْ نحْوى ولُغَوى - إليه أيَّما حاجَة، لأنهُ ميزانُ العربيةِ، ألاترَى أنه قدْ يؤخَذُ جزءٌ كبيرٌ من اللغةِ بالقياس، ولا يوصَلُ إلى ذلك إلا عنْ طريقِ علم التصريف، نحو قولهم: "كل اسم أولهُ ميمٌ زائدةٌ مما يعمل بهِ وينقل فهو مكسورُ الأول؛ نحو: مِطرَقة، ومِرْوحَة، إلا ما استثني من ذلك "فهذا لايعرفُه إلا مَنْ يعلمُ أن الميمَ زائدة، ولايعلمُ ذلك إلا مِنْ جهةِ التصريف[1]".

(1) انظر الممتع في التصريف لابن عصفور [27 - 28].

وقد دعت الحاجةُ لتدوينه مع النحو بعد فشوّ اللحن وفساد السليقة، ثمَّ أُفرِد لِكلا العلميْنِ تآليف خاصة، لما بينَهُمَا مِنَ التمايز، فدونَت المطولاتُ والمختصراتُ، ولمعت من بينها المتونُ الجامعة التى حفظها الصغارُ والكبارُ، وقامَ على شرحها العلماءُ الأفذاذ، وكان من بين هذه المتون "تصريف العِزّى" الذى ألفَهُ العلامة عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانى الشافعى المعروف بـ "العِزّى"، والذى شهدَ العلماءُ ببراعتهِ في علوم اللغة والأدب وبخاصة النحو والصرف، والمعانى والبيان، والعروض والقوافى، لكنَّ أثرهُ في علم "التصريف" كان أبرز علامة تميزه، فله فيه مؤلفات ومصنفات، من أبرزها:

- فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح في الصرف.
- والكافى شرح الهادى في النحو والصرف.
- والمعرب عما في الصِّحَاح والمغرب، في اللغة.

تُوفِّى "العزّى" رحمهُ الله سنة "٦٥٥هـ" أو بعدها بقليل.

ولأهمية "تصريف العِزّى" كمتن سهلٍ من متون علم الصرف، ولمكانته الرفيعة عند أهل العلم، أقبلَ العلماء عليهِ يشرحونَهُ، ويعلقون عليه، وينظمونَهُ، ويضعون عليه الحواشى، حتى بلغت شروحُه العشرات، وقد أحصَى قسطا كبيرا منها الأستاذ العلامة عبد الله الحبشى في كتابه "جامع الشروح والحواشى" فقال:

شرَحَ "تصريف العِزّى" الإمام أحمد بن محمود الجيلى الأصفهيدى، المتوفى سنة "٧٢٩هـ" أو بعدها في شرحين: كبير وصغير.

obeikandl.com

- وشرحَهُ الإمام سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة "٧٩٣هـ" وعلى شرح السعد تخريج لشواهده وشواهد الأصل للإمام التاذفى المتوفى سنة "٩٧١هـ" وسماه "ربط الشوارد في حل الشواهد"

- وشرحه الإمام على بن محمد بن عبد الله الأفرزي الطبيب، المتوفى سنة (٨١٥ هـ).

- وشرحه الإمام علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، المتوفى سنة (٨١٦هـ) وهو كتابنا هذا، وسنفرده بكلمات.

- وشرحه الإمام أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله المقدسي، المتوفى سنة (٨٦١ هـ).

- وشرحه الإمام يوسف بن أحمد بن داوود العيني، المعروف بالشُغري، المتوفى سنة (٨٨٥ هـ)، ونظمه أيضًا ثم شرحه كما سيأتي.

- وشرحه الإمام شمس الدين محمد بن أحمد، المعروف بالخطيب الشربيني، المتوفى سنة (٩٧٧هـ)، وسماه: "الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف عز الدين الزنجاني"، وعلى هذا الشرح:

حاشية للشيخ محمد بن أحمد بن محمد، المعروف بالبدوي، المتوفى سنة (١٣٣١ هـ).

- وشرحه الإمام أحمد بن محمد الحلبي، المعروف بابن الملا، المتوفى بعد سنة (٩٩٠ هـ).

- وشرحه الإمام حسين بن إبراهيم بن حمزة، المتوفى بعد سنة (١٠٠٠ هـ)، وسماه: "غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني".

obeikandl.com

- وشرحه الإمام على بن سلطان محمد الهروي، المعروف بالملَّا علي القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ)، وسماه: "الفتح الرباني في شرح تصريف الزنجاني".

- وشرحه الإمام أبو الفرج نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، المتوفى سنة (١٠٤٤ هـ).

- وشرحه الإمام سعد الله البردعي المحمودي، ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/١١٤٠).

- وشرحه الإمام يحيى بن إبراهيم بن عبد السلام الزنجاني، الملقب بالمعظم، ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/١١٣٩).

- وشرحه الإمام إبراهيم بن عكاشية الجيلي، ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/١١٤٠).

- وشرحه الإمام عبد الله بن إلياس، المعروف بالكلكوري، المتوفى بعد سنة (١٠٩٩هـ).

- وشرحه الإمام إبراهيم بن موسى الفيومي، المتوفى سنة (١١٣٧ هـ).

- وشرحه الإمام حسن بن موسى بن عبد الله الزرديني الباني، المتوفى سنة (١١٤٨ هـ).

- وشرحه الإمام أبو الحسن مفرج اليزدي، المتوفى بعد سنة (١١٧١ هـ).

- وشرحه الإمام علي بن أحمد بن مكرم المعروف بالصعيدي، المتوفى سنة (١١٨٩ هـ).

obeikandl.com

- وشرحه الشيخ محمد بن عبد ربه بن علي العزيزي، المعروف بابن الست، المتوفى سنة (١١٩٩ هـ).

- وشرحه الشيخ عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل اليمني، المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ)، وسماه: "الجنى الداني على مقدمة التصريف للزنجاني".

- وشرحه الشيخ عمر بن محمد بن عمر المخملجي الحلبي، المتوفى سنة (١٢٨٥ هـ)، وسماه: "شراب الراح فيما يتوصل به إلى العزي والمراح".

- وشرحه الشيخ محمد مهدي بن محمد إبراهيم الكلباسي الأصفهاني، المتوفى سنة (١٢٩٢ هـ).

- وشرحه الشيخ عبد المعطي بن عبد القادر البابي الحلبي، المتوفى سنة (١٢٩٦ هـ).

- وشرحه الشيخ أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني، (ط) بالمطبعة الوهبية بمصر سنة (١٢٩٨ هـ).

- وشرحه الشيخ أبو المحاسن محمد بن خليل إبراهيم القاوقجي الطرابلسي، المتوفى سنة (١٣٠٥ هـ).

- وشرحه الشيخ محمد حسن البارفروشي، المتوفى سنة (١٣٤٥ هـ).

- وشرحه الشيخ محمد بن سلطان علي خان المرعشي، المتوفى سنة (١٣٥٥هـ).

- وشرحه الشيخ محمد تقي شفيع الكازروني البوشهري، المولود سنة (١٣١٥ هـ).

- وشرحه الشيخ ابن سعيد، ذكره بروكلمان، المتوفى سنة (١٣٧٥ هـ) في "تاريخ الأدب العربي" (٣/ ١٨٧).

obeikandl.com

وشرحه الشيخ عفيف الدين عبد الوهاب، ذكره بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" (٣ / ١٨٧).

- وشرحه بالفارسية الشيخ أبو يزيد بن عماد بن أبي يزيد لطف الله، ذكره بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" (١٨٧/٣).

- وشرحه الشيخ عبد الله بن محمد، ذكره بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" (٣/ ١٨٧)

- وشرحه الشيخ أبو الثناء محمود بن عمر الأنطاكي، (خ) بالظاهرية دمشق برقم (٣/ ١٦).

- وشرحه الشيخ عمر، المعروف بالمارونى - كذا بآخر النسخة - (خ) بالمكتبة الأزهرية برقم (٦٨٣/٢).

- وشرحه الشيخ يوسف جان بن عباس البيرخضراني، (خ) بالمكتبة الأزهرية (١٣) ١٣٤٧، وسماه: "الترصيف في إعلال التصريف".

وقد اعتنى جماعة من العلماء بنظم "تصريف العزي".

- فنظمه الإمام يوسف بن أحمد بن داوود العيني، المعروف بالشُغري، المتوفى سنة (٨٨٥ هـ)، وله شرح على هذا النظم.

- ونظمه الإمام حسين بن علي الحصني، المتوفى سنة (٩٧١هـ).

- ونظمه الإمام زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المتوفى سنة (٩٧٧ هـ).

- ونظمه الإمام عبد الله بن سعيد بن عبد الله باقشير، المتوفى سنة (١٠٧٦ هـ)، وله شرح على هذا النظم.

- ونظمه الإمام محمد بن مصطفى بن أحمد، الشهير بمعروف البرزنجي، المتوفى سنة (١٢٥٤ هـ)، وسماه: "ترصيف المباني في نظم تصريف الزنجاني".

وقد وقع الاختيار على "شرح الشريف الجرجاني لتصريف العزى" لسهولته وشمولية شرحه، وسوف تقرأ بعد صفحات كلمة الأستاذ العلامة "محمد محيي الدين عبد الحميد" التى قدَّم بها للكتاب، وأثنى على عمل زميله المحقق العلامة الشيخ محمد الزفزاف الذي اشترك معه قبل ذلك في تحقيق "شرح شافية ابن الحاجب"، ومعهما العلامة محمد نور الحسن، وكلهم من أساتذة التخصص في كلية اللغة العربية، وإذا أردنا أن نقول كلمة عن الشيخ الزفزاف، فلا نجد أجملَ من الشهادة التى ذكرها الأستاذ الدكتور جابر قميحة - رحمه الله - وقد كان تلميذًا للشيخ، حيث قال:

"كانَ عالما جليلًا، عرفته عن كثب، ونحنُ نتلقى على يديْه فقه القرآن والسنة، كان متزنا في إلقائه، هادِئا في طريقته، وإن شابها شيء من العصبية، وكان الشيخ "الزفراف" معروفًا "بعصاه" إذ كان يسيرُ في فناء الكلية، فإذا رأى طالبة تطيل الوقوف مع أحد الطلاب رفع عليهما "العصا" وكان جميعهم يأخذون تهديده بقابلية واستلطافٍ، كأنه أبٌ في حنوه وقسوته، وكان وكيلا للكلية، يظهر على وجهه آثار السِّن والضعف، ولكنه كان متيقظ العقل، قويَّ الحجَّة، محبوبا من جميع الطلبة".

ويكفينا أيضًا ثناء زميله العلامة محمد محيي الدين عبدالحميد عليه.

للشيخ الزفزاف تعليقات قويَّة، وتحقيقات صرفيَّة، ومناقشات هادئة وهادفة على شرح الجرجانى، تدلّ على تمكنه من هذا العلم الشريف، ولم أشأ أن أضيف إليها شيئًا، داعين الله أن نكون خدَّامًا للغة العربية وعلومها، وأن نعيد إليها عالميتها وشرفها، إنهُ ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين.

أبو عاصم

علال عبد المنعم أبو العباس

القاهرة - بني مجدول

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد

الْحَمدُ لله حمدًا يستوجب المزيد من نعمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مَصْدر الكمالات الإنسانية، وأَصْل مكارم الأخلاق، وعلى آله وصحبه الذين مَضَوْا في طريقه المستقيم حتى ضارعت الأمة بمجهوداتهم العظيمة أرقى الأمم مدنية وأقدمها مجدًا في أقصر وقت وبعد قليل من الزمان.

ولله الحمد في الأولى والآخرة ما أعظم مِنَّتَه، وما أكثر آلاءه ونعمته، وما أعجزنا عن شكره، وما أضعفنا أمام قهره!

وبعد؛ فإن التصريف من أجلِّ علوم العربية: يجري مَعَها مَجْرى الأصل مع الفرع، ويَتَّصل بجميعها اتصالا أوثق اتصال؛ إذ كان متعلقهُ المفردات العربية في أصل بنائها وهيئة حروفها، وكان المركب لا يوجد إلا بعد وجود أجزائه، والعلوم العربية التي تبحث عن المفردات أيضا في مسيس الحاجة إلى هذا العلم؛ فلا جرم لم يعدّ السلفُ مِنْ علماء العربية المتقنين من لم يأخذ منه بسبب، وقد أحصوا على كثير من أفذاذهم أخطاء سببها الغفلة عن شوارده.

وكان العمل في الجامع الأزهر جاريا على تدريس هذا الفن في كتب ابن مالك وابن هشام التى لم تُعْنَ بمباحث الأفعال العناية الخليقة بها، مع أن هذه المباحث في المكان الأوَّل من مباحث هذا الفن. فلما ألّف المجلس الأعلى للجامع الأزهر في صيف عام 1355 (الموافق لعام 1936) لجنة برياسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ إبراهيم حمروش شيخ كلية اللغة العربية لبحث مناهج الدراسة واختيار الكتب الصالحة لها أَوْلَتْ هذه المسألة

obeikandl.com

عناية خاصة؛ فرأت أنه يجب تدريس مباحث الأفعال وما يرتبط بها مرتين في القسم الثانوى من المعاهد الدينية، ورأت أن تكون المرة الثانية في كتاب «شرح السيد الشريف الجرجاني على تصريف العزي» وهو كتاب واسع المباحث، دقيق العبارات، كثير التعليلات، جم الفائدة، كثير العائدة، جمع شذور الفن وما تفرق منه.

وقد طبع هذا الكتاب مرارًا في الآستانة طبعاتٍ سقيمةً كثيرة الأخطاء، وطبع مرة في القاهرة في العام (1936) بإشراف أخى الأستاذ الشيخ محمد الزفزاف المدرس في كلية اللغة العربية؛ ولكن الطابع لم يُوَفَّق إلى نشره على الوجه الذي أراده الأستاذ، فوقع فيه كثير من التحريف والتصحيف، ولم يقتنع بطبع تعليقاته على الكتاب، مع عظيم فائدتها وجسيم نفعها؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد عرفت ذلك من الأستاذ فأشرت عليه بأن يراجع الكتاب من جديد على نسخه الموثوق بها ويكتب ما يعن له من التعليقات، ففعل ما هو له أهل، ثم تحدثت يوما مع «محمود أفندي توفيق الكتبى بشارع السكة الجديدة» في ذلك، فأثنى على الفكرة، وشكر للأستاذ صنعه، وألحف عليه في أن يأذن له بنشره على الوجه الذي يرضيه، فأجاب الأستاذ رغبته وأسلمه الكتاب.

وها هو ذا بين يدي القراء في مظهرٍ أقلُّ ما يقال فيه إنه دقيق التصحيح، مضبوط الأمثلة، قد شُرِحَتْ غوامضه وبُيِّنَتْ إشاراته وخوافيه. وذلك مما يُقَرِّبُ إلى الأذهان فَهْمَ الكتاب، ويساعد الطالب على البحث عن أسراره وغوامضه.

وَفَّقَ الله إخواننا من علماء الأزهر إلى العمل الصالح، وأثاب العامل منهم خير الجزاء.

كتبه أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق الشارح

اللهم حبِّب إليّ من عملى ما أحببتَ، وبغِّض إليّ منه ما كرهتَ، وجنِّبْني الزلل فيما إليه قصدت، واكتب لي التوفيق في الخير الذي أردت، وما توفيقى إلا بك، عليك توكلت .

وبعد، فلما طلب مني أن أقوم بتصحيح هذا الكتاب في المرة الأولى بذلت من الجهد ما يعرفه من قرأ النسخ المطبوعة السقيمة وفقدَ المخطوطة السليمة، ولكن ظروف طبعه جاءت بأغلاط فيه جعلتني غير مستريح لأن ينشر أمام أعين القراء على ذلك النحو.

ولما طلب مني في هذه المرة تصحيحه لبَّيت الطلب مجتهدًا في المحافظة على عبارات المؤلف متى أدت الغرض المقصود منها وإن كانت لا تتفق مع الفصيح من قواعد اللغة؛ ظنًّا منى بأنها كذلك في الأصل، وأنت جد عليم بأن كتب المؤلفين لم تقصر فائدتها على الناحية العلمية التى ألفت فيها؛ بل كثيرًا ما تكون نبراسا يهتدي به الباحث في تاريخ آداب اللغة إلى طريق سيرها في عصورها المختلفة ارتفاعا وانحطاطا؛ فالمحافظة على عبارتها واجب محتوم؛ إلا ما أفسد المعنى أو نقصه، وَلذا جعلت ما زدته أو غيرته بين قوسين هكذا [...] ثم نبهت عليه في التعليق.

وحاولت جهد الطاقة أن أضبط من كلماته ما يحتاج إلى ضبط، وأن أنظمه على قواعد الترقيم، وأن أجعل لموضوعاته عناوين على هوامش صفحاته، وقد تم بعون الله ما أردت.

ولكنى رجل أحب الصراحة، متى استندَتْ إلى الحق، وأرى من أفن الرأى أن يزعم زاعم - مهما سما فكره وغزر علمه - أنه منزه عن الخطأ محفوظ من النسيان؛ فما أعرف العصمة إلا لله وحده، ثم لرسله صلوات الله عليهم أجمعين فيما ندبوا إليه من تشريع فحسب، سائلا الله جلت قدرته، وتعالت عظمته أن ينفع بهذا الكتاب طلاب العلم وعشاق العربية، وأن يغفر لنا الزلل والخطل، وأن يهدينا إلى خير العمل فهو وحده الموفق والمعين - (وما توفيقى الا بالله)-

محمد الزفزاف أحمد

obeikandl.com

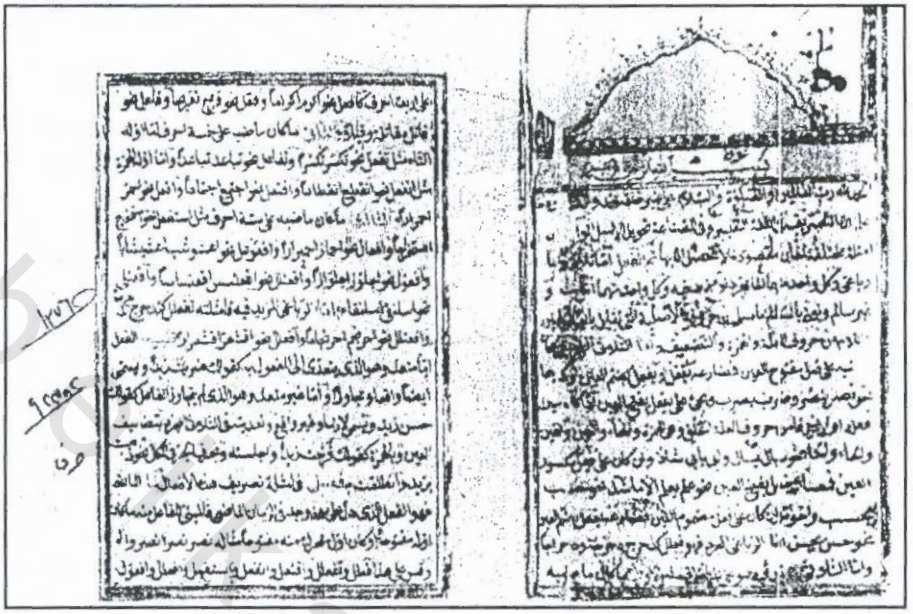

صور مخطوطات تصريف العزّي

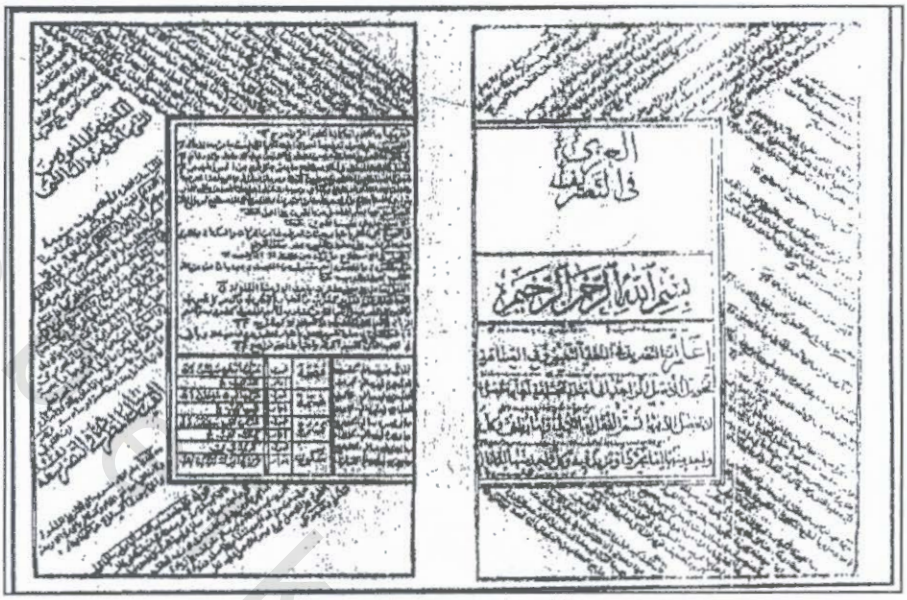

صور مخطوطات تصريف العِزّي وعليه الحواشي

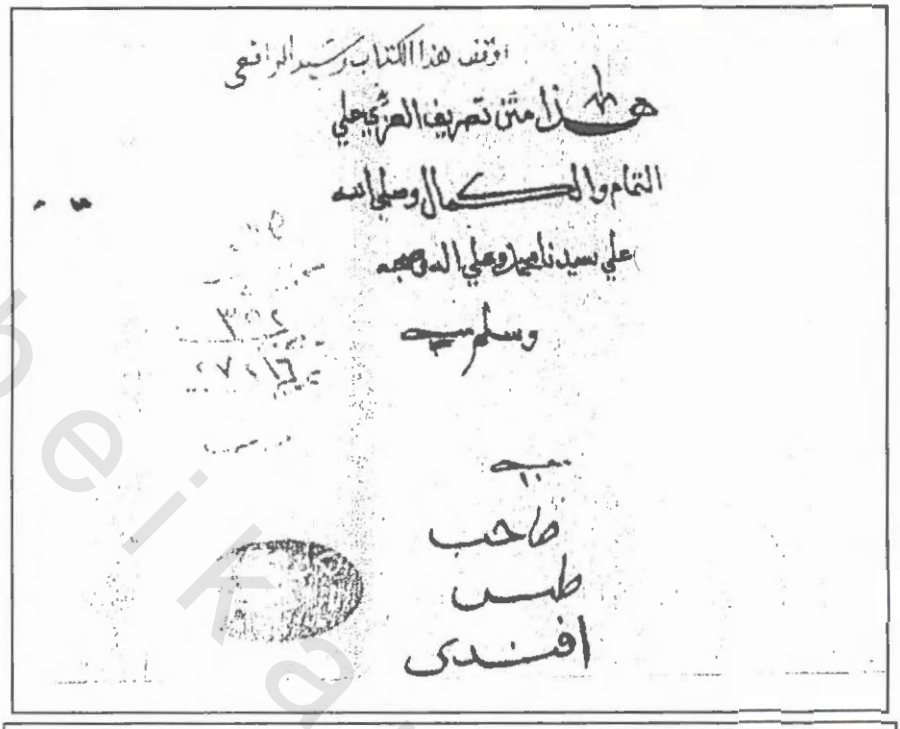

وقف هذا الكتاب رسيد الرافعي

هذا متن تصريف العزّي علي

التمام والكمال وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم

صاحب

طلس

افندى

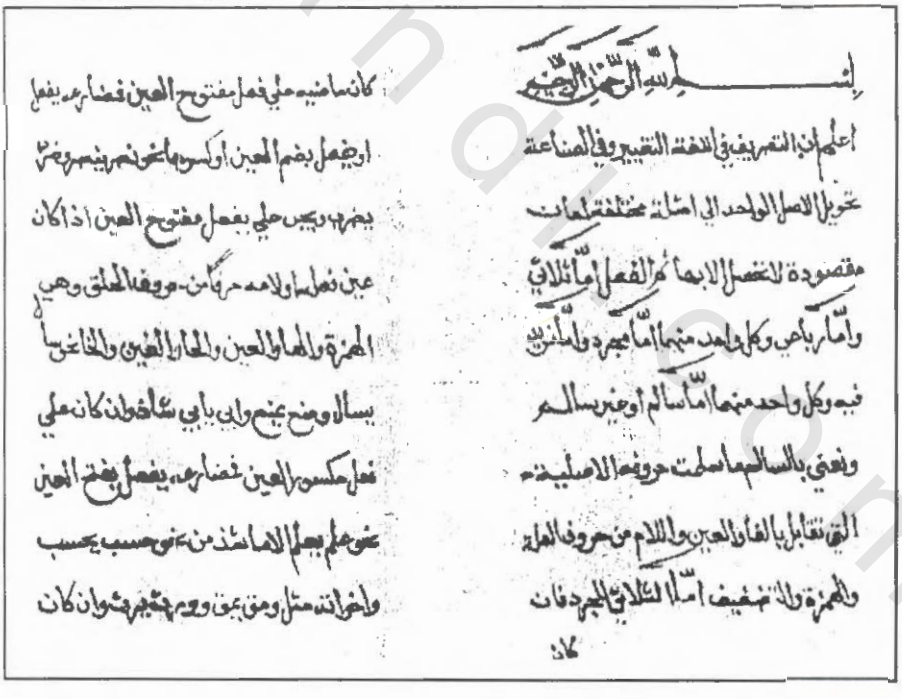

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان التصريف في اللغة التغيير وفي الصناعة

تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان

مقصودة لاغراض لا بها تم الفعل اما ثلاثي

واما رباعي وكل واحد منهما اما مجرد واما مزيد

فيه وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم

ونعني بالسالم ما سلمت حروفه الاصلية

التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف الفعلة

والهمزة والتضعيف اما الثلاثي المجرد فان

كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل

او يفعل بضم العين او كسرها نحو نصر ينصر وضرب

يضرب ويجيء على يفعل مفتوح العين اذا كان

عين فعله او لامه حرفا من حروف الحلق وهي

الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء سواء

كان ساكنا او متحركا نحو سأل يسأل ومنع يمنع وابى يأبى شاذا وان كان على

فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين

نحو علم يعلم الا ما شذ من ذلك نحو حسب يحسب

واخواته مثل ومق يمق وورم يورم شاذ وان كان

obeikandl.com

صور مخطوطات متن تصريف العزّي

obeikandl.com

obeikandl.com

شرح تصريف العزي

obeikandl.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد للّه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

تعريف التصريف

قال: «اعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ التَّغْيِيرُ، وَفِي الصِّنَاعَةِ تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا».

أقول: اعلم أن من جملة العلوم الأدبية[1] علم التصريف، وللتصريف معنيان: لغوي، وصناعي. فالتصريف في اللغة التغيير، ومنه تصريف الرياح؛ وهو تحويلها من حال إلى حال، جنوبًا وشمالا، وصَبًا ودَبُورًا.

(1) قد عرف العلماء علوم الأدب بأنها «علوم يحترز بها عن الخطأ في كلام العرب لفظا أو كتابة»، وعلى هذا كان كل ما أدى إلى هذا الاحتراز معدودا بين علوم الأدب، وقد عدوها اثنى عشر علما، ومنشأ تكونها يرجع إلى أن كلام العرب إما مفردات أو مركبات، وكل منها إما ملفوظ أو مكتوب. فإن كان البحث في علم عن المفرادت، فإما أن يبحث فيه عن جواهرها وموادها، وذلك علم مفردات اللغة، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث صورها وهيئاتها؛ وذلك علم التصريف، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث أخذ بعضها من بعض، وذلك علم الاشتقاق.

وإن كان البحث في علم عن المركبات، فإما أن يبحث فيه عنها من حيث تأديتها للمعاني الأصلية؛ وذلك علم النحو، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث إفادتها لمعان فوق المعانى الأصلية، وذلك علم المعاني، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح؛ وذلك علم البيان، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث إنها موزونة؛ وذلك علم العروض، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث أواخر أبياتها الموزونة؛ وذلك علم القافية وهذه تسمى عندهم بأصول علوم الأدب.

وإن كان البحث في علم يتعلق بنقوش الكتابة فهو الخط (الإملاء)، وإن كان يتعلق بطريق نظم الكلام فعلم القريض، وإن كان يتعلق بطريق نثره فعلم الإنشاء، وإن كان يتعلق بغير ذلك فعلم المحاضرات، ومنه التاريخ.

obeikandl.com

«اعلم» أمر من علم يعلم، وفيه ضمير مستتر فاعل له، وهو من أفعال القلوب يستدعى المفعولين، و «أنَّ» حرف من الحروف المشبَّهة[1] بالفعل، والحروف المشبهة بالفعل ستة؛ إحداها «أنّ»، وهى تدخل على المبتدأ والخبر؛ فيسمى المبتدأ اسما لها والخبر خبرًا لها، وأن مع اسمها وخبرها سادّ مسد المفعولين لـ «اعلم».

و «التصريف» تفعيل من الصَّرْف، واختار التصريفَ دون الصّرف؛ لأن علم التصريف علم شريف، وفيه تصرفات كثيرة، فذِكْر لفظه فيه مبالغة.

و «اللغة» في الاصطلاح ما يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم، و «التغيير» إحداث شيء لم يكن قبله، و«في» في قوله «في اللغة»[2] متعلقة بمقدر، تقديره التصريف كائنا في اللغة التغيير و«في الصناعة»: أي في اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان[3] مقصودة لاتحصل تلك المعانى المقصودة إلا بتلك الأمثلة المختلفة.

واعلم أن «التصريف» في أصل الوضع مصدرٌ جُعِل عَلَمًا لهذا العِلْم؛ لما بينهما من المناسبة، وهى أن التصريف تغيير، وهذا العِلْم علم يعرف به تغييرات الكلمة.

والصناعة في اللُّغَة: الحِرْفة، وفى الاصطلاح بمعنى اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء يناسبه معنى؛ كاتفاق أهل هذا الفن على كونه عَلَما لهذا الفن، لما بينهما من المناسبة؛ كما مر، «والتحويل» تَفْعِيل مِنْ حال يَحُول، إذا تغير وتبدَّل، ومنه العِلْم وهو العامُ؛ سُمِّىَ به لتحوله من حال إلى حال ومن زمان إلى زمان من الفصول الأربعة، والفرق بين التغيير والتحويل أن التغيير لا يكون إلا متعديا، والتحويل يكون لازما ومتعديا، وقيل: إن التحويل يستعمل في الذات، كما يقال: تحوَّل فلان من مكان كذا

---

(1) الحروف المشبهة بالفعل ستة، وهى إنّ وأن ولكن وكأن وليت ولعل، وإنما سميت كذلك لأن كل واحد منها يقوم في أداء معناه مقام فعل.

(2) قال في اللسان: «قال الأزهرى: واللغة من الأسماء الناقصة وأصلها لغوة (بضم اللام وسكون الغين) من لغا إذا تكلم، ثم قال بعد: وهى فعلة (بضم الفاء وسكون العين) من لغوت إذا تكلمت، أصلها لغوة ككرة وقلة وثبة، كلها لاماتها واوات، وقيل أصلها لغى أو لغو (بضم اللام وفتح الغين فيهما) والهاء عوض، وجمعها لغى، مثل برة وبرى» اهـ.

(3) المعانى جمع معنى، وهو في الأصل مصدر ميمى على وزن مفعل، أخذ من العناية، ثم نقل إلى معنى المفعول: أي المعنى للإنسان من اللفظ، فالمراد به حينئذ الصورة الذهنية التى يقع البيان عنها باللفظ.

إلى مكان كذا، والتغيير يستعمل في الصفات؛ كما يقال: تغير وجه فلان من الحُمْرة إلى الصُّفرة، وقيل: إن التحويل أخَصُّ من التغيير[4]، «والأصل» ما يُبْنى عليه غيره.

والمراد بالأصل الواحد عند البصريين ههنا المصدر، وهو الاسم الذى يشتق منه الفعل، والمصدر أصْلٌ عند البصريين، وفَرْعٌ عند الكوفيين.

حجة البصريين على اشتقاق الفعل[5] منه أن الفعل يدل على الحدث والزمان، فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لدَلَّ على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث؛ كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول، فلما لم يكن المصدر كذلك عُلِم أنه ليس مشتقا منه.

---

(4) الوجه في كون التحويل أخص من التغيير، أن التحويل معناه النقل. حكى سعد الدين التفتازانى عن المغرب «أن التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع» اهـ.

وقال في الصحاح: «والتحول التنقل من موضع إلى موضع، والاسم الحول، ومنه قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ ثم قال: وحوله فتحول، وحول أيضا بنفسه؛ يتعدى ولا يتعدى» اهـ أما التغيير فإحداث تغير ما في الشيء سواء أكان فيه نقل أم لا، وحيث إن النقل ملاحظ في التحويل دون التغيير، فهو أخص من التغيير؛ فكل تحويل تغيير، وليس كل تغيير تحويلا.

(5) قد ساق المؤلف دليل البصريين على أن المصدر أصل للأفعال، ولم يتعرض لكونه أصلا للمشتقات الأخرى، كما أنه أصل للأفعال؛ لأنه بصدد بيان النزاع بين الكوفيين والبصريين، والخلاف في كون المصدر اصلا لسائر المشتقات واقع بين البصريين أنفسهم، فقال جمهور البصريين: إن المصدر متى ثبت أنه أصل للفعل ثبت أنه أصل للمشتقات بالواسطة؛ إذ المشتقات متعلقات بالأفعال ومتى ثبتت فرعية المتعلق (بصيغة اسم المفعول) ثبتت فرعية المتعلق (بصيغة اسم الفاعل) والمراد من كونها متعلقات بالأفعال أنها تحتاج إليها في تحققها، فمثلا فاتح وصف قائم بمن حصل منه الفتح أو يحصل، ومفتوح وصف قائم بما وقع عليه الفتح أو يقع. ومفتح اسم لزمان الفتح أو مكانه، ومفتاح اسم للآلة التى تحقق أو يتحقق الفتح بها؛ فأنت ترى أن كل هذه الألفاظ غير متحققة إلا بتحقق الفعل؛ وحينئذ تكون متعلقة به تعلق الفرع بالأصل والفعل متعلق به (بصيغة اسم المفعول)، والفعل المأخوذ من التعلق لازم، فلا بد من ذكر الصلة مع اسم المفعول؛ والفعل المأخوذ من التعلق لازم فلا بد من ذكر الصلة مع اسم المفعول؛ فيقال: «والفعل متعلق به»، ولكن المؤلفين قد تسامحوا فحذفوا الصلة وقالوا: متعلق.

وقال جماعة منهم السيرافى: إن المصدر أصل للفعل، ولكنه ليس أصلا للمشتقات؛ بل الفعل هو الأصل للمشتقات؛ إذ لا يلزم من كون الفعل متفرعا عن المصدر أن تكون متعلقات الفعل متفرعة كذلك عن المصدر.

وحجة الكوفيين أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته؛ ألا ترى أنك تقول: قام قياما؛ فيعتل المصدر باعتلال فعله، وتقول: قاول مقاولة؛ فيصح المصدر لصحة فعله، وقالوا أيضًا: الفعل عامل في المصدر، ومرتبة العامل أن يكون قبل مرتبة المعمول ومقدَّما عليه.

ويمكن أن يُجاب عن مذهب الكوفيين ناصرًا لمذهب البصريين بأن ما ذكروه لاحجة لهم فيه: أمّا قولهم «إنه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته» فلا يدل على أن المصدر فرع؛ لجواز اعتلال المصدر باعتلال الفعل؛ لما بينهما من المناسبة؛ طلبا للتشاكل؛ فلا يدل على أنه أصل، ألاترى أن بعض الأفعال قد يعتل باعتلال الآخر؛ ولايدل على أن بعضها أصل لبعضها؛ كما أن المضارع يعتل باعتلال الماضى، نحو قام يقوم[1]، ويصح بصحته، نحو عَوِرَ يَعْوَرُ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر؛ وأما قولهم «إن الأفعال تكون عاملة في المصادر» فنقول: يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها، وذلك لأنا قد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء، ولم يقل أحد إنها أصل لها، كذلك ههنا.

و «الواحد» اسم فاعل بمعنى المُتَوَحِّد، وقد يطلق على الواحدِ الذي هو مَبْدأ العدد، والواحد: اسم لمن لايشاركه شيء في صفاته، والأحدُ: اسم لمن لايشَاركه شيء في ذاته، وبهذا يبين الفرق بين الواحد والأحد.

و«الأمثلة» جمعُ مثال جمعَ قِلَّة، والمراد بالأمثلة المختلفة الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول، و «المعاني» جمع المعنى، على زنة صيغة منتهى الجمع، والمعنى والْفَحْوَى في اللُّغَة: عبارة عن مقصود الكلام، وفى الاصطلاح: عبارة عما يستفاد من اللفظ، والمقصودُ: اسم مفعول من القصد، وهو عبارة عن عزيمة القلب نحو المطلوب، والمراد بالمعانى المقصودة: معنى الماضى والمضارع والأمر والنهى وغيرها، وهذه المعانى مخفية في الذهن؛ فإذا أردت إظهارها لم يكن إلا بتلك الأمثلة، مثلا إذا أردت أن تخبر عن شخص بضرب وقع أو

(1) كل ما كان ماضيا على فعل - بفتح العين - يعتل ويعتل مضارعه حملا عليه، وأما فعل - بكسر العين - فإن كان الوصف على أفعل نحو عور فهو أعور، صح الماضى والمضارع، وإلا؛ نحو نام ينام؛ فإنهما يعلان.

يقع لم يكن إلا بقولك ضرب زيد أو يضرب، فوضعت هذه الأمثلة بإزائها ليعبر بها عنها عند الاحتياج.

والمراد بـ «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة[1]» أن تحوّل صيغة المصدر إلى الماضى والمضارع وغيرهما: أي إلى ما يشتق منه: الماضى وغيره؛ ليكون كلمة أخرى.

تعريف الاشتقاق

واختلفوا في تعريف الاشتقاق: قال بعضهم: الاشتقاق رد لفظ إلى آخر لموافقته في الحروف الأصلية، ومناسبته في المعنى، وإنما قال بعضهم: «رد لفظ إلخ» ليكون التعريف مشتملا على مذهب البصريين والكوفيين في كون المصدر مشتقا من الفعل وعكسه؛ لأنه لو قال «رَدُّ فِعْل» اختص بمذهب البصريين، ولو قال «رد اسم» اختص بمذهب الكوفيين، فقوله «رد لفظ إلى آخر» يشعر بوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه، وهو كالجنس، والباقى كالفصل، وقوله «لموافقته» احتراز عما لا يوافقه أصلا، وقوله «في حروفه الأصلية» احتراز عما لا يوافقه فيها؛ بل في المعنى كمنع وحبس، فلا يقال: إن أحدهما مشتق من الآخر، وقيد الحروف بالأصلية ليعرف أن الموافقة في غيرها لا تجب، كدخل فإنه مشتق من الدخول، مع أنه غير موافق لمصدره في الواو التى هى زيادة، وقوله «لمناسبته في المعنى» احتراز عن الموافقة

(1) قد سار المؤلف على أن المراد بالأصل الواحد المصدر، وأن المراد من تحويله إلى أمثلة مختلفة أن تنقل صيغته إلى الفعل وجميع المشتقات؛ وعلى هذا يكون التصريف خاصا بالمصادر وما اشتق منها؛ غير شامل لتحويل المفرد إلى المثنى وإلى الجمع، ولا شامل لتحويل الاسم إلى منسوب ومصغر ونحو ذلك مما هو من مباحث علم التصريف.

ولعل السبب في ذلك أنه أراد تعريف التصريف الذى هو الاشتقاق الخاص بالمصادر، والأقرب أن يحمل لفظ «الأصل الواحد» على ما يشمل المصدر وغيره، مما يدخله تغيير ما على نحو ما تقضى به قواعد الصرف؛ كتغيير المفرد إلى مثنى وجمع، وتغيير الاسم إلى مصغر أو منسوب، وتحويل المعلوم إلى مجهول، والمذكر إلى مؤنث؛ إلى غير ذلك من ضروب التحويل.

وإنما كان هذا أقرب لأنه أشمل لأنواع التغيير التى تدخل تحت التصريف الاصطلاحى بالمعنى الصناعى (العملى).

لفظا دون المعنى، فلا يكون ضرب بمعنى دَقَّ مشتقا من الضرب بمعنى الذَّهَاب. وفيه إشعار بتغاير المعنيين؛ إذ الشيء لا يناسب نفسه.

ولابد من تغيير في اللفظ، والتغيير المُعْتَبر عند الأدباء إما بالزيادة أو النقصان، وكل منهما إما في الحرف[1] أو في الحركة، فغايته أربعة أوجه؛ ثم في كل مشتق إما أن يقع فيه وجه واحد منها أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

أما القسم الأول - وهو ما وقع فيه وجه واحد من التغيير - فأنواعه أربعة؛ لأن ذلك إما أن يكون بزيادة حرف، نحو كاذب؛ فإنه مشتق من الكَذِب، زيدت فيه الألف، أو بزيادة حركة نحو نَصَر، فإنه مشتق من النَّصْر، زيدت فيه حركة وهى فتحة الصاد، والنقصان إما أن يكون بنقصان حرف، كخَفْ، فإنه مشتق من الخوف، نقص منه حرف وهو الواو، أو بنقصان حركة، نحو الضَّرْب، فإنه مشتق من ضَرَب على مذهب الكوفيين، وقد نقصت منه حركة وهى فتحة الراء.

أما القسم الثاني - وهو مايقع فيه من وجوه التغيير اثنان - فأنواعه ستة: لأن التغيير إما بزيادة حرف وحركة؛ نحو ضارب؛ فإنه مشتق من الضَّرْب، زيد فيه حرف وهو الألف، وزيدت فيه حركة وهى كسرة الراء، أو نقصان حرف وحركة؛ نحو غَلِيَ؛ فإنه مشتق من الغليان، نقص منه حرف وهو الألف والنون، ونقصت منه حركة وهى حركة الياء، أو بزيادة حرف وبنقصان حرف، نحو مُسْلِمَات؛ فإنه مشتق من مُسْلِمَة، زيد فيه حرف وهو الألف وتاء الجمع، ونقص منه حرف وهو تاء الواحدة. أو بزيادة حركة وبنقصان حركة؛ نحو حَذِر، فإنه مشتق من الحَذَر، زيدت فيه حركة وهى كسرة الذال، ونقصت منه حركة وهى فتحة الذال، أو بزيادة حرف ونقصان حركة؛ نحو عادٌّ، فإنه مشتق من الْعَدَد، زيد فيه حرف وهو الألف، ونقصت منه حركة وهى فتحة الدال الأولى؛ أو بزيادة حركة ونقصان حرف؛ نحو نَبَت، فإنه من النبات، زيدت فيه حركة وهى فتحة التاء[2]، ونقص منه حرف وهو الألف.

---

(1) قوله «الحرف» لايريد منه واحد الحروف، وإنما يريد منه الجنس، لأنه سيقول في صدد بيان التغيير الذي حدث في غلي عند أخذها من الغليان: نقص منه حرف؛ وهو الألف والنون.

(2) اعتباره حركة التاء من الزيادة على المشتق منه غير وجيه؛ لأنها حركة بناء ولااعتداد بها في التصريف؛ ولأن اعتبارها يفسد عليه تقسيمه وتمثيله لأقسام.

وأما القسم الثالث - وهو ما يقع فيه من وجوه التغيير ثلاثة - فأنواعه أربعة؛ لأن التغيير إما أن يكون بزيادة حرف وحركة ونقصان حركة؛ نحو اضرب، فإنه مشتق من الضرب، زيد فيه حرف وهو همزة الوصل، وزيدت فيه حركة وهى كسرة الراء، ونقصت منه حركة وهى فتحة الضاد، أو بزيادة حركة وزيادة حرف ونقصان حرف، نحو خافَ، فإنه مشتق من الخَوْف، زيد فيه حركة وهى فتحة الفاء، وحرف وهو الألف، ونقص منه حرف وهو الواو، أو بنقصان حرف مع زيادة حركة، ونقصان حركة، نحو عِدْ، فإنه مشتق من وَعَدَ، نقص منه حرف وهو الواو، ونقصت منه حركة وهى فتحة العين، وزيدت فيه حركة وهى كسرة العين، أو بنقصان حركة مع زيادة حرف ونقصان حرف، نحو كالٍّ اسم فاعل، فإنه مشتق من الكَلَال، نقصت منه حركة اللام الأولى، ونقص منه حرف؛ وهو الألف بعد اللام الأولى، وزيد فيه حرف؛ وهو الألف قبل اللام الأولى.

وأما القسم الرابع - وهو ما يقع فيه جميع وجوه التغيير - فهو نوع واحد؛ نحو ارْم؛ فإنه مشتق من الرَّمْى، زيد فيه حرف وهو همزة الوصل، وزيد فيه حركة، وهى كسرة الميم، ونقص منه حرف، وهو الياء، ونقصت منه حركة، وهى فتحة الراء.

فيكون مجموع الأنواع خمسة عشر نوعا: أربعة للقسم الأول، وستة للقسم الثاني، وأربعة للقسم الثالث، وواحد للقسم الرابع.

تعريف ثان للاشتقاق:

وقيل: إخراج لفظ من لفظ بتغيير ما، والمشتق ما له أصل يناسبه لفظًا ومعنى، بخلاف المشتق منه.

قوله «لا تحصل إلا بها» أي: لا تحصل تلك المعانى المقصودة إلابتلك الأمثلة المختلفة، بأن تحوِّل وتصرِف الأصل الواحد الذي هو المصدر إلى الأمثلة المختلفة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله «وفي الصناعة» عطف على قوله « في اللغة»، و «في» في قوله «وفي الصناعة» متعلقة بمقدر؛ تقديره التصريف كائنا في الصناعة تحويل الأصل الواحد، والواحد صفة الأصل، و «إلى» في قوله «إلى أمثلَةٍ مختلفة» متعلق بالتحويل تعلق المفعول به، والجار مع المجرور في محل النصب بأنه مفعول به

للتحويل، وهو المفعول الثاني بواسطة إلى؛ إذ التحويل مصدر أضيف إلى المفعول الأول الذي هو «الأصل الواحد».

و «مختلفة» في قوله «إلى أمثلة مختلفة» صفة لأمثلة، واللام في «لمعان» متعلق بالتحويل تعلق المفعول له، واللام مع مدخولها في محل النصب، بأنه مفعول له للتحويل.

وأحسن التعريفات أن يكون مشتملا على العلل الأربع.

والتعريف الذي ذكره المصنف مشتمل على العلل الأربع، أعنى المادية والصورية والفاعلية والغائية، فـ «الأصل الواحد» إشارة إلى العلة المادية، و «تحويله إلى أمثلة مختلفة» إشارة إلى العلة الصورية، ولا بدّ للتحويل من مُحَوِّل؛ وهو الفاعل، و «لمعان مقصودة» إشارة إلى العلة الغائية.

ولقائل أن يقول: قوله «وفي الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة» أي: تحويل المصدر إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول ليس بصواب؛ لأن المصدر لم يحول إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول، بل المصدر يحول إلى الماضى، والماضى إلى المضارع، والمضارع إلى الأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول، فلا يستقيم أن يقول: «وفي الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة».

ويمكن أن يجاب عنه بوجهين، الأول: أنه لما كان معنى المصدر موجودًا أو ملاحظا في كل واحد من الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول كان كأن المصدر تحول إلى كل واحد منها، والثانى: أنه لما كان الماضى مشتقا من المصدر على مذهب البصريين ومأخوذا منه، والمضارع مأخوذا من الماضى، والأمر والنهى وغيرهما، واسم الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع[1]، والمأخوذ من المأخوذ من الشيء مأخوذ من ذلك الشيء؛ فيصح أن يقول: «تحويل الأصل الواحد

(1) قد علمت فيما تقدم أن أخذ المشتقات من الأفعال دون المصادر إنما هو رأى جماعة من البصريين.

إلى أمثلة مختلفة» وفيه نظر؛ وهو أن المأخوذ من المأخوذ من الشيء كالمأخوذ من ذلك الشيء[1].

ولقائل أن يقول: التصريف عِلْم، وهو من قبيل الإدراكات والانفعالات للنفس، وتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فِعْل، والانفعالات ليست فِعْلا، فكيف جعل ما هو من قبيل الإدراكات والانفعالات فِعْلا، حيث قال: «التصريف في الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة».

ويمكن أن يجاب عنه بأنه سلمنا أن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فِعْل؛ لكن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لاينفك عن العِلْم، إذ تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة موقوف على العِلْم بالأصل الواحد، والأمثلة المختلفة، وكيفية تحويله إليها، وبالعلم بأحوال الأصل الواحد والأمثلة المختلفة، إذ ما لم يَعْلم المُحَوَّل والمحوَّل إليها والتّحويل لم يتمكن من تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، فإذا قال: «وفي الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة» فكأنه قال: «وفي الصناعة علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، وعلم بالأصل الواحد، وعلم بالأمثلة المختلفة، وعلم بأحوال المجموع»؛ فحذف المضاف الذي هو عِلْم، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وفي الجواب نظر؛ لأنه يلزم منه الإضمار في الحد، وهو مختلف فيه في التعريفات.

قال: «ثم الفِعْل: إمَّا ثُلاثِي وإمَّا رُباعِيّ، وكلُّ واحدٍ مِنْهُما: إمَّا مجرَّدٌ أو مَزِيدٌ فيه، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إمّا سَالم أو غَيْرُ سَالِمٍ».

أقول: اعلم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، والاسم أصل بالنسبة إليهما كما تقرر في علم النحو، فينبغي أن يقدم الاسم ويبدأ بمباحثه؛ لأن

(1) وجه النظر عنده: أن المأخوذ من المأخوذ من الشيء ليس مأخوذا من ذلك الشيء؛ بل هو كالمأخوذ فقط، ويظهر أنه لاحظ أن المأخوذ من فرع لا يكون مأخوذا من الأصل على استقلال؛ وإن كان مأخوذا منه ضمن الفرع، وعلى هذا يعد كالمأخوذ منه فحسب، وإذن لا يقال إنه مشتق منه.

الأصل أولى بالتقديم، لكنه قدم الفعل وبدأ بمباحثه؛ بناء على أن مباحث الفعل في هذا المختصر أكثر من مباحث الاسم، وما كان مباحثه أكثر كان أولى بالتقديم؛ فلذا قدمه، وبدأ بمباحثه، وإنما لم يذكر الحرف في هذا المختصر، بناء على أن التصريف لا يتطرق إلى الحرف[1] كما يتطرق إلى الاسم والفعل، وقدم الثلاثي على الرباعي؛ لأن الثلاثي مقدم على الرباعي طبعا؛ فقدمه عليه وضعًا؛ ليوافق الوضع الطبع، وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على مزيدهما؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد، والأصل أولى بالتقديم.

تقسيم الفعل

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أن الفعل إما ثلاثي وإما رباعي؛ لأن الحروف الأصلية إن كانت ثلاثة فثلاثي، وإن كانت أربعة فرباعي، وكل منهما: أي من الثلاثي والرباعي: إما مجرد أو مزيد فيه؛ لأنه لا يخلو: إما أن يُزَاد فيه شيء أو لا، فإن لم يُزَد فيه شيء فهو مجرد، وإن زِيد فيه شيء فهو المَزيد، والزائد فيه إما حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة أحرف في الثلاثي، وفي الرباعي حرف أو حرفان لاغير؛ لئلا يلزم الثقل، وكل واحد منها: أي من الأقسام الأربعة: إما سالم أو غير سالم؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون في كل واحد من الأقسام الأربعة حرف من حروف العلة أو الهمزة أو التضعيف أو لا؛ فإن كان فهو غير سالم، وإلا فهو سالم، فإذا ضربت الاثنين في الأربعة يبلغ ثمانية.

---

(1) فإن قيل: إن التصريف يتطرق إلى الحرف أيضًا؛ لقولهم: «سوفت فلانا» أي: قلت له: سوف أفعل كذا، وقولهم: سألتك حاجة «فلوليتنى» أي: قلت لى: لولا كذا وكذا، وقولهم: «لا ليتنى» أي: قلت لى: لالا؛ فهذه الكلمات مشتقات من سوف ولولا ولالا.

فالجواب أن هذه الأفعال إنما نحتت من هذه الحروف مع الجمل التى هى فيها، ولم تشتق من الحروف نفسها؛ كما قالوا: حوقل الرجل؛ إذا قال لاحول ولا قوة إلا بالله، وكما قالوا: استحجر الطين: أي صار الطين حجرا، وأسبعت الأرض: أي امتلأت بالسباع، من الجوامد التى لا اشتقاق فيها.

مثال الثلاثى المجرد السالم؛ كَرُم، ومزيده أَكْرَم، مثال الرباعى المجرد السالم؛ دحرج، ومزيده تَدَحْرَجَ، مثال الثلاثى المجرد الغير السالم؛ وعد، ومزيده أَوْعَدَ، مثال الرباعى المجرد الغير السالم: وَسْوَس، ومزيده تَوَسْوَس.

فإن قيل: لِمَ لايكون أصله أقل من ثلاثة أو أكثر من أربعة يمكن أن يجاب عنه بوجوه: أما عدم الزيادة فمن وجوه:

أما - أولا- فلأن الغرض من الزيادة على الثلاثة توسع [أَو تفنن][1] في الكلام، وهو يحصل بالرباعى.

وأَما -ثانيا- فلأن الفعل ثقيل من حيث المعنى؛ إذ الفعل يدل على الحدث بجوهره، وعلى الزمان بصيغته؛ فلو زِيدَ على أَربعة لزم الثقل لفظًا ومعنى، فيخرج عن حدِّ الاعتدال.

وأما - ثالثًا - فلأنه فرع الاسم وهو يخمس؛ فلو خُمِس الفعل لزم المساواة بين الأصل والفرع، وهى مستكرهة؛ إذ الفرع ينبغى أن يكون منحطًّا عن الأصل بدرجة.

وأما عدم القلة عن الثلاثى سواء أكان اسما أو فعلا، فلأنه لابد فيهما من حرف يُبتدأ به، ومن حرف يوقف عليه، ومن حرف يَفْرِقُ بين الابتداء والوقف؛ ليكون حاجزًا بين المبتدأ به والموقوف عليه؛ لوجوب أن يكون الحرف المبتدأ به متحركا؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولوجوب أن يكون الحرف الموقوف عليه ساكنا؛ لأن من عاداتهم أنهم لا يقفون إلا على الساكن؛ كما أنهم لايبتدئون إلا بالمتحرك، فلما تنافيا: أي الحرف المبتدأ به والموقوف عليه في الصفة؛ لكون المبتدأ موصوفًا بصفة الحركة، والموقوف عليه بصفة السكون، استكرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بحرف متوسط؛ لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين.

ولقائل أن يقول: فننقل الكلام إلى الحرف الحاجز المتوسط بأن نقول: الحرف المتوسط لايخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا، وعلى كلا التقديرين يلزم التنافى

---

(1) الكلمة التى بين قوسين وردت في النسخة التى بيدى هكذا (لو تبقى) ولما كانت قلقة ولا محصل لها رأيت تغييرها بما أثبته لغلبة الظن أنها محرفة عنها، لا سيما أنها وردت كذلك في عبارة غيره.

المذكور مع أحدهما؛ لأنه إن كان المتوسط متحركا يلزم التنافى بينه وبين الموقوف عليه، وإن كان ساكنا يلزم التنافى بينه وبين المبتدأ به.

ويمكن أن يجاب عنه بأَن المراد بالحرف المتوسط نفسُه وجوهره؛ مع قطع النظر عن حركته وسكونه.

فإن قيل: يجوز أن يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيا؛ لأنه وقع في كلام العرب، ووقوع الشيء دليل على جوازه: أما وقوعه في الفعل فنحو: صُنْ وبعْ وأمثالهما، فإن كل واحد منهما فعل أمر مع أنه ثنائى، وأما وقوعه في الاسم فنحو أخ وأب ويد ودَم.

ويجاب عن «الأول» بوجهين: الأول: أن المراد من قولنا: «إن الفعل لايجوز أن يكون ثنائيا» الفعلُ الماضى والمضارعُ دون الأمر؛ فإن الأمر يجوز أن يكون على حرف واحد؛ نحو (قِ)، فضلا عن أن يكون على حرفين: الثاني: أن أصل «صُنْ» صُونْ[1] وأصل «بِعْ» بِيعْ، فحذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين، فالمحذوف منهما في حكم الباقى؛ بناء على أن المحذوف بالإعلال في حكم الثابت عندهم؛ والمراد من قولنا «إن الفعل لايجوز أن يكون ثنائيا» بحسب الوضع، فلا يرد النقص.

وعن «الثاني» بأن أصل «أب» أبو، و «أخ» أخو، و «يد» يدى، و «دم» دمو، فحذف من كل واحد منها حرف علة؛ والمراد من قولنا «إن الاسم لايجوز أن يكون ثنائيا» بحسب الوضع، وكلُّ واحد منها ليس ثنائيا في الوضع؛ فلا يرد النقض.

---

(1) وأصل «صون»: أصون (بضم الهمزة وسكون الصاد وضم الواو)؛ لأنه مأخوذ من يصون الذي أصله «يصون» (بسكون الصاد وضم الواو) - فنقلت حركة الواو إلى الصاد ثم حذفت الهمزة لعدم الداعى إليها، وأصل (بيع) إبيع (بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الياء)؛ لأنه مأخوذ من يبيع الذى أصله يبيع (بسكون الباء وكسر الياء) - فنقلت حركة الياء إلى الباء ثم حذفت الهمزة، على نحو ما حصل في صون.

تعريف السالم

قَال: «ونَعْنِي بِالسَّالِم مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاء وَالْعيْنِ وَاللَّام مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ».

أقول: المراد بالسالم عند الصرفيين: ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل بـ «الفاء والعين واللام» من حروف العلة والهمزة والتضعيف: بأن لم تكن حروفه الأصلية شيئا من حروف العلة، وهي: الواو والياء والألف، والهمزة والتضعيف، والحروف الأصلية هى التى تقابَلُ بالفاء والعين واللام.

الميزان الصرفى

والمراد بالمقابَلَة الموازنة، وهى أن تُقَابِلَ حروفَ الموزون بحروف الميزان، مثل أن تُقَابِلَ النون [في نَصَر]، بالفاء، والصادَ بالعين، والراء باللام، فتسمى النون فاء الفعل، والصادُ عين الفعل، والراء لام الفعل، فإذا أَردت أن تزيد في الموزون شيئا زدته[1] أيضا في الزنة فتقول: ينصُر على وزن يفعُل؛ بزيادة الياء في يفعل، وقاتل على وزن فاعَل؛ وأكْرَم على وزن أفْعَل؛ بزيادة الألف والواو فيهما، وكذلك تقول في الرباعى: دَحْرَج على وزن فَعْلَل بتكرير اللام، فتسمى الدالُ فاءَ الفعل، والحاءُ عينَ الفعل، والراء لامَ الفعل الأولى، والجيمُ لامَ الفعل الثانية، وعلى هذا القياس في سائر الأفعال، فيعبر عن الزائد بلفظ ذلك الزائد إلا المبدل من تاء الافتعال؛ فإنه

(1) قول المؤلف - رحمه الله: «إن أردت أن تزيد في الموزون شيئا زدته أيضا في الزنة» يفهم منه أن كل زيادة تحصل في الموزون لابد أن تزاد بنفسها في الميزان، فيدخل في ذلك الزيادة الناشئة من التكرير للإلحاق أو غيره؛ وعليه إذا أردنا أن نزن قطع -التضعيف- قلنا: فعطع، وإذا أردنا أن نزن جلبب قلنا: «فعلب».

ولكن الصرفيين على أن الزيادة الناشئة من تكرار حرف للإلحاق أو غيره لا تزاد بنفسها في الميزان؛ بل تكون بتكرير الحرف المكرر في الموزون، فإذا أردنا وزن قطع، قلنا: «فعل» بتشديد العين، وإذا أردنا وزن جلبب، قلنا: «فعلل».

obeikandl.com

يعبر عنه بتاء[1] الافتعال الذي هو المبدل منه، لا بالطاء الذي هو المبدل، فلا يقال: اضطرب واطرد واصطلح على وزن افْطَعَل، بل يقال على وزن افْتَعَل؛ لمجيء افتعل في كلامهم وعدم مجيء افطعل، ولأن افتعل أخف من افطعل؛ والمصير إلى ما هو أخف أولى من العكس، وإذا حذفت من الموزون حرفا أسقطت من الزنة أيضا ذلك الحرف في ذلك الموضع، فتقول في وزن «خُذْ» عُلْ، بحذف الفاء، وفي وزن «قُلْ» قُلْ، بحذف العين، وفي وزن «ارْمِ» افْع، بحذف اللام.

وحاصله: أنك إذا أردت أن تعرف السالم من غيره فقابِلْ بـ(ف ع ل)، فإن وجدت في حروفه الأصلية حرفا من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بأنه غير سالم؛ فإن لم تجد فيها شيئا من هذا فاحكم عليه بأنه سالم، مثلا إذا قابَلْتَ نَصَرَ بفَعَل فنون نصر في مقابلة فاء فَعَل، وصاده في مقابلة عينه، وراؤه في مقابلة لامه؛ فاحكم على نصر بأنه سالم؛ إذ ليس في حروفه الأصلية التي قابلتها بفَعَل شيء من حروف العلة ولا من الهمزة والتضعيف، وكذلك ضَرَبَ وقَتَلَ وَجَلَسَ، وإذا قابَلْتَ وعَدَ وأَكَلَ وَمَدَّ فاحكم على كل واحد منها بأنه غير سالم، وكذلك الكلام في الرباعي، مثلا إذا قابلت دَحْرَج بفعْلَلَ فاحكم بأنه سالم، وإذا قابَلْتَ بَيْطَر فاحكم عليه بأنه غير سالم.

السالم عند النحويين والصرفيين

وإنما قال «ونعنى بالسالم» - بإسناد الفعل إلى الصرفيين - ولم يقل: والسالمُ؛ ليعلم أن السالم عند الصرفيين غير ما عند النحويين؛ لأن السالم عند الصرفيين ما ذكرناه، وعند النحويين ما ليس في آخره حرف العلة، سواء أكان في غيره أولا، فيكون

(١) ظاهر هذا الإطلاق أن الصرفيين اتفقوا على أن تقول: «اضطرب» على وزن افتعل، ولا تقول على وزن «افطعل»، ولكن الرضى قال في الميزان الصرفي: وهذا مما لا يسلم، بل تقول اضطرب على وزن افطعل، وفحصط على وزن فعلط.. ثم قال: فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه.

نَصَرَ سالما عند الطائفتين ، وَرَمَى غيْرَ سالم عندهما، وباع غيرَ سالم عند الصرفيين وسالما عند النحويين، واسلنقى سالمًا عند الصرفيين وغيْرَ سالم عند النحويين.

وإنما قال: «ما سلمت» دون ما صحت؛ ليعلم أن الصحيح ليس بمعناه؛ لأن الصحيح ما ليس أحد أصوله حرف علة؛ وإن كان فيه الهمزة والتضعيف، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فيكون كل سالم صحيحًا من غير عكس، ومنهم من لم يَفْرُق بينهما وأراد بالصحيح ما أراد بالسالم.

وإنما وصف الحروف بالأصلية، ليعلم أن الزائدة لم تخرج الفعل عن السلامة؛ لأن السالم ما سلم عن الإعلال، فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالما، فيكون قاتَلَ وأكْرَمَ وَفَرَّح سالما، بزيادة الألف والهمزة والتضعيف.

وإنما قال: «بالفاء والعين واللام» لا بالباء والتاء والثاء؛ ليعلم اختصاص «ف ع ل» بالميزان، وذلك لعمومه لفظا؛ لاشتمال مخارج حروفه على مخارج غيره، وَمَعْنًى؛ لشمول الأفعال كلها: لكون كل فعل في معناه.

وإنما فَكَّ تركيب حروفه ليُعْلَمْ عدم اختصاص الصيغة؛ لأنه لو قال: بفَعَل بالفتح، لاحتمل أن يُتَوَهم الاختصاص، فلم تمكن مقابلة مثل عَلِم وحَسُن.

الثلاثى المجرد

قال: «أمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ؛ فإن كَانَ مَاضِيهِ فَعَلَ مَفْتُوحَ العَينِ فمُضَارِعُهُ يفعُلُ بِضَمِّ العَيْن أَوْ كَسْرِهَا، نحو نَصَرَ يَنْصُر وضَرَب يَضْرِبُ».

أقول: لما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان أقسامه بقوله «أما الثلاثى المجرد» فبدأها بالمجردات؛ لأنها أولى بالتقديم، ثم الثلاثيات؛ لكثرتها عددًا واستعمالا؛ كما مر بيانه.

فنقول: الثلاثى المجرد الماضى على ثلاثة أوزان؛ لأن اعتبارها بحركات عينه؛ لأن سكونه ممتنع لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك، وكذلك

سكون الفاء؛ لتعذر الابتداء بالساكن، والحركة المعتبرة في فاء الفعل هى الفتحة؛ لأن الفعل ثقيل والضمة والكسرة أيضا ثقيلتان، والابتداء بالضمة والكسرة في الفعل الثقيل يستكره، وتنفر عنه الطبائع، فلا يناسب اعتبارهما، فتعيّن الفتحة، لأنها أخف الحركات، والطبائع تميل إليها.

ولا يُشْكِلُ بناء الفعل للمفعول على الضم؛ لأنه للفرق بين بنائه للفاعل وبين بنائه للمفعول، ولا يشكل بشِهِد بكسر الشين؛ لأنه ليس بأصل؛ بل فرع شَهِدَ[1] بفتح الشين وكسر الهاء، وأحوال اللام غير معتد بها؛ لأن لام الفعل محل التغيير والتبديل؛ لسكونها مع التاء، وانضمامها مع الواو، وانفتاحها إذا تجرد عنهما، وحركات العين ثلاثة: فتحة وضمة وكسرة؛ فتكون أوزانه ثلاثة؛ والقِسمة تقتضى أن تكون أوزان مضارع كل باب ثلاثة؛ لأن تحريك عينه واجب، فتكون حركته فتحة أو ضمة أو كسرة؛ فيكون المجموع تسعة، لكنه ماجاء في مضارع فَعُل الفتح والكسر وفي مضارع فَعِل الضم، فبقيت ستة.

والقياس يقتضى أن تكون أوزان مضارع كل باب وزنين؛ لأن معنى الماضى لما خالف معنى المضارع اقتضت مخالفة المعنى مخالفة في اللفظ؛ للمطابقة فتكون ستة، لكن لما لم يجئ الضم، والفتح والكسر في مضارع «فَعِل، وَفَعُل»[2] بقيت ثلاثة، لكن الواقعة ستة، بعضها على القياس، وبعضها على غيره.

ونوضح هذه المعانى لبيان ما وقع، فنقول: إن كان الثلاثى المجرد على وزن فعَل مفتوح العين فمضارعه يجىء على وزن يَفْعُل بضم العين؛ نحو نَصَرَ ينْصُر، أو على يفعِل بكسرها؛ نحو ضرب يضرب على القياس، لأن بين الماضى والمضارع مغايرة من حيث المعنى؛ إذ الماضى يدلّ على الحدث الواقع في الزمان السابق، والمضارعُ

---

(1) معنى أنه فرع شهد - بفتح الفاء- أن أصل البناء شهد، ثم انتقل منه إلى شهد -بكسر الفاء- اتباعا للعين، وفيها تفريعان آخران، هما شهد - بفتح الفاء وسكون العين - وشهد- بكسر الفاء وسكون العين - وكل ذلك عند بنى تميم: أما الحجازيون فلا يفرعون.

(2) قد جعل المؤلف هذين الوزنين موزعين على الحركات التى قبلهما، فالضم لم يجئ في الأول: والفتح والكسر لم يجيئا في الثاني.

يدل على الحدث الذي يقع في الزمان اللاحق، فأرادوا أن يكون بين عين الماضى والمضارع مغايرة في الحركة من حيث اللفظ؛ ليكون مطابقًا للمعنى.

وفيه نظر؛ لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة فيها مدخل، وإلا لانتفت مخالفة المعنى عند انتفاء مخالفة اللفظ، وإن سلم أنها قياسية فخصوصيتها سماعية؛ بدليل عدم جواز الكسرة في ينصر والضمة في يضرب مع حصولهما[1].

شرط باب فتح

قال: «وَيَجِيءُ علَى يَفْعَلُ - بفتح الْعَين - إذا كانَ عَيْنُ فِعلِهِ أَوْ لامُ فِعْلِهِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْق، وهى الهَمْزَةُ والهَاء والحَاءُ والخَاءُ والعَيْنُ وَالْغَيْنُ نحو سَأَلَ يَسْأَلُ ومنَعَ يَمْنعُ»

أقول: ويجيء مضارِعُه أيْضا على وزن يفْعَل - بفتح العين - إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق، والحلقيةُ التى تقع إحداهما: هي الستة المذكورة في المتن، وإنما اشترط أن يكون عينُ فعله أو لامُه حرفا من حروف الحلق؛ لأن القياس يقتضى أن يكون بين الماضى والمضارع مغايرة في الحركة كما مر؛ فالعدول عن ذلك لا يجوز إلا لعذر، وهو: أنه إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق؛ إذ حروف الحلق ثقيلة؛ لخروجها من أقصى الحلق؛ والضم والكسر ثقيلان، فلوجاء مضارع على يفعُل أو يفعِل (بضم العين أو كسرها) - حالَ كون عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق - لأدى إلى الجمع بين الثقيلين؛ فيجيء مضارعُه على يفْعَل بفتح العين؛ إذ الفتح أخف الحركات؛ لحصوله بتحريك هواء الفهم من غير عمل عضو، ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثِقَل حروف الحلق، ويحصل الاعتدال.

وقد يجيء مضارع ما كان عينُ فِعْله أولامُهُ حرفا من حروف الحلق على يفعُل أو على يفعِل - بضم العين أو كسرها - نحو دَخلَ يدْخُل ونكحَ يَنكِحُ، لأنه لم يقل: إن

(1) يريد تحققهما في غير ضرب ونصر مما كان ماضيه على فعل - بفتح العين - من غير مادتهما.

كل ما كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق يجب أن يكون مضارعه على وزن يَفْعَل؛ بل إنما قال: «إن الثلاثي المجرد إذا كان على وزن فعل - بفتح العين- فمضارعه يجيء على وزن يَفْعَل - بفتح العين - إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق»[1]

وإنما لم يعتبر الفاء؛ لأن الفاء يكون ساكنا في مضارعه، وسكونه فيه يدفع ثقله، ولأن الساكن كالميت فلم يعدل به عن الأصل.

واعلم أن مَخْرَج الهمزة أول مخارج الحروف مما يلي الصدر، ثم بعده مخرج الهاء، ثم العين، ثم الحاء، ثم الغين، ثم الخاء فالخاء أقربها إلى الفم وأبعدها إلى الصدر، وإنما سميت هذه الحروف الستة حروف الحلق؛ لأن مخرجها الحلق، ومَخْرَج الحرف هو المكان الذي يخرج منه الحرف.

كلمات شاذة منه:

قال: «وَأَبَى يَأْبَى شَاذّ»

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر، تقدير السؤال: أنتم قلتم إن مجيء يفعَل بفتح العين مشروطٌ بكون عينه أولامه حرفا من حروف الحلق، ويجيء عينُ أَبَى يأبَى مفتوحًا، ولَيْس عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق.

أجاب المصنف عنه «بأنه شاذ» : أي : مجيء أبى يأبى على يفعل بفتح العين - من غير كون عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق - شاذ، ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر، وهو أنه لما كان أَبَى يأبَى بمعنى منع يمنع حمل أَبَى يأبَى على منع يمنع في جواز مجيء مضارعه على يفعل بفتح العين؛ وإن لم يوجد فيه حرف من حروف الحلق؛ لكونه بمعنى منع يمنع، وقد تحقق حرف الحلق فيه، كما حمل يذر على يدع

---

(1) حاصل هذا: أن فتح العين في المضارع مشروط بحلقية العين أو اللام؛ فلا يتحقق إلا بتحقق الشرط؛ ضرورة انتفاء المشروط لانتفاء الشرط، ولايقتضى هذا أنه متى تحققت حلقية العين أن يوجد فتح العين حتما؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، والقاعدة «أن كل ما كان على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما - يكون حلقى العين أو اللام؛ وليس كل ما كان حلقى العين أو اللام يكون على وزن فعل يفعل - بفتح العين فيها.

في العدول من الكسر إلى الفتح؛ لأجل حرف الحلق؛ وإن لم يوجد في يذر حرف الحلق؛ لكون يذر في معنى يدع؛ كما سيجيء في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما رَكَنَ يَرْكَن بفتح العين في الماضي والمضارع فمن اللغة المتداخلة، يعني أنه جاء رَكَن يرْكُن - بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع - ورَكِنَ يَرْكَنُ - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع - فَأُخذَ الماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية فقيل ركَنَ يرْكَنُ بالفتح فيهما.

الشاذ والنادر والضعيف

واعلم أن الشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته؛ كاستحوذ، والنادر ما يكون وجوده قليلا؛ لكن يكون على القياس، والضعيف ما لم يصل حكمه إلى الثبوت.

واعلم أنه قد وصف المجرد بـ «السالم» في بعض النسخ، والحقُّ عدمه؛ لأنه لَوْ وُصِفَت الثلاثيات لَوُصفت الرباعيات المجردة والمزيدة كلها بالسالم أيضا، لكنها لم توصف، ولم يتجه وصف البعض دون البعض، ولأنه يلزم مِنْ وصفه تخصيصُ البحث بالسالم، ومن ذِكْر سأَل يسأل عَدَمُهُ.

فإن قيل: ذِكْرُه للتمثيل[1]، قلنا لا نسلم ذلك؛ لعدم انحصار الحرف[2] فيه؛ لوجوده في غيره، نحو ذهب يذهب، وإن سلم به فلم يتجه ذكر يأبى لأنه ليس منه.

مضارع فعل بكسر العين

قال: «وإنْ كانَ فَعِل مَكْسورَ العين فَمُضَارِعهُ يفْعَل - بفتح الْعَيْن - نحو عَلِمَ يَعْلَمُ إلا ما شَذَّ؛ نحو حَسِب يَحْسِبُ وأخواته»

(1) أي: بما عينه أو لامه حرف حلق.

(2) أي: حرف الحلق.

أقول: وإن كان الثلاثيُّ المجردُ على وزن فَعِل - بكسر العين- فمضارعه يجيء على وزن يفْعَل - بفتح العين - نحو عَلِمَ يعلَم على القياس، إلا ما شذ من حَسِب يَحْسِب وأخواته «نَعِمَ ينعِم وفَضِل يفضِل» فإن مضارعهما يجيء على يفْعِل - بكسر العين- وشذوذ يحسِب وأخواته - بكسر العين - من كون القياس فتحه.

قوله «إلا ما شذ» استثناءٌ من قوله «وإن كان على فَعِل بكسر العين فمضارعهُ يفعَل بفتح العين» أي: لا غير إلا ما شذ من نحو حَسِب وأخواتِه، فإن مضارعهما يجيء على يفعِل بكسر العين.

مضارع باب حسن

قال: «وَإِنْ كَان عَلَى فعُل مَضْمُوم الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ نحو حَسُنَ يحْسُن».

أقول: وإن كان الثلاثى المجرد على وزن فعُل بضم العين فمضارعهُ يجيء على وزن يفعُل بضم العين لا غير؛ ولو جيء به على خلاف القياس[1]؛ لأنه لما كان لازما دائما التُزِم الضم فيه؛ ليكون ثقله عوضا عما نقص من زيادة معنى التعدية.

أو نقول: إنما اختاروا الضم في الماضى والمضارع؛ لأن باب فعُل - بضم العين- لازم لايتجاوز فعلُه الفاعلَ، فأرادوا أن حركة عين الفعل الماضى لا تتجاوزها حركة عين الفعل المضارع، لتكون حركتا عين الفعل الماضى والمضارع متوافقتين؛ ليدل اللزوم اللفظى على اللزوم المعنوى؛ حتى يكون اللفظ مطابقا للمعنى.

فإن قيل: يلزم من ضمهما شذوذ يحسُن؛ لكون القياس هو المخالفة.

قلنا: جبر ما نقص قياس أيضا، وتركه له قياس[2].

---

(1) معنى كونه جيء به على خلاف القياس أن عين مضارعه لم تخالف عين ماضيه؛ إذ القياس يقتضى المخالفة بينهما، وقد مر بك ذلك في كلام المؤلف رحمه الله.

(2) الضمير في «تركه» يرجع إلى القياس السابق في قوله «القياس هو المخالفة» والضمير في «له» يرجع إلى الجبر الذي حكم بقياسيته.

بناء الرباعى المجرد

قال: «وَأَمَّا الرُّباعِيُّ المجرَّدُ فله بِنَاءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ فَعْلَلَ؛ نَحْوُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا».

أقول: لما فرغ المصنف من ذكر أقسام الثلاثى المجرد شرع في بيان الرباعى بقوله: «وأما الرباعى المجرد».

واعلم أن الرباعى المجرد باب واحد، وهو فَعْلَلَ؛ نحو دحرج ومصدره يجىء على وزن فَعْلَلَةٍ وفِعْلَالٍ، كدحرج دحرجة ودِحْراجا، لأن تعدد أبواب الفعل بتعدد حركة عينه، وتحريك عين الرباعى ممتنع؛ لتوالى أربع حركات في كلمة واحدة.

فإن قيل: عدمه يحصل بتسكين أيِّ حرف من حروفه، فَلِمَ خُصَّ عيْنُه بالسكون؟

قلنا: خُصَّ؛ لتعذر سكون غيره: أما تسكين الفاء فلأنه لو سكن لزم الابتداء بالساكن، وأما تسكين اللام الأولى فلأنه لوسُكِّن لزم التقاء الساكنين بين اللام الأولى واللام الثانية عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك الواجب سكون ماقبله، وأما تسكين اللام الرابعة فلوجوب بناء الماضي على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك.

والرباعى المجرد يجىء متعديا، نحو دحرَجْتُ الحجرَ، وهو الأصل، وقد يجىء لازما، نحو درح الرجل، إذا طأطأ رأسه.

أقسام الثلاثى المزيد

قال: «وَأما الثُّلاثِيُّ المزيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَام: الأوّل مَا كَانَ ماضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، كأَفْعَلَ؛ نحو أَكْرَمَ يُكْرِم إكْرامًا، وفَعَّلَ؛ نحوَ فَرَّح يُفَرِّح تَفْرِيحًا، وفَاعَلَ؛ نَحْوُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالًا وَقِيتَالا».

أقول: اعلم أن الثلاثى المزيد فيه على ثلاثة أقسام: قسم زيد فيه حرف واحد، وقسم زيد فيه حرفان، وقسم زيد فيه ثلاثة أحرف.

ولم يزد فيه أكثر من ثلاثة أحرف؛ لأنه لو زيد أكثر من ثلاثة أحرف لأدى إلى الثقل وتوهم التركيب؛ لتكثير الحروف حينئذ؛ إذيمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت إحداهما مع الأخرى ولزم مزية الفرع على الأصل؛ فيكون واحدا أو اثنين أو ثلاثة.

الثلاثى المزيد بحرف

والقسم الأول من الثلاثى المزيد فيه ما كان الزائد فيه حرفًا واحدًا؛ فيكون هذا القسم على أربعة أحرف: ثلاثة أصلية، وواحد زائد، وهو ثلاثة أبواب:

باب الإكرام:

الباب الأول: الإفعال؛ نحو أَكْرم، أصله كَرُم زيدت فيه الهمزة فصار أكرم.

ويجيء هذا الباب غالبا للتعدية، بأن يُصَيِّر اللازمَ متعديا؛ نحو أكرمته، وللتعريض، وهو أن يجعل المفعول مُعَرَّضا لأصل الفعل، كقولك: أبعته، أي: عرضته للبيع وجعلته منتسبا إليه، وللصيرورة نحو أغد البعير: أي صار ذا غدة، و «الغدة» قطعة لحم صلبة تكون بين اللحم، ومنه أحصد الزرع أي قارب وقت حصاده، وأَفطر، تقول: فطرته بالتشديد: أي أبطلت صومه؛ فأفطر: أي صار ذا فطر، ولوجود الشيء على صفة؛ نحو أبخلته: أي وجدته بخيلا، وأحمدته: أي وجدته محمودا، وللسلب: أي ولسلب الفاعل عن المفعول أصْلَ الفعل، نحو أشكيته: أي أزلت عنه الشكاية، وبمعنى فَعِل؛ نحو أَقَلْتُ البيع: أي قِلْتُهُ، و «أصل قِلْتُ» قَيَلْتُ، فأبدلت فتحة الياء كسرة، فصار قَيِلْت، ثم نقل كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركته، وحذفت الياء، لالتقاء الساكنين بينه وبين اللام فصار قِلْتُ، وإنما عمل هذا العمل؛ لتدل كسرة القاف على الياء المحذوفة.

ومصدرُه يجيء على وزن إفْعَال كإِكرام، بكسر الهمزة، وإنما كسرت الهمزة فرقا بينهُ وبين الجمع؛ لأن الهمزة في الجمع مفتوحة في باب الأفعال؛ نحو أَجْمَال، ولو فتحت الهمزة في المصدر لالتبس مصدر باب الإفعال بجمعه، وإنما لم يجعل الأمر بالعكس؛ لأن الجمع أثقل من المصدر؛ لأن المصدر مفرد، والجمع متعدد من حيث المعنى، والفتح أخف من الكسر؛ فأعطى الأخف للأثقل والأثقل للأخف؛ ليحصل الاعتدال .

obeikandl.com

باب التفعيل:

الباب الثاني: التفعيل؛ نحو فرَّح، أصله فَرِحَ فثُقِّل حَشْوُهُ فصار فرّح.

ويجيء هذا الباب غالبا للتكثير، وهو إما في الفعل، نحو جوَّلت وطوَّفت، أو في الفاعل، نحو مَوَّتت الإبل: أي مات أعداد كثيرة من الإبل، أو في المفعول، نحو غَلَّقْتُ الْأبوابَ: أي أغْلَقْتُ أبوابًا كثيرة؛ قال الله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: 23]

وقد يجيء للتعدية؛ نحو فرَّح زيد عمرًا؛ فإنه كان لازما فصار بالتضعيف متعديا، وللسلب نحو فزّعته: أيْ أَزَلْتُ عنه الْفَزَعَ والخوف، وقذَّيت عينه: أي أزلت القذى عن عينه، تقول: قَذِيَت عينُه؛ إذا وقع القذى في عينه، وأقْذَيْتُ عينه؛ إذا أوقعت القذى في عينه، وقذَّيتُ عينه بالتشديد؛ إذا أزلت القذى عن عينه، وقَرَّدْت البعيرَ: أي أزلتُ القراد عنه، والقراد: دُوَيبَّة صغيرة تلزق بالبعير، فتُزال بالظفر، وبمعنى فَعَل؛ نحو زال وزيَّل، وعاض وعوَّض - بمعنى واحد، معناهما إعطاء العوض - وماز وميّز بمعنى واحد.

ومصدره يجيء على وزن تفعيل[1]، كتفريح، وفي التنزيل ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164] واختلفوا[2] في الزائد في التضعيف، فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل: هو الأول، وجوز سيبويه الأمرين.

---

(1) ويبقى كذلك بدون نقل إلى تفعلة مادامت لامه صحيحة غير همزة: أما إذا كانت لامه همزة فإنه يغلب نقله إلى تفعلة - بكسر العين - وذلك يكون بحذف ياء التفعيل والتعويض عنها بالتاء في آخره، وأما إذا كانت لامه حرف علة فإنه يجب نقله إلى تفعلة، ونقل عن ابن الحاجب أن الأول أن التفعلة بناء لمصدر المعتل من أول الأمر، لا أنه تفعيل ثم نقل إلى تفعلة؛ لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ. ولكن الأول أولى لأننا وجدناهم يرجعون إلى تفعيل في المعتل في بعض الأحيان كقوله:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

(2) الذين قالوا بزيادة الأول نظروا إلى أنه ساكن والساكن في حكم المعدوم، فهو أولى بالزيادة، والذين قالوا بزيادة الثاني نظروا إلى أنه وقع آخرا والزيادة بالآخر أولى: أما سيبويه فقد رأى تعارض التعليلين فأجاز الأمرين.

باب المفاعلة:

الباب الثالث: المُفَاعلة؛ نحو فاعَل كقاتَل، أصله قَتَل، زِيد فيه الألف فصار قَاتَل.

وغالب هذا الباب لمشاركة الاثنين في أصله في الصدور والوقوع[1]، بشرط أن يكون أحدهما[2] غالبا والآخر مغلوبا، فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا؛ لاشتراكهما فيهما، لكن الغالب يكون فاعلا، والمغلوب مفعولا لفظا، وبالعكس معنى[3].

وقد يجيء لغير المشاركة؛ نحو قاتلهم الله، وسافر زيد، يقال: سَفَرَ يسفِر، وسافر يسافر؛ إذا خرج إلى السفر، وبمعنى أفعل، نحو عافاك الله، بمعنى أعفاك الله: أي أعطاك الله العافية وبمعنى فعَّل: بتشديد العين؛ نحو ضاعفت، بمعنى ضعَّفت بالتشديد.

الثلاثى المزيد بحرفين

قال: «وَالثَّانِي مَا كانَ ماضيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ: إِمّا أَوّلُهُ التّاءُ، مِثْلُ تَفَعَّلَ؛ نَحوُ تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا، وَتَفَاعَلَ؛ نَحْوُ تَبَاعَدَا تَبَاعُدًا، وَإِمّا أَوّلُهُ الْهَمْزَةُ، مِثْلُ انْفَعَلَ؛ نَحْوُ انْقَطَعَ انْقِطَاعًا، وَافْتَعَلَ؛ نَحْوُ اجْتَمَعَ اجْتِمَاعًا، وَافْعَلَّ، نحو: احْمَرَّ احمرارًا».

أقول: القسم الثاني من الثلاثى المزيد فيه: ما كان ماضيه على خمسة أحرف: ثلاثة أصلية واثنان زائدان.

---

(1) المراد من قول المؤلف «أصله» المصدر الذى أخذ منه هذا الفعل، ولعل المراد من «الصدور» الصدور منه، ومن «الوقوع» الوقوع عليه، إذ بهذا يتحقق بوضوح كون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا.

(2) ظاهر صنيعه أن المراد من «أحدهما» الأحد غير الدائر حتى يمكن أن يكون الغالب منهما هو الفاعل في اللفظ والمغلوب هو المفعول، وهذا يخالف ما ذكره الصرفيون من أن كل واحد منهما فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به من غير اشتراط غلبة.

(3) المراد أن الذي يكون فاعلا في اللفظ يكون غالبا والذي يكون مفعولا يكون مغلوبا، والمراد بعكس ذلك في المعنى أن الفاعل لفظا مفعول معنى والمفعول لفظا فاعل معنى، ضرورة اشتراكهما في الصدور والوقوع من غير نظر إلى الغلبة.

وهو على قسمين: أحدهما ما في أوله التاء: والثاني ما في أوله الهمزة، أما ما في أوله التاء، فهو بابان:

باب التفعل:

أحدهما: تَفَعَّلَ؛ نحو تَكَسَّرَ، أصله كَسَر، زِيدَت التاء في أوله وثُقِّل حشوُه، فصار تكسَّر.

وغالب هذا الباب المطاوعة، وهى قبول الشيء أثرا يحصل له من تعلق المتعدى به؛ فيكون ذلك الشيء مُطَاوِعا لفَاعِل الفعل المتعدى، لكنه يقال للفعل الذي يدل عليه «مطاوِع» تسمية للشيء باسم متعلقه؛ فيكون الفعل المطاوع فِعْلًا يدل على أثره، نحو كسَّرت الكوز فتكسر.

وقد يجيء للتكلُّف: أي لإظهار شيء عن نفس وليس فيه ذلك الشيء، كتشجع إذا أظهر عن نفسه الشجاعة وليست فيه الشجاعة، وتحلَّم إذا أظهر عن نفسه الحلم.

واعلم أن تفعَّل وتفَاعَل يجيئان للتكلف، إلا أن بينهما فرقا، وهو أن تفعَّل يُظْهِر صاحبُه عن نفسه ما ليس فيه، ولكِنْ يريد ويجتهد أن يكون ذلك الشيء في نفسه، وتفاعل لايريد أن يكون ذلك فيه.

وإلى هذا أشار جار الله في المفصَّل بقوله: «وليس تَحَلَّم مثل تجاهَلَ؛ لأن الفاعل فى تحلَّم يطلب أن يكون حليما، والفاعل في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلا»[1] وبمعنى استفعل، نحو تَكَثَّر، بمعنى استكثر، واستكثر معناه طلب أن يكون كثيرًا، ونحو تَكَبَّر بمعنى استكبر، ومعناه طلب أن يكون كبيرا، وتَعَظَّمَ: أي جعل نفسه

---

(1) نص عبارة المفصل كما يأتى:

«وتفعل يجيء مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر، وقطعته فتقطع، وبمعنى التكلف؛ نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ؛ قال حاتم:

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

قال سيبويه: وليس هذا مثل تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليما، ومنه تقيس تنزر. اهـ. فأنت ترى أن العبارة التى عزاها المؤلف إلى الزمخشرى هى لسيبويه ونقلها عنه الزمخشرى، وأن المؤلف رواها بالمعنى، ومعنى تقيس: انتسب إلى قيس، وتنزر انتسب إلى نزار.

عظيما، وللعمل بعد العمل؛ نحو تجرع؛ إذا شرب الماء جُرْعة بعد جُرْعَة، وتَعَرَّق؛ إذا قضم اللحم بفمه من العظم قِطْعَةً بعد قِطْعَة، وتَفَهَّم؛ إذا فهم شيئًا بعد شيء، وتَسَمَّع؛ إذا استمع إلى أحد ليسمع منه شيئًا بعد شيء، بحيث لا يعلم هو، والاتخاذ، والمراد بالاتخاذ جَعْل الفاعل المفعولَ أصلَ الفعل - نحو تَوَسَّدْتُ التراب: أي اتخذتُه وسادة؛ فإن الفاعل جعَل المفعولَ - وهو التراب - أصلَ الفعل، وهو الوسادة، وللتجنب: أي يدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل، نحو تأثَّم وتحرَّج: أي جانب الإثم والحرج.

ومصدره يجيء على وزن تَفَعُّل - بضم العَيْنِ - لأنه لو فتح لالتبس بالفعل، إلا أنهم إذا بنوه من الفعل الناقص تُكسرُ العين منه، نحو تمنى تَمَنِّيا، ليسلم الياء، لأنه لوضموا العين لانقلبت الياء واوًا، لسكونها وانضمام ماقبلها، فعدلوا عن الضم إلى الكسر لتسلم الياء، وربما أدغموا تاء تفعل فيما يقاربها في المخرج فسكنوا التاء، فاحتاجوا إلى همزة الوصل، ليقع الابتداء بها، نحو اطَّهَّر اطَّهُّرًا في تطهَّر تطهُّرًا.

باب تفاعل :

الثاني: تَفاعَلَ، نحو تباعد، أصله بَعُد، زِيدت التاء في أوله، والألف بين الفاء والعين، فصار تباعد.

وهذا الباب لمشاركة الأمرين فصاعدا في أصل الفعل، وهو المصدر مع تساويهما فيه، ويجيء لإظهار شيء ليس ذلك الشيء فيه، نحو تغافَلَ وتجاهَلَ: أي أظهر الغفلة وليس فيه غفلة، وأظهر الجهل في نفسه، وليس فيه في الحقيقة جهل، وبمعنى فَعَل نحو توانيت: أي ونَيْت، من الوَنْي وهو الضعف، ويجيء لمطاوع فاعل، نحو باعدته فتباعد.

ومصدره يجيء على وزن تَفَاعُلٍ، ولم يتصرفوا في مصدره، إلا أنهم ضموا عينه؛ للفرق بينه وبين فعله؛ نحو تباعد تباعُدًا، وإذا أرادوا أن يبنوا التفاعُل من الناقص كسروا العين منه، نحو تجافى تجافيا، وربما أدغموا تاء تفاعل فيما يماثلها ويقاربها في المخرج؛ فسكنوا التاء؛ فافتقروا إلى همزة الوصل؛ نحو اثَّاقَل اثَّاقُلًا، وفي التنزيل: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة : 38].

وأما ما زيدت في أوله الهمزة فهو على ثلاثة أبواب:

باب الانفعال:

أحدها: انْفَعَل، نحو انقطع، أصله قطع زيدت الهمزة والنون في أوله فصار انقطع.

ووضع هذا الباب لمطاوعة فَعَل إذا نقل إلى هذا الباب، نحو قَطَعْتُهُ فانقطع، قال جار الله في المفصل: «وانفعل لا يكون إلا مطاوع فعَل نحو كَسَرْته فانكسر وحطَمْتُه فانْحَطَم - أي انْكسر - إلا ما شذ؛ فإنه يكون مطاوعا لأفْعَل نحو « أقْحَمْتُهُ - أي أدخلته في موضع بالعنف - فانقحم» أي دخل بنفسه، ومصدره يجيء على وزن انْفِعال؛ نحو انقطع انقطاعا، زيدت الألف قبل آخره، فصار انقطاعا.

باب الافتعال:

والثاني: افتعل؛ نحو اجْتَمَع - على وزن افتعل - أصله جمع، زيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين؛ فصار اجتمع.

وهو للمطاوعة، وقد عرفت معناها فلا نعيدها، وللاتِّخَاذ نحو اشتوى: أي أخذ الشوى لنفسه، وبمعنى التفَاعُل نحو اجْتَوَرُوا واختصموا: أي تجاوروا وتخاصموا، وبمعنى فَعَل: نحو قرأت واقتَرَأْت، وللزيادة على معناها، قال الله تعالى:

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286] كقولك اكتسَبْتُ في كسَب، واعتمل في عمل، فإن قولك « كسب زيد مالا» معناه أصابه، « واكتسب زيد مالا» معناه تصرف وتردد وبالغ في تحصيله، وعمِل؛إذا فعل فِعْلا، واعتمل؛ إذا اضطرب: أي تردد وبالغ في العمل، وإنما زاد معنى افْتَعَل على فَعَل؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة المعنى زادوا الحروف، وهذا يتعلق بالنقل عن أهل اللغة.

ومصدرة يجيء على وزن افتعال؛ نحو اجتماع، زيدت الألف قبل آخره؛ لأن ماقبل الآخر أقرب إلى لام الفعل الذى هو محل الزيادة والنقصان.

باب الافْعِلال:

والثالث: الافْعِلال؛ نحو احمر - على وزن افعَلَّ - زيدت الهمزة في أوله، وكرر لام الفعل، فصار أحمر وهذا الباب مختص بالألوان والعيوب، وفيه مبالغة، ومصدره يجيء على وزن افْعِلَال؛ نحو احْمِرَار، زِيدت الهمزة في أوله والألف قبل آخره.

الثلاثى المزيد بثلاثة

قال: «الثَّالِثُ مَا كَانَ مَاضِيه عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ مثل اسْتَفْعَلَ؛ نَحو اسْتَخْرَجَ استِخْرَاجًا، وَافْعَالَّ؛ نَحْو احمَارَّ احْمِيرَارًا، وَافْعَوْعَلَ؛ نَحو اعْشَوْشَبَ اعْشِيشَابًا، وَافْعَنْلَلَ؛ نَحو اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا، وافعنلى؛ نحو اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، وافْعَوَّل؛ نحو اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذًا».

أقول: القسم الثالث من الثلاثى المزيد فيه ما كان ماضيه على ستة أحرف: ثلاثة أصلية، وثلاثة زائدة، وَهو خمسة[1] أبواب:

باب الاستفعال:

الأول: الاستفعال؛ نحو استخرج - على وزن اسْتَفْعَلَ أصله خرج، زيدت في أوله الهمزة والسين والتاء؛ فصار استخرج.

وغالب هذا الباب للطلب؛ نحو استخرج زيد المال، وللسؤال؛ نحو استَغْفَرَ الله: أي التمس من الله المغفرة، وللتحول من حال إلى حال؛ نحو استحجر الطين: أي صار الطين حجرًا وللإصابة؛ نحو استعظمته: أي أصبته عظيما، وبمنزلة فعل؛ نحو قَرَّ واستَقَرَّ.

---

(1) قد ذكر المصنف فيما كان ماضيه على ستة أحرف ستة أبواب؛ ولكن الشارح عدها خمسة، وأهمل باب افعول؛ بتشديد الواو - ولعل السبب في ذلك أن نسخة المتن التى وقعت للعلامة السيد كانت خالية من افعول؛ كما أن النسخة التى وقعت للسعد كانت كذلك، وقد نبه السعد- رحمه الله- على أن بعض النسخ فيه افعول؛ نحو: اجلوذ، وهو مزيد بالهمزة والواوين، ومصدره الاجلواذ وهو الإسراع.

ومصدره يجيء على وزن استفعال؛ كاستخراج، زيدت الألف فيما قبل آخره، وكسرت التاء فرقا بينه وبين فعله.

باب الافعيلال:

الثاني: الافعيلال؛ كاحْمَارَّ - على وزن افْعَالَّ - أصله حَمِرَ، زيدت الهمزة في أوله، وكرر لامه، وألحق الألف قبل لامه؛ فصار احمارَّ.

وهو للألوان كالافعِلَال؛ لكنه أبلغ منه ومصدره يجيء على وزن افْعِيلَال؛ نحو احْمِيرَار، زيدت الألف بين حرفي التضعيف، وكسرت عينه؛ فقلبت الألف ياء؛ لكسر ما قبلها.

باب الافعيعال:

الثالث: الافْعِيعَال[1]؛ نحو اعشَوْشَب، أصله عَشِب، زيدت الهمزة في أوله، وكررت عينه، وزيدت الواو بين حرفي التضعيف؛ فصار اعشوشب - على وزن افْعَوْعَل - وهو للمبالغة أيضا؛ لأن معنى اعشوشب أبلغ من عَشِب: أي نبت.

ومصدره يجيء على وزن افْعيعال؛ كاعشيشاب، أصله اعْشِوْشاب، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

باب الافعنلال:

الرابع: افْعَنْلَلَ؛ نحو اقعنسس - على وزن افْعَنْلَلَ - أصله قَعِس، زيد في أوله الهمزة، وكرر لامه، وزيدت النون بين العين واللام، فصار اقعنسس اقعنساسا.

ومصدره يجيء على وزن افْعِنلَال.

هذا الباب أيضا للمبالغة؛ فيكون اقعنسس أبلغ من قَعِس: أي خرج صدره ودخل ظهره.

---

(1) ما ذكروه في الميزان الصرفي من أن القلب الإعلالي في الموزون لا يدعو إلى القلب في الميزان كان يقتضي أن يقال: الافعوعال؛ لكن الذي جعلهم يقلبون ويقولون الافعيعال هو أن موجب القلب وجد في الميزان نفسه، إذ الواو في «افعوعال» سكنت إثر كسرة وذلك يقتضي قلبها ياء، فليس القلب فيها للقلب في الموزون حتى يرد عليه ما ذكروه هناك.

باب الافعنلاء:

الخامس: افعنلى؛ نحو اسْلَنْقَى، أصله سَلَق، زيدت في أوله الهمزة، وبين العين واللام النونُ، وفي آخره الياء، فصار اسلنقى - على وزن افْعَنْلَى -

ومصدره يجيء على وزن افْعِنْلاء؛ نحو اسْلِنْقَاء، أصله اسلنقاى فقلبت الياء همزة، لوقوعها بعد ألف زائدة، كما في رداء.

وهذا الباب للمطاوعة، يقال سلقيته - بمعنى رميته على قفاه [فاسلنقى].

مزيد الرباعي

قال: «وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ مِثْل تَفَعْلَلَ؛ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وَافْعَنلَلَ؛ كَاحْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا، وَافْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا».

أقول: لما فرغ من بيان الثلاثى المزيد فيه شرع في بيان الرباعى المزيد فيه بقوله «وأما الرباعى المزيد فيه».

واعلم أن الرباعى المزيد ثلاثة أبواب:

باب التفعلل:

الأول: تفعلل؛ كَتَدَحْرَج، أصله دَحْرَج، زيدت التاء في أوله؛ فصار تَدَحْرَجَ - على وزن تَفَعْلَلَ- ومصدره يجيء على وزن تَفَعْلُلٍ - بضم اللام الأولى - فرقًا بينه وبين فِعْله.

وهو للمطاوعة نحو: دَحْرَجْتُ الحجَرَ فتدحرج.

باب الافعنلال:

الثاني: الافْعِنْلَال؛ نحو احْرَنْجَم، أصله حَرْجَمَ، زيدت الهمزة في أوله والنونُ في وسطه فصار احرنجم - على وزن افْعَنْلَلَ -

ومصدره يجيء على وزن افعِنْلال؛ كاحْرِنجام، زيدت الألف فيه قبل آخره، وكُسِرَت الراء؛ فرقا بينه وبين فعله، ومعنى احرنجم: اجتمع، والاحرنجام: الاجتماع- وهو للمطاوعة أيضا.

باب الافعلال - بالتشديد:

الثالث: الافْعِلَّال؛ نحو اقْشَعَرَّ - على وزن افْعَلَل - أصله قَشْعَر، زيدت الهمزة في أوله، وكُرِّرَ لامُه: فصار اقْشَعَرَّ ومصدره يجيء على وزن افْعِلّال؛ كاقْشِعْرَار، كرر لامه الأولى، وزيدت الألف قبل آخره؛ فرقًا بينه وبين فِعْلِه.

وهو للمبالغة؛ فيكون اقشعر أبلغ من قَشْعَرَ، والاقشعرار: ارتفاع شعر البدن.

فتكون أبوابها عشرين: ثلاثة للثلاثى المجرد، وثلاثة عشر[1] لمزيده، وواحد للرباعى المجرد، وثلاثة لمزيده.

المتعدى واللازم

قال: «تنبيه: الْفِعْلُ المُجَرَّدُ: إمَّا مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الَّذِى يَتَعَدَّى إلَى مَفْعُولٍ به، كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَيُسمَّى أَيْضا وَاقِعًا ومُجَاوِزًا».

أقول: لما فرغ من تقسيم الفِعْل باعتبار لفظه بأنه مجرد أو مزيد فيه شرع في تقسميه باعتبار معناه بأنه متعد أو لازم بقوله «تنبيه»، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره هذا تنبيه للمتعلم على أن الفعل الذي ذكرناه في أول الكتاب قسمان: متعد، ولازم، والألفُ واللام في الفعل للعهد، والتنبيه في اللُّغَة: هو الدلالة على ماغفل عنه المخاطب، وفى الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل، والدليل على انحصاره فيهما أن الفعل لايخلو من أن يكون فَهْمُ معناه موقوفا على ذكر المتَعَلَّق أولا؛ فإن كان موقوفا، فهو المتعدى، وإلا فهو اللازم.

الفعل المتعدى

مثال المتعدى نحو ضربت زيدًا، فضرب فعلٌ ماض، والتاء فاعِلُهُ، وزيدًا مفعول به، فَفَهْمُ معنى ضَرَبَ في «ضربت زيدًا» موقوف على ذكر متعلَّقه الذى هو «زيدا» في

(1) عده أبواب المزيد ثلاثة عشر مبنى على ذكره خمسة أبواب للمزيد بثلاثة أحرف، وقد عرفت أنها ستة، فتكون أبواب المزيد أربعة عشر، وحينئذ تكون جملة الأبواب واحدًا وعشرين.

«ضربت زيدًا»، وهو مفعول به؛ لأن الضرب يقتضى المضروب، ويسمى المتعدى واقعًا، ومجاوزًا: أما تسميته متعديًا، فلتعدى الفعل عن فاعله إلى المفعول به، وأما تسميته واقعًا فلوقوعه عليه؛ وأما تسميته مجاوزا فلتجاوزه عن الفاعل.

واعلم أن الفعل الذي يتجاوز عن الفاعل على ضربين: حِسِّيٌّ، كضربت زيدًا، وغير حِسِّيٍّ، كسمعت حديثا، وذكرت الرجل.

الفعل اللازم

قال: «وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ الذِي لَمْ يَتَجَاوَز الفَاعِلَ، كَقَوْلِكَ حَسُنَ زَيْدٌ، وَيُسَمَّى لَازِمًا وَغَيْرَ وَاقِع».

أقول: وإما غير متعد عطف على قوله « إِمَّا مُتَعَدٍّ». وغير المتعدى: الذي لم يتجاوز الفاعل؛ بل يلازمه؛ نحو حَسُنَ زَيد، فإن الحُسْنَ لم يتجاوز عن زيد، ويسمى لازما، وغيرَ واقع: أما تسميته لازما فللزومه له دائما، وأما غير واقع فلعدم وقوعه على المفعول به.

فإن قيل: لايتجاوز «ما ضربت زيدًا»؛ لأن تجاوزه فرع صدوره، ولا صدور ههنا، ويتجاوز «صمت يوم الجمعة» لوقوعه فيه؛ فلم يكن تعريفهما جامعا ومانعًا.

قلنا: التجاوز المعتبر ههنا تجاوز الذهن، وفهم ضرب في «ما ضربت زيدًا» موقوف على فهم زيد. وفهم صام في «صمت يوم الجمعة» لم يتوقف على فهم يوم الجمعة في الذهن؛ فيكون تعريفهما جامعًا، ومانعًا.

وإنما قدم المصنف المتعدى على غير المتعدى؛ لأنه عرف المتعدى بأمر إيجابى، وغيْرَ المتعدى بأمر سلبى، والإيجاب أشرف من السلب، فالأشرف أولى بالتقديم.

طرق التعدية

قال: «وَتَعْدِيَتُهُ فِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ بِتَضْعِيفِ الْعَينِ أَوْ بِالْهَمْزَةِ؛ كَقَوْلِكَ فَرَّحْتُ زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ؛ نَحْوُ ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وانْطَلَقْتُ بِهِ»

أقول: اعلم أن الفعل إما متعد بنفسه، أو بغيره، والأول ظاهر، والثاني: إما ثلاثى، أو غيره، وَالأول: إما مجرد، أو مزيد فيه.

فإن كان ثلاثيًا مجردًا فتعديته بأحد الأمور الثلاثة: أعنى التضعيف أو الهمزة[1] أو حرف الجر؛ وإن كان غَيْرَه فبحرف الجر - مثال التضعيف فرَّحت زيدًا، ففَرَّحَ فعل ماض، والتاء فاعله، وزيدًا مفعول به؛ وأصله فَرِحَ؛ فثُقِّل حشوه، واتصل به ضمير الفاعل، فعدى الفعل بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد، فقلت فرحت زيدا؛ فصار ما كان الفاعل مفعولا، والفاعلُ شيئا آخر - ومثال الهمزة أجلست زيدا؛ فأجلست فعل ماض، والتاء فاعله، وزيدا مفعول به، أصله جَلَسَ زيد، فزيدت الهمزة في أوله، وأُتِيَ بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت أجلست زيدا، فصار ما كان فاعلا في الأول مفعولا في الثاني، والفاعلُ شيئا آخر - ومثال حرف الجر قولك: ذهبت بزيد؛ فذهبت فعل ماض، والتاء فاعله، وبزيد الجار والمجرور في محل النصب؛ بأنه مفعول به، أصله ذهب زيد، زيدت الباء للتعدية، وألحقت بأول زيد الذي هو الفاعل واتصل بالفعل ضمير الفاعل، وعدى الفعل بواسطة الباء إلى زيد؛ فقلت: ذهبت بزيد، فصار ما كان الفاعل في الأصل مفعولًا، والفاعل شيئا آخر، وانطلقْتُ به: أي بزيد؛ فانطلق فعل، والتاء فاعله، وبه الجار والمجرور في محل النصب، بأنه مفعول به.

جعل المتعدى لازما

فإن قيل: هل يجوز أن يجعل الفعل المتعدى لازما كما يجعل اللازم متعديا أولا.

قلنا: يجوز بأن تَرُدَّ الفعلَ المتعدى الذي تريد أن تجعله لازما إلى باب الانفعال أو إلى باب الافتعال إن كان ثلاثيا؛ كقولك: قطع زيد ماء النهر، وانقطع الماءُ بنفسه، وجمع زيد القوم، واجتمع القوم بأنفسهم، وإلى باب التَّفَعْلُل وغيره إن كان رباعيا، نحو دحرجت الحجر؛ فإنه متعد بنفسه، وتقول فيه تدحرج الحجر؛ فصار لازما.

---

(1) ظاهر كلام سيبويه أن النقل بالهمزة قياسى، أما بالتضعيف فغير قياسى، وكذا ظاهر كلام ابن يعيش، وقد حكى عن العلماء أنهم اختلفوا في كل منهما؛ فقال بعضهم: إن النقل بالهمزة سماعى كله، وقال آخرون: قياسى كله، ورجح ابن هشام أنه قياسى في تعدية اللازم سماعى في تعدية المتعدى: وأما النقل بالتضعيف فقد قال بعضهم: إنه قياسى في اللازم والمتعدى لواحد دون المتعدى إلى اثنين، واختار ابن هشام أنه سماعى في الأولين ولم يسمع في الأخير. والذي يظهر من كثرة ما ورد من النقل بالتضعيف والهمزة أنهما قياسيان.

تصريف الأفعال[1]

«فصل فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ: أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ الفعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي».

أقول: لما فرغ المصنف مِنْ بيان أقسام الفعل شرع في بيان صرفه بقوله: «هذا فصل»، وهو في الأصل مصدر، جعل هنها بمعنى اسم الفاعل، أعنى الفاصل والفارق، وفي الاصطلاح علامة تفرق بين البَحْثَيْن، و«الأمثلة» جَمْعُ مثال جَمْعَ قلة، و«هذه الأفعال» إشارة إلى الأفعال المجردة والمزيد فيها، والمراد بأمثلة تصريف هذه الأفعال أمثلة الماضى، والمضارع، والأمر، والنهى، واسما الفاعل والمفعول، وصَرْفُها بأن تلحق بهذه الأفعال علامة للتثنية، والجمع، والتأنيث.

أنواع الأفعال

فنقول: الفعل ما دل على حدث مقترن بزمان معين؛ فإن كان ماضيا فماض، وإن كان آتيا أوحالا فمضارع، وإن كان مستقبلا فأمر.

وإنما قدم الماضى على الأمر والمضارع لأمرين - الأول- أنه متقدم عليهما طبعا فقدمه وضعا؛ ليكون الوضع مطابقا للطبع -الثاني- أنه أصل بالنسبة إليهما؛ لأن المضارع مأخوذ منه؛ لأنه هو الماضى بزيادة حرف من حروف «أتين»، والأمر والنهى واسما الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع، وإذا كان جميع الأمثلة راجعا إلى الماضى بحسب الاشتقاق يكون أصلا بالنسبة إلى ماعداه، فلهذا قدمه على ماعداه.

تعريف الماضى

وقال: «أما الماضى فهو الفعلُ الذي دل على معنى وُجِد في الزمان الماضى» بالوضع، هذا حد الماضى، وحد الشيء يشتمل على الجنس، والفصل، قوله: «فهو

(١) هذا العنوان غير موجود في أصل المخطوط، إلَّا أننا وجدناه ضروريًّا (عادل أبو العباس).

الفعل الذي دل على معنى» بمنزلة الجنس يشمل الماضى وغيره من الأفعال التى هى المضارع والأمر والنهى؛ لأنه صدق على كل واحد منها أنه فعل دل على معنى، وقوله: «في الزمان الماضى» يميزه عما عداه؛ لأن المضارع دل على معنى وجد في الزمان الحال والاستقبال، والأمر والنهى يدلان على معنى يوجد في الزمان الآتى.

ولقائل أن يقول: تعريف الماضى بما ذكره تعريف الشيء بنفسه، وتعريف الشيء بنفسه فاسد. بيانه أنه عرف الماضى بأنه الفعل الذي دل على معنى وجد في الزمان الماضى، فمعرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد، ومعرفة الحد متوقفة على معرفة أجزائه، ومن أجزائه الماضى؛ فمعرفة الماضى متوقفة على معرفة الماضى؛ إذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوفٌ على ذلك الشيء؛ فيكون تعريفا للماضى بالماضى.

وإنما قلنا: تعريف الشيء بنفسه فاسد؛ لأنه يلزم توقف الشيء على نفسه، وهو محال.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه عرف الماضى الاصطلاحى بالماضى اللغوى، واللغوى غير الاصطلاحى.

ولقائل أن يقول: الحد الذى ذكره للماضى ليس بمطرد[1]؛ لأنه صدق على «لم يضرب» أنه دل على معنى وجد في الزمان الماضى؛ مع أنه ليس بماض، ولا بمنعكس؛ لأنه صدق على قولنا «إن ضَرَبْتَ ضُرِبْتَ» أنه ماض؛ مع أنه لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضى، بل يدل على معنى يوجد في زمان الاستقبال.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الدلالة في قوله «ما دل على معنى وجد في الزمان الماضى» الدلالة الوضعية؛ فحينئذ لا يتوجه النقض المذكور؛ لأن دلالة «لم يضرب» على الزمان الماضى ليست بوضعية؛ بل بواسطة دخول لم، ودلالة «إن ضربت ضربت» على زمان الاستقبال ليست بوضعية أيضًا؛ بل بواسطة دخول حرف الشرط.

---

(1) التعريف المطرد هو المانع لدخول غير المحدود؛ إذ الطرد صدق المحدود على كل ما صدق عليه الحد، والمنعكس هو الجامع لكل أفراد المحدود؛ إذ العكس صدق الحد على كل ما صدق عليه المحدود.

الماضى المبنى للفاعل

قال: «فَالمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا؛ مِثَالُهُ نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرَتْ، نَصَرَتَا، نَصَرْنَ، نَصَرْتَ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُم، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُنَّ، نَصَرْتُ، نَصَرْنَا».

أقول: لما فرغ من تحقيق الماضي شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين؛ لأنه لما دل على حدث احتاج إلى مسند إليه ليقوم به، فإن أسند إلى الفاعل فهو مبنى له، وإن أُسند إلى المفعول فهو مبنى له.

والمبنى للفاعل على نوعين - أحدهما - ما كان أوله مفتوحا، وهو كل فعل لم يصدَّر بهمزة الوصل؛ نحو نَصَرَ، نَصَرا -والثاني- ما كان أول متحرك منه مفتوحا، وهو كل فعل مُصَدَّرٍ بهمزة الوصل؛ نحو اقتدر؛ فإن الثاني ساكن، والأول لم يعتبر، فيكون الثالث هو المتحرك، وما قبل آخره يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا في الأول، ومفتوحا في الثاني.

وإنما قال «أوله مفتوحا» لأنه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا أو مضموما أو مكسورا؛ إذ الحال لايخلو عنها، ولاسبيل إلى الأول؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو كان مضموما لالتبس مبنى الفاعل بمبنى المفعول منه؛ لإمكان ذهول السامع عن حركة عين الفعل، ولا إلى الثالث؛ لأن الكسر ثقيل؛ فتعين الفتح؛ لأنه أخف الحركات.

ولقائل أن يقول: لو قال المصنف فالمبنى للفاعل ما كان أول متحرك منه مفتوحا لكان أخصر؛ لتناوله لهما.

بناء الماضى:

فإن قيل: لم بُنى الفعل الماضى؟ وإذا بُنى فلم بُنى على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؟ وإذا بنى على حركة فلم بنى على الفتح؟

قلنا: أما بناؤه فلفوات مُوجِب الإعْراب: أعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم في وقوعه صفة لنكرة؛ نحو مررت برجل ضرب، وضارب، وفي وقوعه خبرا، نحو زيد ضرب، وضارب، وأما بناؤه على الفتح فللخفة.

وإنما زيدت الألف والواو والنون في آخره ليدللن على هما وهمو وهن.

وضم لام الفعل في الجمع لأجل الواو، بخلاف رموا؛ فإن الميم ليست لام الفعل.

وكتبت الألف في ضربوا؛ للفرق بين واو العطف وواو الجمع في مثل حضر وتكلم زيد، وجعلت التاء علامة للمؤنث؛ لأن التاء من المَخرج الثاني[1]، والمؤنث أيضا ثان في التخليق.

وأُسكِنت الباء في ضَرَبْنَ إلى آخره؛ حتى لا يجتمع أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة ومن ثمة لايجوز العطف على ضميره بغير تأكيد، فلا يقال ضربتَ وزيد؛ بل يقال ضربت أنت وزيد؛ لئلا يكون عطف الاسم على الفعل؛ لأن الضمير لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه.

وحذفت التاء في ضَرَبْن، حتى لا يجتمع علامتا التأنيث، كما في مُسْلِمَات.

وفتحت التاء في نَصَرْتَ؛ لأنه مخاطب؛ والمخاطب اسم المفعول؛ وعلامة المفعول النصب، أولأنه كثير، وهو يوجب الثقل، وهو يستدعى الخفة، ففتح لخفته، أو لخوف الالتباس بالمتكلم.

وتعين الضم للمتكلم؛ لقوة دلالته على المذكر والمؤنث.

وَكُسِرَت التاءُ في نَصَرْتِ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث.

وإنما زيدت الميم في نَصَرْتُمَا؛ حتى لايلتبس بألف الإشباع في مثل قول الشاعر:

أَخُوك أخُو مُكَاشَرَةٍ وضحك ... فحياك الإلـه فكيف أنْتَا

وخصت الميم في نصرتما؛ لأن تحته أنتما مضمر، وأُدخلت الميم في أنتما؛ لقرب الميم من التاء في المخرج، وضمت التاء؛ لأنها ضمير الفاعل، وقيل اتباعا للميم؛ لأن الميم شفوية؛ فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى، وزيدت الميم في نصرتم، حتى يطرد بتثنيتهِ وجمعه، وضمير الجمع فيه محذوف، وهو الواو، وأصله نصرتمو، فحذفت الواو؛ لأن الميم بمنزلة الاسم، ولا يوجد في آخر الاسم واو ما

(1) يريد بالمخرج الثاني اللسان؛ لأن المخارج وإن كانت سبعة عشر، أو خمسة عشر على الخلاف فيه فإنها ترجع إلى مخارج كلية ثلاثة: الحلق، والفم، والشفتان، فهو أخذ في تعبيره اللسان بدل الفم.

قبلها مضموم إلا هو، بخلاف نصروا؛ فإن الراء فيه ليست بمنزلة الاسم؛ وبخلاف نصرتموه؛ لأن الواو خرج من الطرف بسبب الضمير.

فإن قيل: لم خففت النون في «نصَرْنَ» وشُدِّدَت في «نَصَرْتُنَّ».

قلت: حق هذه النون أن تقع بعد ساكن؛ كنصَرْنَ وينْصُرْنَ وانْصُرْنَ، وتاءِ المخاطب أن تقع متحركة؛ فأرادوا أن يحفظوا هذا الحكم، وههنا لو أسكنت التاء لالتقى ساكنان، وهما التاء واللام؛ فأدخلت النون بعد التاء قبل نون جمع المؤنث لقرب النون إلى النون، وأدغمت إحداهما في الأخرى؛ فقيل نَصَرْتُنَّ، وقيل: أصله نصرتُمْنَ فأدغمت الميم في النون؛ لقرب الميم من النون.

وزيد التاء في ضربتُ؛ لأن تحته أنا مضمر، وزيدت النون في ضَرَبْنَا؛ لأن تحته نحن مضمر، ثم زيدت الألف؛ حتى لا يلتبس بضَرَبْنَ.

قوله «وَقِسْ عَلَى هَذَا»: أي المبنى للفاعل مثل نصر «فَعْلَلَ، وَتَفَعْلَلَ، وَافْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وَافْعَالّ، وَافْعَوْعَل في الصَّرْفِ، ولا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ في الْأَوَائِلِ، فَإِنَّهَا زَائِدةٌ تَثْبُتُ في الابْتِدَاء وَتَسْقطُ في الدَّرْج»

أقول: قوله «ولا تعتبر حركات الألفات في الأوائل» جواب عن سؤال مقدر؛ تقديره «أنتم قلتم: إن المبنى للفاعل من الثلاثى المزيد فيه ما كان أول متحرك منه مفتوحا»، وأول المتحرك في الأمثلة المذكورة الهمزة، وهى مكسورة.

أجاب عنه بأن حركات الألفات التى في أوائل هذه الأفعال غير معتبرة؛ فإنها زائدة؛ تثبت في الابتداء؛ لوجود الاحتياج إليها؛ لكونها في الأول، وتسقط في الدرج: أي في وسط الكلام؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لحصول النطق بما قبلها، فإذا لم تعتبر فبالأولى أن لاتعتبر حركاتها؛ لأنها فرعها.

فإن قيل: يلزم من عدم اعتبار الهمزة عدمُ اعتبار تاء اقتدر؛ لزيادتها أيضا؛ فَلِمَ تعتبر حركتها.

قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن التاء زيدت لمعنى لم يحصل ذلك المعنى إلا بها، والهمزة زيدت للتوصل الذي يحصل بغيرها، فتكون التاء أصلية بالنسبة إليها. ويقال لهمزة الوصل «ألف الوصل» لكتابتها على صورتها، ولقربهما في المخرج، ولأن الألف إذا حركوها تصير همزة.

تعريف المبنى للمفعول

قال: «وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنه وَهُوَ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه: هُوَ ما كانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا؛ كَفُعِلَ وَفُعْلِلَ وأُفْعِلَ وَفُوعِلَ وَفُعِّل وتُفُوعِل، أوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا؛ نَحْوُ افْتُعِل واسْتُفْعِلَ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا المضمُومَ فِي الضَّمِّ، وَمَا قَبْلَ آخِرِه يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا، تقول: نُصِر زَيْدٌ، واسْتُخْرِج الْمَالُ».

أقول: لما فرغ من بيان الْمَبْنِيِّ للفاعل شرع في بيان الْمَبْنِيِّ للمفعول، وَالمبنيُّ للمفعول من الفعل الماضى هو الذي لم يسم فاعله، أو حذف فاعله؛ وأقيم غيرُ الفاعلِ مُقامَهُ وأعربَ بإعرابِه؛ للعلم به كقوله تعالى ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، أو لجَهْلِه؛ نحو سُرِقَ المالُ، أَو لتعظيم الفاعل أَو تحقير المفعول؛ نحو ضُرِبَ النُّوتِيُّ، أَو لِعَكْسِهَ؛ نحو ضُرِبَ الأمير. أَو للإبهام نحو قُتِل زيدٌ: وأَنت تعلم القاتلَ فتبهم أَمرَ الفاعل على المخاطب، أَو لتطهير اللسان عنه، أو تطهرًا له عن لسانك، أو للاختصار في الكلام.

أنواع الماضى المبنى للمفعول

وتقرير الكلام أن المبنى للمفعول من الماضى على نوعين أيضا - أحدهما - ما كان أولُهُ مضموما، كَفُعِلَ وفُعْلِلَ وفُوعِلَ وتُفُعِّلَ، وإنما أورد الأولين؛ ليعلم عدم اختصاصه بالثلاثى دون الرباعى، والآخَرين؛ لما فيهما من مزيد بحث وهو قلب ألف فَاعَلَ بالواو؛ لانضمام ماقبلها، وضم الثاني مع التاء في تُفُعِّلَ؛ لئَلَّا يلتبس مجهول تَعَلم وَتَجَاهَلَ، وهو تُعُلِّمَ وَتُجُوهِلَ بمضارع عَلَّمَ وجَاهَلَ - والثاني - ما كان أول متحرك منه مضموما، نحو افْتُعِلَ واسْتُفْعِلَ، وإنما أوردهما ليُعْلَمَ اختصاصه بالمُصَدَّر بهمزة الوصل من تخصيص المثال بالمخصوص بها، وهمزة الوصل فيه تتبع هذا المضموم في الضم؛ لأن قياسَهَا كسرُها، فلو روعى لزم النقل من كسر ثقيل إلى ضم أثقل منه، وهو قبيح، فوجب ضمها؛ للاتباع، وما قبل آخره يكون مكسورا أبَدا: أي

في النوعين، نحو نُصِرَ زيدٌ، واستُخرج المال، فـ «نُصِرَ زيد» مثال المبنى للمفعول من الثلاثى المجرد، أصله نَصَرَ عَمْرو زَيْدًا، فضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وحذف عمرو الذي هو الفاعل، ورفع زيد الذي هو المفعول، وأقيم مقام الفاعل، و «استُخْرِجَ المال» مثال المبنى للمفعول من الثلاثى المزيد فيه، أصله استَخْرجَ زيد المال، فَضُمَّتْ الهمزة والتاء، وَكُسِرَت الراء، وحذف «زيد» الذى هو الفاعل، ورفع «المال» الذي هو المفعول، وأقيم مقام الفاعل.

طريق بناء الماضى للمفعول

فإن قيل: لِمَ غُيِّرَ الفعل؛ مع أن الأصل عدمه، وإن سُلِّم تغيره فلِمَ لَمْ يُكْتَفَ بأَحدهما؛ مع أن الأصل عدم الكثرة فيه.

قلنا: أما تغيره فلأن الأصل فيه إسناده إلى الفاعل؛ لكونه موجِدًا له، فإذا أسند إلى المفعول خرج عن الأصل؛ فيحتاج إلى مايدل على خروجه عنه؛ فغُيِّرَ لفظه؛ ليدل تغيره على تغير الإسناد، وأما عدم الاكتفاء بأحدهما فلأنه لو اكتفى بالضم لاشتبه مجهول الماضى بمجهول المضارع في باب الإفْعَال، بِضَمِّ الأول وفتح ما قبل الآخر، ولو اكتفى بالكسر لاشتبه مجهوله بمعلومه في نحو عَلِمَ، فوجب الضم والكسر.

لكنك تقول: فيلتبس بمعلوم مضارع أعْلَمَ، فيقع فيما هرب منه.

تعريف المضارع

قال: «وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَهُوَ مَا كَانَ فِى أَوَّله إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأربَع، وَهِىَ الْهَمْزَةُ، وَالنُّون، وَالتَّاء، والياء، وَتَجْمَعُهَا - أَنَيْتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِى - فالهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّم وَحْدَه، والنونُ له إذا كان معه غيرُه، والتاءُ للمخاطَب مفردًا أَو مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا، وللغَائبةِ المفردة -والمثناة-، والياءُ للغائبِ المذكرِ - مفردًا أو مُثَنًّى أو مجموعًا،- وَلِجمْعِ الْمُؤَنثةِ الْغَائِبَةِ»

أقول: لما فرغ من تحقيق الماضى وأَقْسامه وأَحْكامه شرع في تحقيق المضارع وأقْسامه وأَحْكامه.

اعلم أن المضارع في اللغة اسم فاعل من المُضَارَعَة، وهِيَ المشابَهَةُ، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف، وهو «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» وإنما سمى المُضَارِع مُضارِعا؛ لمشابهَتِهِ الاسم من جهة العموم؛ لاشتراكه بين الحال والاستقبال كما أن الاسم مثل رجل مشترك بين زيد وعمرو؛ إذ الرجل بدون الألف واللام عام، يصلح لأن يطلق على كل واحد من أفراد الرجال، ومن جهة الخصوص؛ إذ المضارع يختص - مع القرينة - بأحد الزمانين، أعنى الحال والاستقبال، كما أن رجلا يختص بالألف واللام بواحد من جميع أفراد الرجال.

فإن قيل: التعريف الذي ذكره المصنف للمضارع غير مانع؛ لدخول ما ليس منه فيه؛ نحو يزيد ويشكر ويعوق ويغوث؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن في أوله إحدى الزوائد الأربع؛ مع أنه ليس بمضارع، ويصدق أيضا على نَصَرَ لأن في أوله إحدى الزوائد الأربع، مع أنه ليس بمضارع.

أجيب عن - الأول - بأن كل واحد منها فِعْلٌ مضارع في أصل الوضع، فنقل عنه إلى الاسمية وجعل علما، فباعتبار الوضع الأصلى كل واحد منها فعل مضارع، وداخل في تعريفه، ولا يضر غلبة الاسمية؛ لأن مراده بقوله «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» باعتبار الوضع الأصلى، وعن - الثاني - بأن مراده بقوله «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» فعل ماض زِيدَ في أوله إحدى الزوائد الأربع، والنون في نصر ليست مزيدة على نفس الكلمة؛ بل من نفس الكلمة.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا ينبغى أن يكون أكْرَمَ، وتَكَسَّر، وتباعد، كل واحد منها مضارعا؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن في أوله إحدى الزوائد الأربع، مما ليس من نفس الكلمة، بل زائدة عليه، مع أن كل واحد منها ليس بمضارع. قلنا: مراده بقوله «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» ما زيدت لقصد المضارعة، والزوائد في أكرم وتكسر وتباعد ليست بقصد الْمُضَارعة، وتلك الزوائد هى: الهمزة والنون والتاء والياء، تجمعها «أنيت» أو «أتين» أو «نأتى» أي تجمع هذه الحروف الأربعة لفظة «أنيت» ولفظة «أتين» ولفظة «نأتى» يعنى لفظة هذه الكلمات تشتمل على هذه الحروف الأربعة، ومعنى الثلاثة كلها الإتيان.

معانى حروف المضارعة

قوله: «الهمزة للمتكلم» أي الهمزة التى هى من حروف الزوائد الأربع للمتكلم وحده، كقولك أَنْصُرُ أنَا، والنون للمتكلم إذا كان مع المتكلم غيره، سواء كان واحدا أو كثيرًا مذكرا كان أو مؤنثا، أو كان المتكلم عظيم الشأن، كقوله تعالى ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام: 151] ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: 3]، ﴿نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس: 12]، والتاء للمخاطب، سواء كان مفردا مذكرا؛ نحو تنصر أنت، أو مفردا مؤنثا؛ نحو تَنْصُرِينَ أنْتِ، أو مثنى، سواء كان المثنى مذكرا أو مؤنثا، نحو تنصران أنتما، وهو مشترك بين المخاطب والمخاطَبَةِ ولجمع المذكر، نحو تَنْصُرُون أنتم، ولجمع المؤنثة المخاطبة، نحو تنصرْن أنتن، وللغائبة المفردة، نحو تَنْصُر هى، ولتثنية الغائبة نحو تنصران هما، والياء للغائب المذكر، نحو يَنْصُرُ هو، ولتثنيته، نحو يَنْصُرَان هما، ولجمعه، نحو ينصرون هم، ولجمع المؤنثة الغائبة، نحو يَنْصُرنَّ هُنَّ.

طريق انتخاب حروف المضارعة

فإن قيل: إذا احتجت إلى الفرق بين الماضى والمضارع احتجت إلى زيادة، لكنها لِمَ خَصَّصَهَا بهذه الحروف.

قلنا: الأصل في الزيادة أن تكون من حروف المد واللين؛ لأنها تستلزم الثقل وحروفه أخف الحروف؛ لجريانها مجرى النفَس فزيدت حروفه، ثم قلبت الألف همزة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، مع قربهما في المخرج، ولكتابة الهمزة ألفا في كثير من المواضع، وقلبت الواو تاء؛ لكون الابتداء به مستكرها؛ لثقله. لاسيما في صورة اجتمعت فيها الواوات؛ لأنه قد يكون أولُ الماضى وآخر المعطوف عليه واوا، فلو زيد للمضارع والعطف واوان اجتمعت أربع واوات، فيلزم منه المشابهة لنبح الكلب، وهو صوت مستقبح، فقلبت بالتاء؛ لأن التاء قد تبدل من الواو في كثير من المواضع، نحو تراث وتجاه وتكلان، أصلها وُرَاث ووُجَاه ووُكْلَان، وليس في التاء مايوجب التغيير، ثم زيدت النون لشبهه بها؛ لأن في النون غنة، كما أن فيها مدًّا ولينًا، ولأن

النون تنوب عن الحركات الإعرابية في الأمثلة الخمسة، كما أن حروف المد واللين تنوب عن الحركات الإعرابية في الأسماء الستة.

وإنما خصت الهمزه بالمتكلم، للمناسبة، وهى أنها من مبدأ المخارج، والمتكلمُ مبدأ الكلام، والتاء للمخاطب، لما بينهما من المناسبة، ووجهها أن التاء تبدل من الواو الذي هو من منتهى المخارج، والمُخاطَبُ ما ينتهى إليه الكلام، والياء للغائب؛ لكونهما وسطين، فالياءُ من وسط المخارج، وهو وسط اللسان، وذكرى الغائب دائرة بين المتكلم وبين المخاطب، فناسب الوَسَطِيُّ لِلْوَسَطِيِّ، والنونُ للمتكلم إذا كان معه غيره، حملا على الماضى؛ لكونها علامة لجمع المتكلم في الماضى في نحو نَصَرْنَا.

لكنك تقول: لِمَ خصت فيه له؟

ويمكن أن يجاب عنه: خصت له فيه ليوافق نون نحن؛ لأن تحته نحن مضمرا، فيكون المعانى ثمانية عشر.

زمان المضارع

قال: «وَهَذَا يَصْلُح لِلْحَالِ والاسْتِقْبَالِ. تَقُولُ: يَفْعَلُ الآن، وَيُسَمَّى حَالًا وحَاضِرًا، أو يفعل غدا، ويُسَمَّى مُسْتَقْبلا، فإذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتَ: سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْف يَفْعَلُ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاسْتِقبَال».

أَقول: هذا: أي الفعل المضارع يَصْلُحُ بحسب الاستعمال لأحد الزمانين. أعنى الحال والاستقبال؛ لأنك إذا قلت زيد يفعل فإنه يحتمل أن يَفْعَل في الساعة التى أنت فيها، ويحتمل أن يفعل ساعة أخرى؛ لاشتراكه بينهما بالوضع، فيجوز استعماله في الحال إذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام، أو الظرفية من نحو الآن. تقول: «زيد لَيَفْعَل» وزيد «يفعل الآن»، ويسمى ذلك الفعل الذي دخل عليه «الآن» حَالا وحاضِرًا، لاشتغال الفاعل بإيجاده في الآن، وهو اسم زمان أنت فيه، وفي الاستقبال إذا كان معه قرينتُهُ الحرفية، من نحو لن، أو الظرفية، من نحو الغد. تقول: «زَيْدٌ لَنْ يَفْعَلَ»، و «يَفْعَل غَدًا»، ويسمى مستقبلا، لكون الفاعل مشتغلا بإيقاعِه في الاستِقْبَالِ، فإذا أَدْخَلْتَ على الفعل المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال كلمة السين، أو كلمة سوف، فقلت «سيفعل» أو «سوف يفعل» اختص المضارع بزمان الاستقبال، بعد أن كان صالحا لأحد الزمانين؛ لكونهما من قرائنه، فإذا لم يكن معه قرينتهما لم

يجز للسامع حمله على أحد الزمانين قطعا؛ لاحتمال غيره، ولا يجوز الجمع بين الحرفية والظرفية؛ لاستغنائه بأحدهما، والفرق بين السين وسوف أن في سوف زيادة تراخ.

أقسام المضارع

المضارع المبنى للفاعل:

قال: «والمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفُ المضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا؛ إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيه عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، فَإِنَّ حَرْفَ المُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا، نَحْو يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ ويُفَرِّحُ، وعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِه الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ مَكْسُورًا أَبَدًا، مثاله مِنْ - يَفْعُلُ - يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ، وَقِسْ عَلَى هَذَا يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ، وَيُفَرِّحُ وَيَتَكَسَّرُ وَيَتَبَاعَدُ وَيَنْقَطِعُ وَيَجْتَمِعُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمَارُّ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَعْشَوْشِبُ وَيَقْعَنْسِسُ وَيَسْلَنْقِي وَيَتَدَحْرَجُ وَيَحْرَنْجِمُ وَيَقْشَعِرُّ».

أقول: لما فرغ من تحقيق المضارع وبيان معانى حروفه شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين: مبنى للفاعل، ومبنى للمفعول، كما مر بيانه في الماضى، فالمبنى للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا؛ إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف من باب الإِفعَال وَالتَّفْعِيل وَالْمُفَاعَلَةِ والْفَعْلَلةِ؛ فإِنَّ حرف المضارعة منه يكون مَضْمُومًا أَبَدًا.

حركة حرف المضارعة:

وإِنما فُتِحَ حَرْفُ المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مفتوحا لايخلو من أن يكون ساكنا أو مضموما أو مكسورا. لاسبيل إِلى الأول؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إِلى الثالث؛ لأنه لو كان مكسورًا لأدى إِلى الثقل؛ لأن الكسرة ثقيلة، ولا إِلى الثاني؛ لأنه لو كان مضموما لالتبس مبنى الفاعل من المضارع بمبنى المفعول منه؛ إِذ حرف المُضَارَعَة في المبنى للمفعول مضموم، ويمكن أن يذهل السامع عن حركة ما قبل آخره، ولأدى إِلى الثقل؛ كما في الكسرة؛ فتعين الفتح؛ لخفته.

وإنما ضُمّ حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مضموما فلا يخلو من أن يكون ساكنا، أو مكسورا أو مفتوحا. لاسبيل إلى الأول؛ لتعذر الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني، لأن من جملة حروف المضارعة الياء، وهى لا تحتمل الكسرة؛ إذ الياء بمنزلة الكسرتين، وإذا كسرت الياء أدى إلى اجتماع الكسرات، بخلاف الضمة على الياء، فإن الضمة على الياء وإن كانت ثقيلة أيضا، لكن لا تبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كان حرف المضارعة مفتوحا فيما كان ماضيه على أربعة أحرف لالتبس مضارع المجرد بمضارع المزيد في باب الإفْعَال؛ لأنك لو قلت جلس يجلس، وأجلس يَجْلِسُ - بفتح الياء وكسر اللام - لَمْ يَعْلَمْ أَحَدٌ أنه مضارع الثلاثى المجرد، أو الثلاثى المزيد فيه، فضُمَّ حرف المضارعة في المبنىِّ للفاعل من المضارع في باب الإفعال؛ لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل من المضارع المجرد، ثم حُمِلَ باقى أخواته مما كان ماضيه على أربعة أحرف عليه وإنْ لَمْ يُؤَدِّ إلى اللبس لو كان حرف المضارعة فيها مفتوحا، طردًا للباب.

ولم يفعل الأمر بالعكس؛ بأن يفتح حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف ويضم فيما سواه ولو حصل الفرق بينهما؛ لأن الثلاثى أكثر والرباعى أقل عددا واستعمالا، والفتح أخف والضم أثقل، فالأخف للأكثر والأثقل للأقل أنسب من عكسه، ليجبر خِفَّتُهُ ثِقَل كثرته، وقِلَّتُهُ ثِقَل ضمته.

والمراد بالرباعى ههنا ما كان ماضيه على أربعة أحرف، سواء كان رباعيا مجردا، نحو يُدَحْرِجُ، أوثلاثيا مزيدا، نحو يُفَرِّحُ ويُكْرِمُ ويقاتل.

فإن قيلَ: حروف المضارعة فيها مجهولة مضمومة فلو ضمت فيها معلومة أيضا لزم اللبس.

قلنا: لا نسلم اللبس؛ لأن علامة بناء هذه الأربعة للمفعول كون الحرف الذي قبل الآخر مفتوحا، وعلامة بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل الآخر مكسورًا؛ فلا يلتبس.

لكنك تقول: فيلتبس بمجهول الماضى في أَعْلَم؛ لعدم اعتبار حركة الآخر.

«مثاله» أي: مثال المبنى للفاعل من باب فَعَلَ يفعُل - بفتح العين في الماضى وضمها في المضارع - ينصُرُ ينصُرَان.. إلخ.

قوله: «وقس على هذا يضرب»: أي وقس على ينصر يضرِبُ ويَعْلَم ويُدَحْرِجُ إلى قوله «ويقشعر» في الصرف، فاصرفها إلى أربعة عشر مثالا كما صرفت إلى أربعة عشر مثالا.

المضارع المبنى للمفعول:

قال: «والمَبْنِيُّ للمَفْعُول مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضمومًا وَمَا قَبْل آخِرِهِ يَكُونُ مَفْتُوحًا، نَحْوُ يُنْصَرُ وَيُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُقَاتَل وَيُفَرَّحُ وَيُسْتَخْرَجُ».

أقول: المبنى للمفعول من المضارع كل فعل حذف فاعله ورفع مفعوله وأقيم مقام فاعله وغيرت صيغة فعله؛ بأن ضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره، نحو يُنْصَرُ ويُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُفَرَّحُ وَيُقَاتَلُ ويُسْتَخْرَجُ، وإنما ضم أوله وفتح ما قبل آخره، ليتميز عن بناء الفاعل، ولم يجز الاقتصار على أحدهما؛ لأن الاقتصار على الضم لم يُفِدْ في مثل يُكْرِم، وعلى فتح ما قبل آخره لم يُفِدْ في مثل يَعْلم؛ فَتبيَّنَ لك فائدة الضم والفتح.

وإنما حذف فاعله؛ للعلة التى ذكرناها في أول الماضى، وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل لئلا يخلو الفعل عن المسند إليه وإنما رفع المفعول؛ لأنه قائم مقام الفاعل؛ أو هو فاعل على مذهب بعض النحويين، منهم الزمخشرى، فلا بد من رفعه.

نفى المضارع بما ولا

قال: «وَاعْلَم أَنَّه يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَا وَلَا النَّافِيَتَان فلاتُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ، تَقُولُ: لَا يَنْصرُ لا يَنْصُرَان لَا يَنْصُرُون، وَكَذَلِكَ مَا يَنْصُرُ مَا يَنْصُرَان مَا يَنْصُرُونَ»

أقول: لما فرغ من بيان أقسامه شرع فيما يتعلق به، فمنها أنه يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان؛ فلا تغيران صيغته بحذف حركه الإعراب ونونه؛ لأن التغير من أثر العوامل، وكلاهما ليس بعامل، بل تغيران معناه، بأن تنفياه؛ لكن ما لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال، والنفى عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل فإذا أردت نفى ينصر، ينصران، استقبالًا تقول: لا ينصر، لاينصران، لاينصرون.. إلخ. وإذا أردت نفى ينصر حالا، تقول: ما ينصر ما ينصران... إلخ.

عمل الجازم

قال: «وَيَدْخُل الْجَازِمُ فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الْوَاحِدِ وَنُونَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَلَاتَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ؛ فَإِنَّهُ ضَمِير كالْوَاوِ في جَمْعِ الْمُذَكَّرِ؛ فتثبت عَلَى كلِّ حَالٍ، تقول: لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا، لَم تنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرْنَ، لَمْ تَنصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرُوا، لَمْ تَنْصُرِى، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرْنَ، لَمْ أَنْصُرْ، لَمْ نَنْصُرْ».

أقول: ومنها أنه يدخل على الفعل المضارع الجازمُ فيحذف حَرَكةَ الإعراب في المفردات الخمسة، من الفعل الواحد، ومن المفرد المتكلم، وجمعه، والمخاطب، والغائب، والغائبة، ونُونَ الإعراب من الأمثلة الخمسة: من التثنية، والجمع المذكر مخاطبين وغائبين، والواحدة المخاطبة؛ لأن النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد، فكما أن الجازم يحذف الحركة من الواحد يحذف ما هو بمنزلتها منها، ولا يحذف نون جماعة المؤنث، لأن الجازم يُسقِطُ حَرَكةَ الإعراب ونُونَه، ونُونُها ليست بنون الإعراب؛ بل هى ضمير كالواو في الجمع المذكر، فتثبت على كل حال، سواء دخل عليه الجازم أو لا، كالواو تثبت في الجمع المذكر، وإنما لم تحذف الواو في الجمع المذكر؛ لأنه ضمير الفاعل، ومن المحال أن يَحذِف العاملُ الفاعلَ، أو ما هو ضمير الفاعل.

ومن الجوازم - لم - وله أثران: لَفْظِيٌّ مِنْ حذفِ حرَكةِ الإعراب أونونٍ تقوم مقامها، وَمَعْنَوِيٌّ مِنْ نَقْل المضارع المُثْبَتِ إلى الماضى وَنَفْيه، فإذا أردت أن تنقل المضارع المثبت إلى الماضى ونفيه، تقولُ: لم ينصُرْ، لم يَنْصُرُوا... إلى آخره، ويقال له: حَجْدٌ، وهو إخبار عن ترك الفعل [في الماضى][1] فيكون النفى أعم منه.

(1) قد عرف السيد الجرجاني «الجحد» في كتابه التعريفات بأنه «عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضى» ثم قال: «فيكون النفى أعم منه»، ولكن نسخ المؤلف التى بين يدى خلت من كلمة «الماضى» التى وضعت بين قوسين في شرح المؤلف؛ مع أنها لازمة، ليتحقق أن النفى أعم من الجحد، إذ لو حذفت هذه الكلمة لكانا سواء في المعنى فأثبتها كما ترى.

عمل الناصب

قال: «وَيَدْخُلُ الناصِبُ فَيُبدلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ؛ سِوَى نُون جَمْعِ المؤَنَّثِ؛ فَتَقُول: لَنْ يَنْصُرَ، لنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُروا، إلى: لن أَنْصُرَ، لن نَنْصُرَ».

أقول: ومنها أنه يَدْخُلُ على الفعل المضارع الناصبُ فَيُبدِل من الضمة فتحةً في المفردات الخمسة، ويُسقط النونات من الأمثله الخمسة سوى نون الجمع المؤنث؛ لأنه ضمير الفاعل، كما أن الواو ضَمير الفاعلين، ومِن المحال أن يَحْذفَ العاملُ الفاعِلَ أو ما هو ضمير الفاعل، وحُمِلَ النصبُ على الجزم كما حُمِل النصب على الجر في الأَسماء؛ لأَن الجزم في الأَفعال بمنزلة الجر في الأسماء.

ومن النواصب لن، وله أثران: لفظى: وهو الإبدالُ أو الإسقاط، ومعنوى: وهو تخصيص المضارع بالمستقبل ونفيه على سبيل التأكيد، فإذا أردت تخصيصه ونفيه، تقول: لن يَنْصُرَ، لن ينصرَا، لن ينصروا... إلخ. وذكره الناصب لم يتجه لتعرضه بحث الجوازم بالأجنبى.

وأصل لن عند الخليل لا أن؛ فحذفت الهمزة تخفيفا؛ فالتقى ساكنان: وهما الألف والنون؛ فحذفت الألف، ثم ركبت اللام مع النون فصار لن؛ فعلى هذا لن مُرَكب من لا وأنْ؛ فلهذا عمل لن عمل لا وأن. أعنى النفى والنصب، فنفيه مستفاد من لا، ونصبهُ مستفاد من أن.

وذهب سيبويه إلى أنها كلمة برأسها موضوعةٌ للنفى والنصب، وليست بمركبة من لاوأن.

لام الأمر:

قال: «وَمِنَ الْجَوَازِمِ لَامُ الأَمْرِ؛ فَتَقُول في أمْرِ الْغَائِبِ: لِيُنْصَرْ، لِيُنْصَرَا، لِيُنْصَرُوا، لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِيُنْصَرْنَ معلوما ومجهولا، وفى أمر المتكلم لِأَنْصُرْ، معلوما ومجهولا أيضا، وفى أمر المخاطَب المفعولِ لتُنْصَرِ لْتُنْصَرَا لِتُنْصَرُ والتُنْصَرى وَكَذَلِكَ لِيَضْرِبْ وَلِيَعْلَمْ وَلِيُدَحْرِجْ».

أقول: ومن الجوازم لامُ الأمر[1]، وهو لامٌ يطلب به الفعل، وله أثران: لفظى: وهو حذف حركة الإعراب أو ما يقوم مقامها، ومعنوى: وهو تخصيص المضارع بالمستقبل مع إفادة الطلب، وطلبه إما من الفاعل الغائب، أو المفعول الغائب، أو الفاعل المتكلم، أو المفعول المتكلم، أو المفعول المخاطب، فتقول في أمر الغائب: لِيُنْصُرْ، لِيُنْصَرَا لِيُنْصُرُوا، لِتُنْصُرْ، لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ معلوما ومجهولا، وفي أمر المتكلم لِأَنْصُرْ لِنُنْصُرْ؛ معلوما ومجهولا أيضا، وفي أمر المخاطب المفعول لِتُنْصَرْ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا لِتُنْصَرى، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرْنَ؛ مجهولا[2]؛ فتكون الأمثلة اثنين وعشرين.

لا الناهية:

قال: «وَمِنْهَا لَا النَّاهِيَةُ؛ فَتَقُول في نَهْى الغَائِبِ لَايُنْصُرْ ،لَا يُنْصَرَا، لَايُنْصُرُوا، لَا تُنْصُرْ، لَا تُنْصَرَا، لَايَنصُرْنَ معلومًا ومجهولًا، وَفي نَهى الْحَاضِر: لَا تُنْصُرْ لَاتُنْصُرَا لاتُنْصُرُوا... إلخ. معلومًا ومجهولًا، وفى نهى المتكلم: لَا أُنْصُرْ، لَا نُنْصُرْ».

أقول: ومن جوازم الفعل المضارع لا الناهية، وهى لام يُطْلبُ بها ترك الفعل، ولها أثران: لفظى: وهو حذف حركة الإعراب أو نون يقوم مقامها، ومعنوى: وهو تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال مع إفادة تركه، والتنحى عنه. وطلب النهى

---

(1) هذه اللام تكون مكسورة، ويصح فتحها على لغة بنى سليم، ولكنها إذا دخلت عليها الواو أو الفاء أو ثم صح سكونها: أما مع الواو والفاء فمن جهة أن لام الأمر إذا وقعت مكسورة بعد الواو أو الفاء المفتوحتين وبعدها حرف المضارعة مفتوح، فحينئذ تشبه عين فعل - المكسور العين- في حركتها كما تشبه فعل في كثرة الاستعمال ومن حيث إنه جاز تخفيف عين فعل بإسكانها، كما تقدم في «شهد» جاز تخفيف هذه اللام بالإسكان، وقد جاء التنزيل بذلك في كثير من الآيات، قال تعالى: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾: وأما مع ثم فمن جهة أن ثم مع الفعل تشبه الواو والفاء معه لكنها أقل لأنها على ثلاثة أحرف، وقد جاء بذلك التنزيل، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾

(2) إنما جعل الطلب بلام الأمر من الغائب والمتكلم في حالى الفاعلية والمفعولية (معلوما ومجهولا) وجعل الطلب بها من المخاطب في حال المفعولية فقط، لأن للطلب من المخاطب في حال الفاعلية صيغة خاصة هى الأصل في الطلب، وهى صيغة فعل الأمر، وحينئذ لاداعى إلى العدول عنها إلى الطلب بصيغة المضارع التى دخلت عليها لام الأمر، ولا يرد على هذا قراءة (فبذلك فلتفرحوا) لأنها شاذة قياسا وإن كانت فصيحة استعمالا، وإنما اختص أمر غير المخاطب باللام، واختص أمر المخاطب بالصيغة؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فراعوا فيه التخفيف لأنه به أحق.

إما من الغائب أو المخاطب أو المتكلم فاعلا أو مفعولا، فتقول في نهى الغائب: لَا يُنْصَرْ لَا يُنْصَرَا لَا يُنْصَرُوا، لا تُنْصَرْ لَا تُنْصَرَا لَايُنْصَرْنَ معلوما ومجهولا، وفى نهى الحاضر لَا تُنْصَرْ، لَا تُنْصَرَا، لَا تُنْصَرُوا... إلخ معلوما ومجهولا، وفي نهى المتكلم لا أُنْصَرْ لَا نُنْصَرْ معلومًا ومجهولا، فتكون الأمثلة ثمانية وعشرين.

وأمْرُ المتكلم لنفسه ونهيُه وأمرُ المخاطب باللام نادر، فلهذا لم يذكرهما باللام، ولم يذكر المتكلم في النهى.

قوله «وهكذا قياس سائر الأمثلة» أي: حكم النهى في بواقى الأمثلة: من الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه من الحاضر والغائب إذا دخل عليها لا الناهية كحكم الأمثلة التى ذكرها في المتن؛ فقسها عليها.

الفرق بين لا النافية ولا الناهية:

فإن قيل: ما الفرق بين لا للنفى ولا للنهى؟

قلنا: الفرق بينهما من وجهين - أحدهما - أن لا للنهى لا تكون إلا جازمة بخلاف لا للنفى؛ فإنها لا تكون جازمة؛ إذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ؛ كقوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحديد : 7] - والثاني - أن لا للنفى لا طلب فيها؛ بل هو لمجرد الإخبار عن ترك الفعل، بخلاف لا للنهى؛ فإن فيها طلب ترك الفعل.

الأمر بالصيغة

قال: «وَأَمَّا الْأَمْرُ بالصِّيغةِ وَهُوَ أَمْرُ الحَاضِرِ فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ المضَارِعِ المجزوم، فإنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ متحركا فَتُسْقِط مِنْه حَرْفَ المُضَارَعَةِ وَتَأْتِى بصورةِ البَاقِى مَجْزُومًا؛ فَتَقُولُ في الأمر مِنْ تَدحْرَجَ: دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا، دَحْرِجِى، دَحرجا، دَحْرِجن، وهكذا تقول: فرِّح وَقَاتِلْ، وَتَكَسَّرْ وَتَبَاعَدْ وَتَدَحْرَجْ، وإن كانَ ساكِنًا فَتَحْذِف مِنْهُ حَرْفَ المُضَارَعَةِ وَتَأْتِى بصُورة الْبَاقِى مَجْزُومًا مزيدًا في أوَّله هَمْزةُ وَصْل مَكْسورَة، إلا أنْ يَكونَ عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْهُ مضمومًا فَتضُمَّها. تقول: انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا، انصُرِى، انْصُرَا، انْصُرْنَ، وكذلك اضْرِبْ واعْلَم وَانْقَطِعْ واجْتَمِعْ وَاسْتَخْرِجْ، وفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمَ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ المَرْفُوضِ فإن أَصْلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ».

أقول: اعْلم أنَّ الْأمر بالصيغةِ هو صيغة مضارع يطلب بها الفعلُ من الفاعل المخاطَب بحذف حرفه، ولهذا قال: «وهو أمر الحاضر»؛ لأن الأمر طَلبُ الفعل، وطلبه من الفاعل المخاطب طلب من الحاضر؛ فيكون أمره أمرًا له.

والمراد بـ«الجارى على لفظ المضارع» أن لفظ الأمر كلفظ المضارع المجزوم في حركاته وسكناته، فمتحرِّكهُ بإزاء متحرِّكِه، وساكنه بإزاءِ ساكنه، فقولنا «انْصُرْ» مثل تنصر في سكون النون وضم الصاد، ولا مخالفة بين صيغتيهما إلا في حذف حرف المضارعة.

وإنما يجرى الأمر على لفظ المضارع دون الماضى؛ لأن في الأمر طلبًا، والطلب لا يكون في الماضى؛ بل في المضارع؛ فتكون مشابهتُه بالمضارع أكثرَ من مشابهته بالماضى، ولذلك أجرى على لفظ المضارع دون لفظ الماضى.

وإنما قال: «فهو جار على لفظ المضارع المجزوم» ولم يقل: هو مجزوم؛ لوقوع الاختلاف بين البصريين والكوفيين في أن الأمر بالصيغة مبنى أم معرب؛ فمذهب البصريين أنه مبنى على السكون لأن سبب إعرابه مشابهته الاسم بواسطة حرف المضارعة، وقد انتفى حرف المضارعة فيه، فانتفى الإعراب الذي هو المسبب؛ لأن انتفاء السبب يستدعى انتفاء المسبب؛ إلا أنهم يعاملونه معاملة المجزوم في كون بنائه على السكون؛ لأن السكون شبيه بالجزم من حيث الصورة،

حكم الأمر:

وإنما بنى الأمر على السكون؛ لأن الأصْلَ في المَبْنِى أن يكون مبنيا على السكون؛ إذ البناء مقابل الإعراب والحركة مقابل السكون، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركةِ، فينبغى أن يكون الأصل في البناء السكون. ومذهب الكوفيين أنه معرب، وحرف المضارعة مقدر فيه، وإنما حذف حرف المضارعة منه؛ لأن أمرَ المخاطَب كثيرُ الاستعمال؛ فحذف منه حرف المضارعة للتخفيف، والذي يدل على أن حرف المضارعة مقدر فيه كونه بمعنى الحال، والحال أحد مفهومى المضارع، وجزمه عند الكوفيين باللام المضمرة؛ إذ أصل «افْعَلْ» عندهم «لِتَفْعَلْ» بإثبات لام الأمر فيه، ويدل عليه قراءة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (وبذلك فَلْتَفْرَحُوا)؛ إلا أن اللام حذفت لكثرة الاستعمال، ولكل واحد من الفريقين على ماذهبوا حجج ومناقضات

وترجيحات تركت ذكرها حذرا من الإطناب، فلما اختار المصنف مذهب البصريين قال: «فهو جار على لفظ المضارع المجزوم» ولم يقل فهو مجزوم.

مأخذ الأمر:

قوله: «وإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا» هذا إشارة إلى كيفية أخذ الأمر من الفعل المضارع.

اعلم أن الأمر للمذكر إنما يؤخذ من الفعل المضارع دون الماضى؛ لأن في الأمر طلبا، والطلب فيما فات محال، فإذا أردت أن تأخذ الأمر من الفعل المضارع فالطريق فيه أن تحذف منه حرف المضارعة وتنظر إلى مابعد المحذوف في أنه متحرك أو ساكن، فإن كان متحركا فتأتى بباقى الكلمة بعد حذف حرف المضارعة بصورة المجزوم؛ فتقول في الأمر المأخوذ من تَدَحْرَجَ: دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا للمذكر، ودَحْرِجِى دَحْرِجا دَحْرِجن للمؤنث، وكذا تقول في الأمر من تَفَرَّحَ: فَرِّح، ومن تقاتل: قَاتِلْ، ومن تَتَكَسَّر تَكَسَّرْ، ومن تَتَباعدُ: تَبَاعَدْ، ومن تَدَحْرَجَ: تَدَحْرَجْ.

حركة همزة الوصل في الأمر

وإن كان ما بَعْدَ حرف المضارعة ساكنا فلايخلو من أن يكون عينُ الفعل مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، فإن لم يكن مضموما سواء كان مفتوحا أو مكسور اف تزيد همزة الوصل مكسورة.

ليمكن النطق بها؛ فتقول في الأمر المأخوذ من تَضْرِبُ: اضْرِبْ، ومن تَعْلَم: اعْلَمَ ومن تَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ، ومن تَنْقَطِع: انقَطِع؛ لأن الهمزة لو لم تكن مكسورة لكانت مضمومة أو مفتوحة: فلو كانت مضمومة لالتبس الأمر من تضرب مثل أُضرِبْ بالماضى لما لم يسم فاعله من باب الإفعال؛ نحو أُضْرِبَ؛ لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت الهمزة مضمومة في الأمر من تَعْلَمُ نحو أُعْلَمْ لالتبس الأمر منه بالمضارع لما لم يسم فاعله؛ نحو أُعْلَمُ، لإمكان غفلة السامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت الهمزة مفتوحة في الأمر من تضربُ مثل أَضْرِبْ لالتبس بالماضى من باب الإفعال نحو أَضْرِب، لأنك تقول في الأمر منه أَضْرِبْ، ولو كانت الهمزة

مفتوحة في الأمر من تَعْلَمُ نحو أَعْلَمْ لالتبس الأمر منه بالماضى المعلوم من باب الإفعال، نحو أَعْلَمَ، لاحتمال ذهول السامع عن حركة لام الفعل، فتعين الكسر.

وإن كان عين الفعل مضموما وجب ضم همزة الوصل، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إلا أن يكون عين المضارع منه مضموما فتضمها» أي تضم همزة الوصل؛ لأنه لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة، فلو كانت مفتوحة لالتبس الأمر بالمضارع المتكلم؛ لجواز غفلة السامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت مكسورة لزم الانتقال من الكسرة إلى الضمة، وهو مستثقل؛ فوجب الضم للإتباع، ولأن في ضم همزة الوصل إذا كان عين فعله مضموما نوعا من الخفّةِ وتسهيلِ النطق وتيسير التلفظ، بسبب إتباع حركةِ همزةِ الوصل حركةَ عينِ الفعل فيرى اللسان على وتيرة واحدة؛ نحو اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا... إلخ.

واعلم أنهم التزموا حذف الزيادة، لأنها أمارة المضارع، فلابد من إزالتها لينمحى إطلاق تلك الصيغة، وأما الزيادةُ فلرفضهم الابتداءَ بالساكن، وأما خصوصيتها بالهمزة فلأن الهمزة من مبدأ المخارج، فناسب الابتداء، وأما كونها متحركة فلئلا يلزم العود إلى المهروب عنه، وذلك للهرب من حرف ساكن إلى حرف آخر مثله، وأما كسرة الهمزة فلأنها قياس الوصلية.

فتح همزة أكْرِمْ أمرًا:

قوله: «وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناء على الأصل المرفوض» جواب عن سؤال مقدر؛ تقديره أنتم، قلتم: إذا لم يكن عَيْنُ الفعل المضارع مضموما سواء كان مفتوحا أو مكسورًا فهمزة الوصل فيه مكسورة، وعين الفعل المضارع في تُكْرِم ليس مضموما؛ بل مكسورا، فينبغى أن تكون الهمزة في الأمر من تكرم مكسورة.

أجاب عنه بقوله: وفتحوا همزة أَكْرِم بناء على الأصل المرفوض، فإن أصل تُكرم تُؤَكْرِمُ، لما اجتمعت الهمزتان في المتكلم نحو أُأَكْرِمُ، حذفت منه همزة الإفْعَال، ثم من أخواته وإن لم يكن فيها اجتماع الهمزتين؛ طردًا للباب، فإذا أرادوا أن يبنوا الأمر منه حذفوا حرف المضارعة، وأعادوا الهمزة المرفوضة، وأبقوها على حركتها الأصلية، وقالوا: أَكْرِمْ؛ فلم يكن أَكْرِم من بحثنا؛ لأنه لا يكون إلا فيما يكون ما بعده ساكنا، وما بعده في أَكْرِم متحرك بالحقيقة.

ويقال لهذا الأمر: الأمرُ بالصيغة؛ لكونه على صيغة مخصوصة ليس على صيغة المضارع، بخلاف الأمر باللام؛ فإنه مضارع مجزوم؛ لسلامة صيغة المضارع فيه.

حكم التاءين أول المضارع

قال: «وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا؛ نَحْو تَتَجَنَّبُ وَتَتَقَاتَلُ وَتَتَدَحْرَجُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس:6] و ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل:14] و ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر:4][1]».

أقول: لما فرغ من بيان الأفعال الثلاثة شرع في المسائل المتفرعة عليها؛ فمنها ما تختص بالمضارع، وهو أنه إذا اجتمع تاءان مفتوحتان في أول مضارع باب تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ أحدهما تاء المضارعة والثاني تاء المشاركة أو المطاوعة فيجوز إثباتهما؛ لكون الأصل عدم الحذف، ولأن كل واحد منهما وُضِعَ لمعنى، فلو حذف أحدهما احْتُمِلَ فوتُه، ويجوز حذف إحداهما وإثبات الأخرى؛ لأنه يتولد من

---

(1) تصدى: أصلها تتصدى، وتتصدى هذه يصح أن تكون مأخوذة من الصدى بمعنى الصوت. قال في اللسان: «وقيل في قولهم فلان يتصدى لفلان: إنه مأخوذ من اتباعه صداه: أي صوته» اهـ، ويكون معنى ذلك أنه يتبع صوته فيتعرض له. ويصح أن تكون مأخوذة من الصدد وهو القرب، وحينئذ يكون أصلها تتصدد، ثم قلبت الدال الأخيرة ياء لاستثقال تتابع الأمثال، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال في اللسان: وقوله تعالى ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ أي: تتعرض. يقال: تصدى: أي تعرض له. قال الشاعر.

مِنَ الْمُتَصَدِّيَاتِ بِمَغْبَرِ سُوءٍ ... تَسِيلُ إِذَا مَشَتْ سَيْلَ الْحَبَابِ

يعنى الحية، والأصل فيه الصدد، وهو القرب، وأصله يتصدد فقلبت إحدى الدالات ياء» اهـ. وقلب أحد المتماثلات ياء ثم ألفا منقول في اللغة؛ فقد قالوا: تقصى - بتشديد الصاد- من القصة، وأصله تقصص، وقالوا تقضى البازى من القض، وأصله تقضض، غير أنه مسموع لا اطراد فيه. قال سيبويه (حـ 2 ص 400): «هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد، وذلك قولك: تسريت وتظنيت وتقصيت من القصة وأمليت» وقوله تسريت من السر وتظنيت من الظن وأمليت من الإملال بمعنى الإملاء كقوله تعالى ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾. تلظى: أصلها تتلظى، أي تلتهب وتتوقد؛ فهى مأخوذة من اللظى؛ فألفها ياء، وقد تكون ألف تلظى منقلبة عن ياء وهذه الياء منقلبه عن ظاء؛ فيكون أصلها تتلظظ، ومن معانى التلظظ الدوام والثبات والبهاء. قال في اللسان: «الأزهرى في ترجمة لظظ. وجنة تتلظى من توقدها وحسنها، كأن الأصل تتلظظ، وأما قولهم في الحر تلظى فكأنه يلتهب كالنار من اللظى» ا هـ.

اجتماعهما ثقل، ودفعه إما بالإدغام أو بالحذف: لا سبيل إلى الأول؛ لأن الشرط تسكين أول المثلين، وتسكينه ههنا يستلزم الابتداء بالساكن.

فإن قيل: لا نسلم لزوم الابتداء بالساكن، وإنما يلزم لو لم يتوصل بالهمزة الوصلية.

قلنا: التوصل بالوصلية إنما يجوز أن لو جاز دخولها على الفعل المضارع، وهي لاتدخل على الفعل المضارع؛ لأن المضارع مشابه لاسم الفاعل من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف، فلا تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل، فكما لاتدخل عليه لاتدخل على الفعل المضارع، ولأن إدخالها ليس بقياس، والمضارع مما لا يدخل فيه الوصلية سماعا، وإذا لم يمكن الإدغام تعين حذف أحدهما؛ ليندفع به الثقل، ولأن حذف أحدهما وقع في التنزيل الفصيح، والوقوع فيه دليل الجواز؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ [عبس: 6] و ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: 14] و ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [القدر: 4] أصلها تَتَصَدَّى وتَتَلَظَّى وتَتَنَزَّلُ.

المحذوف من التاءين:

واختلفوا في المحذوف منهما؛ فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف هو الثاني؛ لأن الثقل إنما نشأ منه؛ فهو أولى بالحذف، ولأن الأولى إنما زيدت للمضارعة؛ فإذا حذفت الأولى اختل المعنى. وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هي الأولى دون الثانية؛ لأنها زائدة؛ فهي أولى بالحذف من الأصلية[1].

لا يقال: تلظى في قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: 14] فعل ماض، فلا يكون مما نحن بصدده؛ لأنا نقول: لو كان تلظى فعلا ماضيا لَقِيلَ فيه تَلَظَّتْ؛ بإلحاق تاء التأنيث؛ لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير المؤنث، وهي النار[2].

---

(1) ليس معنى كون التاء الثانية أصلية أنها تقابل حرفا من حروف - ف ع ل- بل المراد أنها لما دلت على المطاوعة والمطاوعة معنى يفهم من نفس الفعل كانت كأنها حرف من حروف الفعل الأصلية، ولذا اعتبرها المؤلف أصلية وإن كانت في الحقيقة زائدة كتاء المضارعة.

(2) لكن إذا لم تحذف إحدى التاءين وأمكن إدغام ثانيتهما في الحرف الذي بعدها لتقارب مخرجيهما مثلا سكنت ثم أدغمت، وقد جاء في التنزيل (تساقط عليك رطبا جنيا) بتشديد السين في قراءة، وما ذلك إلا لإدغام التاء الثانية فيها، وقد جاء (تذكرون) بتشديد الذال، وما ذلك إلا لإدغام التاء فيها.

هذا إذا كانت مبنية للفاعل بقرينة الأمثلة المعلومة، فلو كانت مبنية للمفعول لم يجز حذف أحدهما؛ لأنه لو حذف الأول لالتبس بمعلومه [ولو حذف الثاني لالتبس بالمجهول من مضارع][1] تفعيل ومفاعلة وفعللة.

قَلْب تاء الافتعال طاءً

قال: «وَمَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُه طَاءً؛ فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ اصْطَلَحَ، وَمِنَ الضَّرْبِ اضْطَرَبَ، وَمِنَ الطَّرْدِ اطَّرَدَ، وَمِنَ الظُّلْمِ اظْطَلَمَ وَ كَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرَّفَاتِه؛ نَحْوَ يَصْطَلِحُ فَهُوَ مَصْطَلِحٌ، وَذَاكَ مُصْطَلَحٌ عليه، اصْطَلِحْ، لَا تَصْطَلِحْ».

أقول: ومنها ما يشترك بين الأفعال الثلاثة، وهو قلب تاء افتعل طاء، يعنى إذا كان فاء افتعل أحد حروف الإطباق: أعنى الصاد والضاد والطاء والظاء - قلبت تاء افتعل طاء؛ لأنها مستعلية؛ فتقتضى ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، والتاء منخفضة؛ فيقتضى عدم الارتفاع؛ فوجب القلب؛ ليندفع به المنافاة من الصفة، وإنما قلبت تاؤه طاء؛ لقربهما في المخرج، ولم تدغم في التاء مع قربهما فيه، لذهاب الإطباق.

فحينئذ إن كان الفاء طاء وجب الإدغام، وإن كان صادًا أوضادا امتنع[2] وإن كان ظاء جاز بقلب الظاء طاء وبعكسه، فتقول في افتعل المأخوذ من الصلح اصْطَلَح،

---

(1) كانت عبارة المؤلف في النسخ التى بيدى هكذا: «لأنه لو حذف الأول لا لتبس بمعلومه، والمجهول تفعيل ومفاعلة وفعللة» اهـ وأنت ترى أن الشق الثاني منه لامعنى له، وأن المؤلف لما بين ما يترتب على حذف التاء الأولى لابد أن يبين ما يترتب على حذف التاء الثانية؛ لأنه حكم بعدم جواز حذف واحدة منهما، ولابد أن يكون قد بينه؛ ولكن أيدى النساخ - سامحهم الله- تتناول الصحيح بالتحريف، فرأيت إثبات هذا الشق الثاني على النحو الذى تراه بين القوسين ليفى بالمطلوب.

(2) لا يصح أن يراد من الامتناع عدم حصوله البتة؛ بل يراد عدم الكثرة فيه؛ لأنه قد ورد داصلح واضجر (بتشديد الصاد والضاد) في اصطلح واضطجر. قال سيبويه (جـ 2ص 421): «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء (لأن مخرج الطاء أدخل من مخرج الصاد) قلبوا الطاء صادا؛ فقالوا: مصبر (أي: بتشديد الصاد) وحدثنا هرون أن بعضهم قرأ (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا) - بتشديد الصاد - .... ثم قال: وقالوا في اضطجر: اضجر (بتشديد الضاد) كقولهم مصبر» اهـ. وهذا الإدغام الذي ذكر عكس قياس الإدغام؛ لأنه إذا قصد إدغام=

ومن الضرب اضْطَرَبَ؛ بغير الإدغام، وفي المأخوذ من الطرد: اطَّرَد؛ بالإدغام، ومن الظّلم: اظْطَلَم [واطَّلم[1]] واظَّلَم بالإدغام، وفكه.

قوله «وكذلك سائر تصرفاته» أي: وكذا يجب القلب في جميع متصرفات باب الافتعال، ومن المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنهى، نحو يصطلح فهو مصْطَلِح وذاك مُصْطَلح عليه والأمر اصطَلِحْ والنهى لاتصطلح. أصلها يَصْتَلِح، مُصْتَلِح، اصْتَلِح، لا تصتلح.

قلبُ تاء الافتعال دالا

قال: «وَمَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ دَالًا أَوْ ذَالًا أَوْ زَايًا قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالًا، فَتَقُولُ فِى افْتَعَلَ مِنْ الدَّرْءِ وَالذِّكْرِ وَالزَّجْرِ: ادَّرَأَ وَاذَّكَرَ وَازْدَجَرَ».

أقول: إذا كان فاءُ افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا، لأنها مجهورة؛ فتقتضى انحصارَ النفس عند التَّلفُّظِ بها، والتاء مهْمُوسَةٌ؛ فتقْتضى عدمَ انحصاره؛ فوجب القلب؛ ليندفع به المنافاة وتحصل المجانسة بينهما.

وإنما قُلِبَتْ تاؤُه دالا لقربهما في المخرج؛ ولم تدغم في التاء مع قربهما فيه؛ لذَهاب جَهْرها، فحينئذ إن كان فاؤه دالا وجب الإدغام، وإن كان زايا امتنع، وإن كان ذالا جاز بقلب الذال دالا وبعكسه، فتقول في افتعل المأخوذ من الدرء: ادَّرأ؛ بالإدغام، ومن الذكر: اذَّكَر؛ بالإدغام وفكه، ومن الزجر: ازدجر؛ بغير الإدغام.

=أحد المتقاربين قلب الأول؛ لأنه ساكن والساكن أولى بالتغيير، ثم يدغم في الثاني، ولكن لضرورة دخول الطاء عن الأول في المخرج اضطررنا إلى تغيير الطاء من جنس الصاد أو الضاد، ثم كان الإدغام بعد ذلك. وإنما كان الأكثر عدم إدغام الصاد في غيرها؛ لأنها من حروف الصفير؛ فلو أدغمت في غيرها ذهبت صفتها وهو الصفير، وكذلك الضاد لاتدغم فيما يقاربها كالطاء؛ لإن من صفتها الاستطالة، فلو أدغمت في الطاء ذهبت هذه الصفة، وذلك إجحاف بكل منهما؛ فكثر عدم إدغامهما.

(1) الكلمة التى بين القوسين من زياداتى، ليتطابق ماذكره في التفريع مع ما ذكره في القاعدة، وهو قوله «وإن كان ظاء جاز بقلب الظاء طاء وبعكسه»، إذ يظهر لى أنها سقطت مما نقل عن الأصل.

نونا التوكيد

قال: «ويَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ المَاضِي والحَالِ نُونَان لِلتَّأْكِيد: خَفِيفَةٌ سَاكِنَة، وثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَة؛ إلَّا فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ، وهُوَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ وجَمَاعَة النِّسَاء، فَهِي مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا. تَقول: اذْهَبَانِّ للاثْنَيْنِ واذهبنانِّ للنِّسْوَةِ؛ فَتُدْخِلُ أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ؛ لِيَفْصِلَ بَيْنَ النونَاتِ»

أقول: ومنها ما تختص بالمستقبل، وهو أنه تلحق آخرَ الفعل الذي لم يكن ماضيا ولا حالا. وهو الفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنى الطلب. نونان: إحداهما خفيفة ساكنة، والثانية ثقيلة مفتوحة، وإنما لم يؤكَّد بهما الفعلُ الماضي؛ لأن الماضي قد فات، وتأكيد الفائت يمتنع، وكذا الحال؛ لأن فاعله لما اشتغل بإيجاده فكأنه موجود ثابت، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد، وإنما يؤكد بهما الفعل الذي فيه معنى الطلب؛ ليكون معنى باعثا للفاعل على الفعل، وذلك لا يكون إلا في الفعل المستقبل.

وإنما أُلحقا آخر الفعل دون أوله؛ لئلا يجتمع زيادتان في أوله، وهما نون التوكيد وحرف المضارعة.

اختلاف حركتى النونين:

وإنما كانت الخفيفة ساكنة؛ لأنه مبنى، والأصل في المبنى البناء على السكون، لأنه أخف.

وإنما كانت الثقيلة مشدَّدَةً متحرِّكةً مَفْتُوحَةً: أما كونها مشددة فلأن النون الثقيلة نونان، أدغمت إحداهما في الأخرى، وأما كونها متحركةً فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده؛ لأن المدغم ساكن، فلو كان المدغم فيه ساكنا أيضا لزم التقاء الساكنين، وأما كونها مفتوحة فلأنها أخف الحركات.

والتأكيد بالثقيلة أشد وأبلغ من التأكيد بالخفيفة، لدلالة زيادة الحرف على زيادة معنى.

كسر النون الثقيلة:

قوله «إلا فيما تختص به» استثناء من قوله «وثقيلة مفتوحة» أي: في جميع المواضع إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء، فهى مكسورة فيهما تشبيها بنون التثنية، لوقوعها

موقعه بعد ألف زائدة، ولأنها لو كانت مفتوحة فيهما لتوالَى أربعُ فتحات في كل واحد منهما؛ إذ الألف في كل واحد منهما بمنزلة فتحتين؛ فتقول: اذهبانِّ في «اذهبا» للاثنين واذهبْنَانِّ في «اذْ هَبْنَ» للنسوة.

قوله «فَتُدْخل ألفا بعد نون جمع المؤنث» أي: إذا دخل النون الثقيلة في فعل جماعة النساء فتدخل فيه ألفا بعد نون جمع المؤنث، ليكون الألف فاصلا بين النونات، لأن الثقيلة إذا دخلت فيه اجتمع في جميع الصور ثلاث نونات، وفي بعضها أربع نونات، نحو صُنَّانِّ، واجتماع النونين مستكره، ولهذا يُفَرُّ منه إلى الإدغام، فكيف الثلاث، فوجب إدخالها لتفصل بين النونات، ولا يرد عليه صُونَن للمذكر، لندرة اجتماعها فيه.

ماتختص بدخوله النون الثقيلة :

قال: «وَلَا تَدْخُلُهُمَا الخَفِيفَةُ، لأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ؛ فإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجوزُ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدّ وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ، نَحْوُ دابَّة».

أقول: كل موضع تدخل فيه النون الثقيلة تدخل فيه النون الخفيفة إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء، فإنه تدخل فيهما الثقيله دون الخفيفة، فلا يقال اذهَبانْ ولا اذهبْنانْ- بإسكان النون فيهما - بل بالكسر والتشديد؛ إذ لو دخلت فيهما الخفيفة لزم أحد المحذورين، وهو إما تحريك النون الخفيفة، أو إبقاؤها على السكون. لاسبيل إلى الأول؛ لخروجه عن الوضع الأصلي، وهو السكون، ولا إلى الثاني؛ لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده، ولا يجوز حذف الألف؛ لأنه يلتبس المثنى بالمفرد، ويجتمع المثلان في الجمع من غير الإدغام، ولا يجوز حذف النون، لفوات التأكيد.

لكنك تقول: امتناع التقائهما لتعذر التلفظ بالثاني، كارعووا، وههنا لم يتعذر، فَلِمَ لايجوز.

مواضع التقاء الساكنين :

قوله «وحده أن يكون أول الساكنين حرف مد والثاني مدغما فيه، نحو دابَّة» أصلها دَابِبَة حذفت حركة الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية، وإنما سوغوا التقاء الساكنين إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ والثاني مدغما[1] لأن حرف المد بمنزلة المتحرك، إذ المد في

(1) إن اغتفار التقاء الساكنين ليس قاصرا على هذه الحالة التى ذكرها؛ بل كما يغتفر فيها يغتفر فيما يأتى: =

حرف المد بمنزلة الحركة، والساكن الثاني إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك؛ للتلفظ بالمدْغَم والْمُدْغَم فيه دفعة واحدة، ولهذا لم يتعذر على اللسان التلفظ بهما.

وسوغ يونس النون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة الإناث، وذلك لأن في الألف زيادة مد، والمد يقوم مقام الحركة، ويؤيد مذهب يونس قراءة من قرأ «محياىْ» بإسكان الياء الثانية، وذلك يوجب التقاء الساكنين، وهما الألف والياء.

حذف النون لنونى التوكيد

قال: «وَيُحْذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ في الْأَمْثِلَةِ الخمْسةِ، وهِىَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَان وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وتفعلين؛ كما يُحْذَفُ مَعَ الجَازِمِ، ويحذف وَاوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَيَاءُ تَفْعلِينَ، إلَّا إذَا انْفَتَحَ مَاقَبْلَهُمَا، نَحْوَ لاتَخْشَوُن، ولا تَخْشَينَّ، ولَتبلوُن، فإمَّا تَرِينَّ».

أقول: ويحذف من الفعل المضارع مع دخول النون الخفيفة أو الثقيلة النون من الأمثلة الخمسة، وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، لأن نونها علامة إعراب، ونون التأكيد علامة البناء، فلو جمع بينهما لزم الجمع بين علامتيهما، وهو محال.

أثر نونى التوكيد في المضارع

اعلم أن النون الخفيفة والثقيلة تؤثران في الفعل المضارع إذا أكد بهما تأثيرين: لفظيا، وهو إخراج الفعل المضارع من الإعراب إلى البناء، ويصير الفعل بسبب دخولهما عليه مبنيا بعد أن كان معربا. ومعنويا، وهو تخصيص المضارع بالاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال.

=إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغما نحو خويصة ودويبة - وإذا كان الساكنان في لفظ بنى لعدم التركيب نحو ميم وعين وصاد - وإذا كانا في كلمة أو لها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام؛ نحو آلحسن خير أم ابن سيرين؟ - وإذا كانا في نحو لاها الله بمد ها التنبيه. وأصلها لا والله فحذف حرف القسم وعوض عنه هاء التنبيه - وإذا كان الثاني موقوفا عليه مطلقا نحو غلام - بسكون الميم - وزيد وهند - بسكون الدال.

وإنما يؤثران فيه البناء؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والفعل المضارع إنما كان معربا بسبب مشابهته الاسم، ونونُ التأكيد سواءٌ كانت خفيفة أو ثقيلة من خصائص الأفعال، فلما دخلت على الفعل المضارع ضعف مشابهته الاسم؛ فرجع إلى الأصل الذي هو البناء، فيصير مبنيا.

ولقائل أن يقول: إن قول المصنف من أنه تحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة ليس بصواب من وجهين -الأول- أن النونين لا يدخلان معًا دفعة واحدة في الأمثلة الخمسة؛ حتى يحذف معهما النون فيها؛ بل يدخل كل واحد منهما عليها منفردا، وحذف النون منها مشروط بدخول أحدهما فيها، لا بدخولهما معا، وكلامه يشعر حيث قال: «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» بأن حذف النون منها مشروط بدخولهما معا، ولو قال: ويُحْذَفُ مع كل واحد من الثقيلة والخفيفة النون في الأمثلة الخمسة لكان أقرب إلى الصواب - الثاني- أنه قد ذكر من قبل أن النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء وقال ههنا: «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» ومن جملة الأمثلة الخمسة فعل الاثنين، فإذا لم تدخل الخفيفة على فعل الاثنين فكيف تحذف منه النون؛ فحاصل كلامه في الموضعين راجع إلى أن النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين، وأن هذه النون تدخل على فعل الاثنين، وهل هو إلا تناقض بيِّن لايخفى على المتأمل؟

ويمكن أن يجاب عن - الأول - بأن مراده بقوله «وتحذف في الفعل معهما النون في الأمثلة الخمسة» على سبيل البدل والمعاقبة لا على سبيل الجمع، حتى يرد عليه ما ذكرتم، وعن -الثاني- بأن المصنف ذكر من قبل أن الخفيفة لاتدخل على فعل الاثنين على مذهب سيبويه، واختار ثمة مذهبه، وههنا قال: إن النون الخفيفة تدخل على الأمثلة الخمسة على مذهب يونس؛ فإنه جوز دخول النون الخفيفة في فعْل الاثنين، كما ذكرناه؛ فلا تناقض.

أو نقول: هذا عام خص بقوله «ولا تدخلهما».

حذف الواو والياء لنونى التوكيد :

قوله: «ويحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين» عطف على قوله «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» أي: وتحذف معهما النون من الأمثلة الخمسة ويحذف

معهما واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين. وتحرير المعنى أنه إذا دخلت النون الخفيفة أو الثقيلة على جمع المذكر أو على الواحدة المخاطبة يحذف منهما الواو والياء، بشرط أن يكون ما قبل الواو مضموما، وما قبل الياء مكسورا؛ لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء المحذوفين، وإن كان القياس إبقاء الضمير مع النون الثقيلة، لأن الأول حرف مد والثاني مدغم، كما بقى الألف في فِعْل الاثنين، نحو اذهبانِّ لكن لَمَّا وجب حذفه مع الخفيفة حُذِفَ مع الثقيلة طردًا للباب.

عدم حذف الألف لنونى التوكيد:

ولقائل أن يقول: ولِمَ حذفوا الواو والياء من يفعلون وتفعلين إذا دخل عليهما النون الثقيلة، ولم تحذف الألف من التثنية إذا دخل عليهما النون الثقيلة، مع أن الساكن الأول حرف مد والثاني مدغم في الجميع.

يمكن أن يجاب عنه بوجهين - الأول- إنما لم تحذف الألف من التثنية بناء على أن في الألف زيادة مدٍّ دُون الواو والياء، وهما وإن كانا حرفى مد أيضا لكن مدهما لا يبلغ مبلغ مد الألف - والثاني- أنه لو حذفت الألف منها لالتبس التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء؛ فإن حذفهما لا يؤدى إلى اللبس. ولا تحذف نون التأكيد، لفوات التأكيد، ولعدم الدليل على حذفها.

هذا إذا لم يكن الفعل ناقصا، نحو هل يَضْرِبُنَّ، في الجمع وهل تَضْرِبِنَّ في المخاطبة، أو ناقصا مضمومَ العين في الجمع المذكر ومكسور العين في المخاطبة، سواء كان ذلك الضم والكسر أصليا، نحو هل يغزُنَّ للجمع وهل تَرْمِنّ للمخاطبة، أو عارضا، نحو هل تَرْمُن للجميع وهل تَغْزِنَّ للمخاطبة.

وكيفية الناقص تأتى في بابه.

موضع عدم حذف الواو والياء:

قوله: «إلا إذا انفتح ما قبلهما» استثناء من قوله «ويحذف واو يفعلون وياء تفعلين» أي: ويحذف واو يفعلون وياء تفعلين مع نونى التأكيد، إلا إذا كان ماقبلهما مفتوحا فإنهما لاتحذفان، لعدم الدليل، بل تحركان بحركة من جنسهما، حذرًا عن التقاء الساكنين.

هذا إذا كان الفعل ناقصا مفتوحَ العين؛ نحو لاتخشُوُنَّ، أصله تخشَيُون؛ فقلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ماقبلها، فالتقى ساكنان، وهما الألف والواو، ثم حذفت الألف؛ لدلالة الفتحة عليها، ثم حذف نون الإعراب؛ للا الناهية، ثم أكد بنونه؛ فالتقى ساكنان، وهما النون والواو، فضمت الواو للساكنين ولم تحذف؛ لعدم الدليل. ولا تخْشَينَّ للمخاطبة، وأصله تخْشَيين، فقلبت الياء الأولى ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الألف والياء؛ فحذفت الألف لدلالة الفتحة عليها، ثم نون الإعراب، ثم أُكد بنونه؛ فالتقى ساكنان، وهما النون والياء، فكسرت الياء للساكنين. ولتُبْلَوُنَّ للجمع، أصله لَتُبْلَوُون، ففعل به ما فعل بتَخْشَوُنَّ، وفَصَله لكونه واويا.

قوله: «فَإِمَّا تَرَيِنَّ» للمخاطبة، أصله تَرْأيينَ - على وزن تفْعَلِين - فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة تحفيفا، فصار تَرَيينَ، فقلبت الياء الأولى ألفا، فحذفت الألف للساكنين، فصار تَرَيْنَ[1] فزيد إن للشرط، وحذف نون الإعراب، للجزم، فصار إن تَرَىْ، ثم زيدت ما فصار إن ما تَرَىْ، فقلبت النون ميما وأدغمت، ثم أكد بنونه، فالتقى ساكنان، وهما الياء والنون، ثم كسرت الياء للساكنين، فصار إمّا تَرَينَّ .

وإنما أورد المصنف للمخاطبة مثالين، لأمرين -أحدهما- أن سقوط النون من تَخْشَينَّ بسبب دخول نون التأكيد، وسقوطُ نون الإعراب من «فإما تَرَينَّ» بسبب دخول كلمة إما التى هى حرف الشرط[2] - والآخر - أن تَخْشِينَّ معتل اللام غير

(1) يسلك بعض الصرفيين طريقًا آخر في تصريف هذه الكلمة، وهو: حذف كسرة الياء الأولى لثقلها عليها، ثم حذف هذه الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ولكن ماذكره المؤلف أقيس؛ لأن القوانين الصرفية تقضى بقلب الياء والواو ألفا متى تحركتا وانفتح ماقبلهما.

(2) هذا يخالف ما سار عليه بعضهم من أن حذف النون لاتصال نون التوكيد بالفعل، ضرورة اجتماع ثلاثة نونات وهو مستكره. وما سار عليه المؤلف هو الصواب؛ لأن حذف النون لأجل نون التوكيد يقتضى أن حذفها قبل دخول إما على الفعل، وهو قبل دخول إما لايصح توكيده؛ لأنه ليس فيه معنى الطلب ولا شبهه، وذلك شرط لصحة توكيده، وإذا قيل: إن توكيده كان بعد دخول إما ولكن الحذف لنون التوكيد: قيل: متى دخل الجازم عمل عمله فتجيء نون التوكيد بعد حذف نون الفعل، فلا يكون الحذف لأجلها.

المهموز، وتَرَينَّ معتل اللام المهموز، فأراد لكل واحد منهما مثالا، لتنبيه المبتدى على أن حكمهما واحد.

مواضع فتح آخر الفعل بالنونين

قال: «وَيُفْتَحُ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوَاحِدِ وَالوَاحِدَةِ الغَائِبَة».

أقول: متى دخلت النون الثقيلة أو الخفيفة على الفِعْل من المفردات الخمسة: من مفرد المتكلم وجمعه والمخاطب والغائب والغائبة يفتح آخرها، لأنه لو لم يفتح فلا يخلو من أن يُسكَن أو يُضَم أو يُكسر. لاسبيل إلى الأول، لأنه يؤدى إلى التقاء الساكنين، ولا إلى الثاني، لأنه يلتبس الواحد المذكر بالجمع، ولا إلى الثالث، لأنه يلتبس الواحدُ المذكر أو الواحدةُ الغائبة بالواحدة المخاطبة، ولأن نون التأكيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى، ومن عادتهم أنهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى؛ نحو خمسةَ عشرَ، ولأن الفتح أخف الحركات.

مواضع ضم آخر الفعل بالنونين

قال «ويُضَمّ إِذَا كَانَ فعِلَ جَمَاعَةِ الذُّكُور».

أقول: ويضم آخر الفعل إذا كان الفعل فعل جماعة الذكور، لأنه لو لم يضم فلا يخلو من أن يسكن أو يفتح أو يكسر. لاسبيل إلى الأول؛ لالتقاء الساكنين، ولا إلى الثاني؛ لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث، لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحدة المخاطبة.

أو نقول: إنما يضم آخر الفعل ليدل على أن المحذوف واو.

موضع كسر آخر الفعل بالنونين:

قال: «وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدَة المخَاطَبَةِ» أقول: ويُكْسَر آخر الفعل إذا كان الفعلُ فعلَ الواحدة المخاطبة، لأنه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يسكن أو يفتح أو يضم. لاسبيل إلى الأول، لالتقاء الساكنين ولا إلى الثاني، لالتباس فعل الواحدة

المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث، لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور.

أو نقول: إنما كسر آخر فعل الواحدة المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة.

إذا عرفتَ كيفية الإلحاق وكيفية الملحق به فتقول في أمر الغائب - مؤكِّدًا بالنون الثقيلة - لَيَنْصُرَنَّ، لَيَنْصُرَانِّ لَيَنْصُرُنَّ، لَتَنْصُرَنَّ، لَتَنْصُرَانِّ، لَيَنْصُرْنَانِّ - وبالخفيفة- لَيَنْصُرَنْ، لَيَنْصُرُنْ، لَتَنْصرَنْ - وفي أمر الحاضر - مؤكِّدًا بالنون الثقيلة - اُنْصُرَنَّ انْصُرانِّ، انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ انْصُرَانِّ انْصُرْنَانِّ - وبالخفيفة - انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ، وقس على هذا نظائره من نحو ليضربن واضربن، إذا الحكم لم يختلف باختلاف الأبواب.

اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد[1]

قال: «وأمَّا اسْم الفَاعِلِ والْمفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المجَرَّدِ، فَالْأَكْثَرُ أَنْ يجيء اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ. تَقُولُ: نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ، نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ وَنَوَاصِر».

أقول: لما فرغ من بيان الأفعال شرع في بيان كيفية بناء اسمى الفاعل والمفعول، لأن اسم الفاعل صفة لمن صدر منه الفعل، واسم المفعول صفة لمن وقع عليه الفعل، فيحتاج إلى بيانهما.

وإنما قدم اسم الفاعل على اسم المفعول لأمرين - أحدهما- أن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول، فلذا قدم اسم الفاعل -الثانى- أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم؛ لأنه يعمل عمله، واسم المفعول بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله، فكما أن الفعل المعلوم أصل بالنسبة إلى فعل ما لم يسم فاعله، فكذا اسم الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول.

(1) العنوان غير موجود بالأصل، ولكنه من وضعنا [عادل أبو العباس].

بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد:

وهو ما اشتق من يَفْعَل لمن قام به الفعل: بمعنى الحدوث: وهو إ ما مأخوذ من الثلاثي المجرد أو غيره، فأما المأخوذ من المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من المضارع المعلوم[1] على وزن فاعل.

وكيفية أخذه منه أن يحذف حرف المضارعة منه ويزاد ألف بين الفاء والعين ويكسر ما قبل الآخر.

أمَّا حذف حرف المضارعة فلتزول صيغته، وأمَّا الزيادة فلئلا يلتبس بالماضى، وأما كونُها الألفَ فلأنها تستلزم الثقل والألف أخف الحركات، وأمَّا كونها بين الفاء والعين فلأنه لو زيد في الأول لزم الابتداء بالساكن، ولو حرك لخرج عن حقيقة وضعه الأصلى؛ إذ وضعُ الألفِ عَلَى السكون، وعلى تقدير كونها متحركا، فلايخلو من أن يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا. لاسبيل إلى الأول؛ لالتباسه بالمضارع المتكلم، ولا إلى الثاني، لالتباسه بالأمر ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كسر لزم الخروج من الكسرة الثقيلة إلى الضمة الأثقل، ولو زيد في الآخر لالتبس بالمثنى، ولو زيد قبل الآخر لالتبس بالمصدر؛ نحو ذهاب: وأما كسر ماقبل الآخر، فلأنه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يفتح أو يضم. لا سبيل إلى الأول؛ لأنه لو فتح لا لتبس اسم الفاعل بماضى المُفَاعلة، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو ضم لكان مستثقلا.

لكنك تقول: فحينئذ يلتبس بأمر المفاعلة، نحو قاتِل.

فإذا عملت هكذا في يَنْصُر يحصل نَاصِر - على وزن فاعل- فتقول: ناصِرٌ، نَاصِرَان، ناصِرُون، ناصِرَةٌ، ناصِرَتَان، ناصِرَات في جمع ناصرة جمع المؤنث السالم، ونَوَاصِر في جمعها جمع التكسير على صيغة منتهى الجموع؛ إذ الفاعلة يجمع على فَوَاعِل، كضاربة على ضَوَارِب ونائمة على نوائم وقائمة على قوائم، ويجوز أن يكون نواصر

(1) كون اسم الفاعل من الثلاثي مأخوذا من المضارع رأى لبعض الصرفيين، وقال بعضهم: بل هو مأخوذ من الماضى، لكون الماضى أصلا بالنسبة للمضارع، ولقلة التصرف في أخذه منه بخلاف المضارع وممن قال بذلك صاحب متن المقصود حيث قال: «وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل، وكان في الماضى قال فزيدت الألف لاسم الفاعل إلخ».

جمع ناصر على غير القياس؛ إذ الفاعل إذا كان صفة لمن يعقل يجمع على فواعل على الشذوذ؛ نحو فَوَارِس ونَوَاكس في جمع فارس وناكس[1].

وزن اسم الفاعل بغير فاعل:

وإنما قال: فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل؛ لأنه قد يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فعَّال وفَعُول وفَعِيل وفَعِل للمبالغة نحو غفَّار ورحيم وكريم وحَذِر[2].

---

(1) خلاصة هذا أن فواعل لا يكون جمعا قياسيا إلا لفاعلة؛ كصاحبة وصواحب، أو فاعل إذا كان صفة لمؤنث، كحائض وحوائض، أو كان لغير من يعقل كجمل بازل: أي طلع نابه بدخوله في السنة التاسعة، وجمعه بوازل، وحائط وحوائط. أما الذي للمذكر العاقل فلا يجمع على فواعل إلا في ألفاظ عدها صاحب الصحاح ثلاثة، وهو فوارس وهوالك ونواكس؛ ففوارس جمع فارس: أي راكب الفرس، وقد وجهه بأنه شيء لا يكون في المؤنث فلم يخف فيه اللبس، وأما هوالك فجمع هالك، وقد وجهه بأنه جاء في المثل. يقال «هالك في الهوالك» فجرى على الأصل؛ لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها، وأما نواكس فجمع ناكس، وهو المطأطئ رأسه، وقد ذكر أنه جاء في الشعر للضرورة؛ قال الفرزدق

وَإذا الـرِّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيْـتَـهُـمْ
خُـضُـعَ الـرِّقَـابِ نَـوَاكِـسَ الأبْـصَـارِ

والجمع على فواعل في هذه الألفاظ الثلاثة شاذ، والقياس أن تجمع على فعل وفعال - بضم الفاء وتشديد العين فيهما.

وخضع في البيت جمع خضوع - بفتح الخاء- وهو تكثير خاضع.

(2) هذا الصنيع من المؤلف يشعر بأن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد لا يخرج عن وزن فاعل؛ إلا لصيغ المبالغة، وتحرير هذا الموضوع أن للصرفيين في هذا اصطلاحين: أحدهما أن اسم الفاعل، من الثلاثي يكون على وزن فاعل، وعلى ذلك يكون نحو فرح وكريم وضخم وأهيف ليست أسماء فاعلين؛ بل صفات مشبهات، ويكون من أطلق عليها أسماء فاعلين قد تجوز؛ لأنها صفات لمن قام به الفعل، ولم ينظر إلى معنى الحدوث الذي يتميز به اسم الفاعل عن الصفة المشبهة، وهذا هو الاصطلاح المشهور كما صرح بذلك العلامة الصبان في حاشيته على الأشموني (حـ2ص 180 أميرية). والثاني أن اسم الفاعل من الثلاثي قد يخرج قياسا عن صيغة فاعل إلى صيغ أخرى متى كان الفعل غير متعد على وزن فعل -كفرح- أو كان على وزن فعل - كضخم- إذ يصح حينئذ أن يجيء على فعل - بكسر=

بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد:

قال «وَأَمَّا اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ، فَعَلَى وَزْنِ مَفْعُول؛ تَقُولُ: مَنْصُورٌ، مَنْصُورَان، مَنْصُورُونَ، مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَات، ومناصير».

أقول: والأكثر أن يجيء اسم المفعول من المضارع المجهول على وزن مفعول. وكيفية أخذه منه أن يحذف منه حرف المضارعة كما مر، وتُزاد ميم مفتوحة في موضعه، ويُضَمُّ ماقبل الآخر، ثم يشبع ليتولد منه الواو: أما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن، وأما الميم فلشبهه بالواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد، وأما فتحه فللخفة، وأما ضم ما قبل الآخر فلئلا يلتبس باسم المكان، كمَقْتَل، وأما إشباعه فلعدم مَفْعُلٍ غير مَكْرُم ومَعُونٍ[1].

فإذا فعلت هكذا في يَنْصُر يحصل منصور - على وزن مفعول - فتقول: مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ للمذكر، مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَات للمؤنث.

= العين- وفعيل، وفعل -بسكون العين - وأفعل؛ نحو فرح وجميل وأحمر، ويكفى لتمييز اسم الفاعل من الصفة المشبهة إرادة الحدوث منه وممن سلك هذا الطريق صاحب متن المقصود حيث قال: «وأما اسم الفاعل فينظر في عين الفعل الماضى فإن كان مفتوحا فوزنه ناصر، وإن كان مضموما فوزنه عظيم وضخم، وإن كان مكسورا فوزنه من المتعدى عالم ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان نحو مريض وزمن - بفتح الزاى وكسر الميم - وأحمر للمذكر وحمراء للمؤنث» ا هـ. ومثل هذا المسلك سلك ابن مالك في الألفية وفي لامية الأفعال.

(1) ووجه الشذوذ في هذا الوزن أن المصدر من مثل فعله يكون على وزن مفعل - بفتح الميم والعين- وقد ورد غير المكرم بمعنى المكرمة والمعون بمعنى المعونة على وزن مفعل - بضم العين وبغيرها- مهلك بمعنى المهلكة: أي الهلاك، ومألك من الألوكة بمعنى الرسالة، وميسر بمعنى اليسر. فقول سيبويه «لم يرد على وزن مفعول (بضم العين) من كلام العرب غير مكرم ومعون» كما نقل عنه الرضى في باب المصدر مما يستدرك عليه، ومثل قول سيبويه حكى صاحب اللسان حيث قال: «ومن العرب من يحذف الهاء فيقول معون، وهو شاذ؛ لأنه ليس في كلام العرب مفعل (بضم العين) بغير هاء. قال الكسائى: لا يأتى في المذكر مفعل بضم العين إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما: المعون والمكرم» اهـ. ولكن الفراء قد خرج مثل هذا بأنه جمع للمؤنث الذي على مفعلة - بضم العين- قال صاحب اللسان: «وقيل: معون جمع معونة، ومكرم جمع مكرمة. قاله الفراء» اهـ.

بناء اسم المفعول من اللازم:

قال: «وَتَقولُ مَمْرُورٌ به، مَمْرورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ، مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ، فَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ الضَّمِيرُ فِيما يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ لَا اسْمُ المَفْعُول».

أقول: ولايجيء اسم المفعول من الفعل اللازم، لأنه صفة لمن وقع عليه الفعل، واللازم لايقع على شيء، فكيف يوصف به فإذا أردت بناءه من مَرَّ تعديه ثم تأخذ منه كما مر في كيفية أخذه؛ فتقول: ممرور به، ممرور بهما، ممرور بهم للمذكر، ممرور بها، ممرور بهما ممرور بهن للمؤنث؛ فيثنى ويجمع ويؤنث الضمير الذي عديت الفعل إليه، ولايثنى ولا يجمع ولايؤنث اسم المفعول؛ لأن ماتعدى به اسم المفعول يصير كالجزء منه، فلو ألحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها، وهو ممتنع، ولو ألحق بعده لزم إلحاق علامته بغيره، وهو أيضا ممتنع.

فعيل بمعنى فاعل ومفعول:

قال: «وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَالرَّحِيمِ، وبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، كالْقَتِيلِ».

أقول: اعلم أن الفَعيل قد يجيء اسم الفاعل، كالرحيم؛ فإنه بمعنى الراحم، وقد يجيء بمعنى اسم المفعول، كالقتيل؛ فإنه بمعنى المقتول، فأما إذا كان بمعنى الفاعل، فلايستوى فيه المذكر والمؤنث، تقول: رجل رحيم وامرأة رحيمة، وإذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث إن تقدم الموصوف، نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل، وإلافيقال: مررت بقتيلك وبقتيلتك.

بناء اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى

قال: «وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ المِيمَ الْمَضْمُومَةَ فِي مَوْضِعِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْفَاعِلِ وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ، نَحْوُ مُكْرِمٍ وَمُكْرَمٍ، وَمُدَحْرِجٍ وَمُدَحْرَجٍ، وَمُسْتَخْرِجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ».

أقول: لما فرغ من بيان اسمى الفاعل والمفعول المأخوذين من الثلاثى المجرد شرع في بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذين من غير الثلاثى المجرد.

إذا أردت أن تبنى اسميهما مما زاد على ثلاثة أحرف (وما زاد على ثلاثة أحرف هو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه) فالضابط فيه أن تحذف منه حرف المضارعة، وتضع مكانه الميم المضمومة، وتكسر ما قبل آخره في الفاعل وتفتحه في المفعول: أما الحذف فلتزول صيغته، وأما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن في نحو مُكْرِمُ، ويلتبس بالأمر في نحو مُدحرج، وأما الميم فَلِمَا مر[1] وأما ضمه فلئلا يلتبس باسم زمان أو مكان أو باسم آلة على تقدير الفتح والكسر، وأما الكسر والفتح فللفرق بين اسم الفاعل والمفعول ولم يعكس ليطابق الفعل.

إذا عملت هذا في نحو يكرم ويدحرج ويستخرج يحصل مُكرِم ومُكرَم، ومُدَحْرِج وَمُدَحْرَج، وَمُسْتَخْرِج وَمُسْتَخْرَج.

وإنما قال هناك «فالأكثر» وهنا «فالضابط»؛ لعدم مجيئهما من الثلاثى المجرد على طريق واحد؛ لكنه الغالب عليهما، ولمجيئهما من غيره على نسق واحد[2].

استواء لفظى الفاعل والمفعول

قال: «وَقَدْ يَسْتَوِى لَفْظَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ في بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَمُحَابٌّ وَمُتَحَابٌّ وَمُخْتَارٍ، وَمُضْطَرٌّ، وَمُعْتَدٌّ، وَمُنْصَبٌّ، وَمُنْصَبٌّ، فِيهِ، وَمُنْجَابٍ، وَمُنْجَابٍ عَنْهُ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرِ».

أقول: والقياس هو الاختلاف كما في المجرَّدِ؛ لكنه قد يستوى لفظا الفاعل والمفعول في بعض المواضع؛ لزوال الحركة الفارقة بينهما بالإدغام كَمُحابٌّ في

(1) الذي مر هو ماذكره في صوغ اسم المفعول من الثلاثى، حيث قال «وأما الميم فلشبهه بالواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد».

(2) قد يجىء اسم الفاعل على غير ماذكر شذوذا كقولهم: مسهب بمعنى أطال في الكلام بما لايعقل، ومحصن بمعنى صار محصنا: أي متزوجا، وملفج بمعنى صار مفلسا- بفتح العين في الجميع - من أسهب وأحصن وألفج. وكقولهم عاشب من أعشب المكان؛ إذا صار ذا عشب. ووارس من أورس؛ إذا صار لونه يشبه لون الورس، وهو نبات أصفر كالزعفران. ويافع من أيفع الغلام؛ إذا شب وترعرع، وقد يجئ اسم المفعول على غير ما ذكر كذلك، نحو قولهم: مرقوق من أرقه بمعنى جعله رقيقا ولم يقولوا مرق - بفتح الراء مع ضم الميم.

مُحَابِب، وهو من باب المفاعلة، ومُتَحَابٌّ في مُتَحَابِب، وهو من باب التفاعل، ومُضْطَرٌّ في مُضْطَرِر ومُعْتَدٌّ في مُعْتَدد، وهما من الافتعال، ومُنْصَبٌّ في منْصَب، وهو من الانفعال، أو الإعلال كمُنْجَاب ومُنجَاب عنه في مُنْجَوِب: أي منكشف، من انجَابَ السحاب: أي انكشف، ومختار في مُخْتَيِرَ، والتقدير فيها مختلف، لكون ما قبل الآخر مقدرا بالكسرة في الفاعل، وبالفتحة في المفعول.

فصل في المضاعف[1]

قال: «فَصْلٌ فِي الْمُضَاعَفِ: وَيُقَالُ لَهُ: الْأَصَمُّ، وَهُوَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَالْمَزِيدِ فِيهِ مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنسٍ وَاحِد، كَرَدَّ وَأَعَدَّ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا رَدَدَ وَأَعْدَدَ».

أَقُولُ: لما فرغ من تقسيم الفعل وبيان أقسامه وصروف أقسامه على سبيل العموم، سواء كان سالما أو غير سالم شرع في بيان أحكام غير السالم بقوله: «فصل في المضاعف». وغيرُهُ ثلاثة أقسام؛ لأن أسبابه ثلاثة: حَرْفُ علة وهمزة وتضعيف. فكذا أقسامه، ولهذا وضع لكلٍّ فصْلا.

تعريف المضاعف:

(الأول) فصل المضاعَف، وهو ما تكرر فيه حرف واحد [أو حرفان][2]، ويقال له الأصم؛ لاحتياجه إلى تكرر الحرف؛ كما يحتاج الأصم إلى تكرار الصوت؛ ليفهم ما يقال له، وهو أصلي إن وقع التضعيف في أصوله كَمَدَّ، وغير أصلي إن وقع في غيرها كاحْمرَّ واقْشعر.

---

(1) العنوان غير موجود بالأصل، ولكنه من وضعنا [عادل أبو العباس].

(2) ما بين القوسين مزيد على الأصل ليصح التعريف؛ لأن الذي يتكرر فيه حرف واحد لايشمل مضعف الرباعي المجرد، وهو هنا يعرف المضعف مطلقا؛ بدليل قوله «الأول فصل المضاعف وهو ما تكرر إلخ» والمضاعف الذي عقد له هذا الفصل ليس قاصرا على مضاعف الثلاثي ومزيده؛ بل شامل لمضاعف الرباعي.

تعريف مضاعف الثلاثى:

والمضاعَف الأصلى من الثلاثى المجرَّد والمزيد فيه ما كان عين فعله ولامه من جنس واحد؛ كرد، وأصله ردَدَ - على وزن فَعَل - حُذِفَتْ حركة الدال الأولى وأدغمت في الثانية، وأعدَّ، وأصله أعْدَدَ -على وزن أفْعَلَ- فنقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت في الدال الثانية.

ومراده بقوله «ما كان عينه ولامه من جنس واحد» ما كان عينُه ولامُه متماثِلَيْن في الصورة؛ لا المتجانِسَيْن؛ إذ الحروف كلها من جنس واحد في كونها مقطعة بسيطة، ولأن التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتهما من الإطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها، والمتجانسان أعم من المتماثلين؛ فكل متماثلين في الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين.

تعريف مضاعف الرباعى:

قال: «وَمِنَ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ الْأُولى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وكَذَا عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَة مِنْ جِنْس وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ: المُطَابَق، نَحْوُ: زَلْزَلَ زِلْزَالا».

أقول: اعلم أن المضاعف من الرباعى المجرد ما كان فاء فعله ولام فعله الأولى من جنس واحد، وكذا عين فعله ولام فعله الثانية من جنس واحد؛ نحو زلزل زِلزالا، ويقال لهذا النوع من المضاعف: المطابَق؛ لكثرة المطابقة فيه؛ لأن فاءه مُوَافق لِلَامه الأولى، وعينَه موافق للامه الثانية، ولايتطرق الإدغام إلى هذا النوع من المضاعف؛ لوجود الفاصل بين المثلين، وهو مانع من الإدغام.

أسباب إلحاق المضاعف بالمعتلات

قال: «وَإِنمَا أُلْحِقَ الْمُضَاعَفُ بِالمُعْتَلَّات؛ لِأَنّ حَرْفَ التَّضْعِيف يَلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ، وكَقَوْلِهِمْ: أَمْلَيْتُ، بِمَعْنَى أَمْلَلْتُ، وَالْحَذفُ، كمَا قَالُوا: مَسْتُ وَظَلْتُ - بِفَتْحِ الفَاءِ وكَسْرِهَا - وَأَحَسْتُ: أَيْ مَسَسْتُ وَظَلَلْتُ وَأَحْسَسْتُ»

أقول: اعلم أن الحرف الصحيح في المضاعف يلحقه الإبدال والحذف والإسكان، كما يلحق بحرف العلة في المعتلات.

أما الإبدال الملحق بالمضاعف فنحو قولهم: أمليت بمعنى أمللت.

فإن قيل: لِمَ أُلحق الإبدال بالمضاعف؟ وما فائدته؟ فإذا ألحق فلم خص اللام الثانية به؟ فإذا خص اللام الثانية فلم خص بالباء؟

قلنا: أما الإبدال فلدفع ثقل التضعيف، وأما تخصيص اللام الثانية بالإبدال فلأن الثقل إنما نشأ منه؛ فهو أحرى بالإبدال، ولأن الثاني لام الفعل، وهو محل العوارض والتغيرات، والحذف والإبدال نوع من التغيير؛ فاللام أولى به، وأما تخصيص الإبدال بالياء فلأنه أقرب الحروف إلى اللام في المخرج[1].

وأما الحذف الملحق بالمضاعف فنحو مست وظلت وأحسن أصلها مَسِسْت وظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ؛ فحذف منها أحد حرفي التضعيف؛ لأنه اجتمع المثلان في كل واحد منها، ولم يمكن لإدغام؛ لسكون المثل الثاني بواسطة اتصال الضمير، فحذف أحدهما للتخفيف؛ لأن الحذف يفيد التخفيف، كما أن الإدغام يفيده أيضا.

المحذوف من حرفي التضعيف:

واختلفوا في المحذوف؛ فذهب بعضهم إلى أن المحذوف أول المثلين لأن الحذف للتخفيف كما أن الإدغام له؛ فكما أنهم يدغمون أول المثلين في الثاني فكذلك يحذفون أول المثلين، وذهب الآخرون إلى أن المحذوف هو المثل الثاني؛ لأن الحذف معلل بدفع الثقل، والثقل إنما يحصل من المثل الثاني؛ فهو حقيق بالحذف.

---

(1) إن كان يريد بهذا التعليل أن اللام في المثال المذكور، وهو «أمللت» تقاربها الياء التى أبدلت منها فمسلم، ولكنه يكون تعليلا خاصا بهذا المثال، والظاهر أن التعليل في مثل هذا المقام إنما يكون للقاعدة. وإن كان يريد أن اللام في الموزون تقاربها الياء فغير مسلم؛ لأن هذا يقتضى في كل مضعف قلب آخره ياء أن يكون ذا لام في الآخر فقلبت ياء، وهذا غير متحقق الثبوت؛ لأنهم قلبوا الصاد الثانية في قصصت الأظافر - بتشديد الصاد الأولى - ياء فقالوا: قصيت، وقلبوا الضاد الثانية في تقضض بالبازى- بتشديد الضاد الأولى - بمعنى انقض ياء فقالوا: تقضى، وقلبوا العين الثانية في تلععت الحشيش - بتشديد العين الأولى - أي قطعته ياء، وليس شيء من هذه بلام. وإن كان يريد أن لام الميزان تقاربها الياء فغير منتج؛ لأن لام الميزان ليست هى التى تقلب ياء بل الذي يقلب هو لام الموزون.

فتح فاء المضعف وكسرها:

ثم سُوِّغ لك فتحُ الفاء وكسرُها في مثل مست وظلت، فتقول: مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء إن حذفته من غير نقل حركتها إلى ماقبله؛ لأن فاء الفعل مفتوح في الأصل فأبقيت على حالها، ومِسْتُ وظِلْتُ بكسر الفاء إن حذفته بعد نقل حركته إلى ما قبله بعد سلب حركة ما قبله، وأما أحست فليس فيها إلافتح الفاء؛ لوجوب نقل فتحة العين إليها؛ لالتقاء الساكنين.

وأما الإسكان الملحق بالمضاعف فهو الإدغام.

وأما الإبدال الملحق بالمعتل فكقال وباع، أصلهما قَوَل وبيَع؛ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ فالألف فيهما بدل من الواو والياء.

وأما الحذف الملحق بالمعتل فكقُلْتُ وبِعْتُ، أصلها قَوُلْت وبَيِعْت[1]، ونقلت الضمة والكسرة إلى ماقبلهما، وحذفت لالتقاء الساكنين، كما ستقف عليه في موضعه إن شاء الله تعالى وأما الإسكان الملحق بالمعتل فكيقول ويبيع.

إذا عرفت هذا فاعلم أن حاصل الكلام: إنما ألحق المضاعف بالمعتلات في كونه غير سالم كالمعتل؛ لاشتراكهما في الإبدال والحذف والإسكان.

الإدغام في المضاعف

قال: «وَالمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ، وهُوَ أنْ يُسكَّنَ الْأَوَّلُ وَيُدْرَجَ في الثَّانِي، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُدْغَمًا وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ».

أقول: وإنما يَلْحَقُ بالمضاعف الإدغام كما يَلْحَقُه الإبدال والحذف.

وللإدغام معنيان: لغوى وصناعى: فاللغوى إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدْغَمْتُ اللجامَ في فَمِ الفرس؛ إذا أدخلته في فيه، والصناعى ماذكره المصنف في

(1) هذا الأصل مبنى على أنهما نقلا من فعل - بالفتح - إلى فعل - بالضم- وفعل - بالكسر- لتنقل الضمة والكسرة إلى الفاء عند إسنادهما للضمير المتحرك فتدلان على الواو والياء، وهذا رأى سيبويه وجمهور النحاة. أما ابن الحاجب ووافقه الرضى فعلى أن الضمة والكسرة اجتلبتا للفاء من أول الأمر بعد إلحاق الضمير وحذف الألف من قالت وباعت (بسكون اللام والعين) للساكنين.

المتن، وهو أن تُسَكِّنَ الأول وتدرج في الثاني، ويُسَمَّى الأول مدغما، لإدخاله في الثاني، والثاني مدغما فيهه لإدراجه فيه.

والمقصود الأهم والمطلوب الأتم من الإدغام طلب التخفيف لأن التلفظ بالمثلين ثقيل لتعسر اللسان به؛ لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به، فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة، ولابد أن يكون الثاني متحركا، لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لايبين نفسه فكيف يبين غيره.

مواضع وجوب الإدغام

قال: «وَذلكَ وَاجِبٌ فِي نَحْو مَدَّ يَمُدُّ وَأَعَدَّ يُعِدُّ وانْقَدَّ يَنْقَدُّ واعْتَدَّ يَعْتَدُّ واسْوَدَّ يَسْوَدُّ وَاسْوَادَّ يَسْوَادُّ وَاسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ»

أقول: «وذلك» إشارة إلى الإدغام. واعلم أن الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز.

أما الواجب فهو إذا اجتمع المثلان المتحركان في كلمة واحدة ولا إلحاق ولا لبس فيها، وذلك في قوله مد يمُد وأعد يُعِدُّ... إلخ. فإن المثلين فيها متحركان ولا إلحاق ولا لبس فيها على تقدير الإدغام.

وإنما «قلنا عند تحركهما»[1]؛ لأنه لو كان المثل الثاني ساكنا نحو ظلِلْت امتنع فيه الإدغام.

وإنما قلنا «تحركهما في كلمة واحدة» لأن المثلين المتحركين لو كانا في كلمتين نحو ضربَ بِك لم يجب فيه الإدغام؛ لأن الثقل الذي حصل من التقاء المثلين في كلمتين ليس كالثقل الذي حصل من التقائهما في كلمة واحدة في الشدة، فلا يقتضى وجوب الإدغام.

وإنما قلنا «ولا إلحاق» احترازا به عما يكون أحد المثلين للإلحاق فإنه لا يجب فيه؛ بل يمتنع، نحو جلْبَبَ؛ فإن الباء الثانية زائدة زيدت للإلحاق؛ فلو أدغم فيها لزال الإلحاق وهو مطلوب عندهم.

---

(1) لم يسبق أن ذكر هذه العبارة ولكنه ذكر عبارة بمعناها وهى قوله (المتحركان) فلعله حكى مقول القول بالمعنى، ومثل هذا يقال في قوله الآتى «وإنما قلنا تحركهما في كلمة واحدة».

وإنما قلنا «ولا لبس» احترازا به عما يكون الإدغام مستلزما للبس؛ نحو سُرُر؛ فإنه لوأُدغم فيه لم يعلم أنه على فُعُل بضمتين أو على فُعل بسكون العين.

فإذا تقرر هذه فلنرجع إلى الأمثلة التى ذكرها في المتن فنقول: أصل مَدَّ مدَدَ، حذفت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الثانية. ويَمُدُّ أصله يَمْدُدُ، نقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت الدال الأولى في الثانية. وأصل أعَدَّ يُعِدُّ أَعْدَدَ يُعْدِدُ، نقلت حركة الدال الأولى في الثانية فيهما، وهكذا قياس سائر الأمثلة.

وجوب إدغام مضعف المجهول

أقول: وكذا يجب الإدغام في هذه الأفعال إذا بُنيت للمفعول كما يجب الإدغام إذا كانت مبنية للفاعل؛ نحو مُدَّ يُمَدُّ، أصلهما مُدِدَ يُمْدَدُ، حذفت حركة الدال الأولى (في الأول) وأدغمت في الثانية، ونُقِلَتْ حركة الدال الأولى إلى ما قبلها (في الثاني) وأدغمت في الثانية، وقس عليهما نظائرهما مما ذكر في المتن وغيره.

المصدر الذي يجب فيه الإدغام

قال: «وَفِي نَحْو مَدٍّ مَصْدَرًا»

أقول: وكذا يجب الإدغام في كل مصدر على وزن فَعْل - بفتح الفاء أو ضمها أو كسرها وسكون العين - نحو مَدٍّ وعَدٍّ ورَدٍّ وضدٍّ[1] وندٍّ، أصلها مَدَدٌ وعَدَدٌ وودَدٌ

(1) قد ذكر المؤلف أن المصدر يكون بفتح الفاء وضمها وكسرها مع سكون العين، فتحصل من ذلك ثلاثة أبنية لهذا المصدر، وهى فعل - كضرب - وفعل - كقفل - وفعل - كعلم - ثم سرد أمثلة بعد أن ذكر هذه الأبنية، وكان الظاهر أن تكون هذه الأمثلة موزعة على هذه الأبنية ولكن لم أجدها كذلك، إذ بالرجوع إلى كتب اللغة وجدت أن مدا وعدا وردا بفتح الفاء مصادر، أما الضد والند بكسر الفاء- فليس أحدهما بمصدر؛ فقد قال صاحب القاموس «الضد بالكسر والضديد المثل والمخالف ضد» وليس ذلك مصدرا. وقال في الند «وبالكسر المثل»: أما المصدران من هاتين المادتين فبفتح الفاء، ومعنى الأول الغلبة. يقال ضده في الخصومة يضده ضدا؛ إذا غلبه، ومعنى الثاني النفار والشراد، يقال: ند البعير يند ندا، إذا شردو نفر، وحينئذ لم يذكر من المصادر إلامفتوح الفاء؛ مالم يكن ضد محرفا عن ضر بضم الفاء، وند محرفا عن عن بر بكسر الفاء: أما المكسور الفاء فمثل عى من عى -كفرح بمعنى عجز، وجد، من ود يود، حب من حب يحب.

وضدد وندد، أدغمت الدال الأولى في الثانية لوجود شرائط وجوب الإدغام وانتفاء المانع منه فيها[1].

ما يمنع فيه الإدغام:

قال: «وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ مَدَدْتُ وَمَدَدْنَا وَمَدَدْتِ إِلَى مَدَدْتُنَّ وَمَدَدْنَ، وَيَمْدُدْنَ، وَتَمْدُدْنَ وَامْدُدْنَ وَلَا يَمْدُدْنَ»

أقول: «وممتنع» عطف على قوله «واجب»، فلما فرغ من ذكر المواضع التى يجب فيها الإدغام شرع في ذكر المواضع التى يمتنع الإدغام فيها، وذلك عند سكون الثاني؛ كما ذكر في المتن، وذلك مَدَدْتُ إلى مدَدْن ويمدُدْن وتمدُدْن وامدُدْن ولا نمدُدْن؛ لأن شرطه تحريك الثانى وهو ممتنع ههنا، لوجوب سكون ما قبل ضمير الفاعل المتحرك، لكونه كالجزءِ من الفعل، لأنه لما كان كالجزء لزم من تحريكه توالى أربع حركات، أو للفرق بينه وبين الضمير المنصوب المتحرك.

فتكون مواضع الممتنع من الماضى تسعة، ومن المضارع اثنين، ومن الأمر واحدا، فيكون المجموع اثنى عشر، ومواضع الوجوب من الماضى خمسة، وهى الأمثلة الساكنة[2] ومن المضارع اثنى عشر ومن الأمر أربعة، فيكون المجموع واحدا وعشرين.

---

(1) قد ترك السيد شرح عبارة وردت في متن العزى مما يجب إدغامه، ولعلها لم تكن في النسخة التى وقعت له وهى: «وكذلك إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه، نحو مدا مدوا مدى إلخ». ومعنى وجوب الإدغام فيما ذكر في هذا الباب أن القياس يقضى بذلك عند السعة، فوروده شذوذا أو ارتكابه عند ضرورة الشعر لايقدح في ذلك، ومما ورد غير مدغم شذوذا قولهم: قطط شعره - كفرح- إذا اشتدت جعودته، وضبب البلد- كفرح أيضا- إذا كثرت ضبابه، وهى جمع ضب، وهو نوع من الحيوان الصغير الذي يقرب من الزواحف. ومما ورد غير مدغم لضرورة الشعر ضننوا في قول قعنب ابن أم صاحب:

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى
أَنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

(2) أي: الأفعال ذات الضمائر الساكنة، وقد عد منها المسند إلى ضمير الغائب.

ما يجوز فيه الإدغام:

قال: «وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى الفِعْلِ الْوَاحِدِ، فإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كَفِرَّ أَوْ مَفْتُوحَهُ كَيَعَضُّ، فَتَقُولُ: لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعَضَّ - بفتح اللام وكسرها - وَلَمْ يَفْرِرْ وَلَمْ يَعْضَضْ».

أقول: «وجائز» عطف على قوله «وممتنع». فلما فرغ من ذكر المواضع التي يجب ويمتنع فيها الإدغام شرع في المواضع التي يجوز فيها الإدغام.

والإدغام جائز فيما يكون المثلُ الثاني ساكنا فيه وسكونه عارض، وذلك إذا دخل الجازم على الفعل الواحد من المفردات الخمسة؛ لأن سكون الثاني لم يجب ههنا؛ لعدم توالي أربع حركات، بخلاف مددت، فيجوز تحريكه؛ فيجوز الإدغامُ نظرا إلى جواز تحريكه، وفكُّه نظرا إلى سكونه.

فإن قيل: إن حرك الثاني وجب الإدغام وإلا امتنع، فلم يُتَصَوَّر الجواز.

قلنا: جوازه باعتبار تحريك الثاني، وتحريكه جائز، فكذا الإدغام المتفرع عليه.

وإذا دخل الجازم على الفعل الواحد فلا يخلو من أن يكون عين فعله مكسورا أو مفتوحا أو مضموما، فإن كان مكسورا كَفِر، أو مفتوحا كيَعَضُّ فيجوز فيهما الإدغام؛ كقولك لَمْ يَفِرَّ ولَمْ يعَضَّ بفتح اللام وكسرها - أما الكسر فلأنه أصل في التقاء الساكنين[1]، ولهذا قيل: الساكن إذا حرك حرك بالكسر، وأما الفتح فلأنه أخف الحركات، وأصلهما لم يفرِرْ ولم يعضَضْ، فنقلت حركة أول المثلين إلى ما قبلها فيهما رومًا للإدغام، ثم فتح الثاني أو كسر؛ لما قلنا؛ فأدغم الأول فيه فقيل: لَمْ يَفِرَّ ولَمْ يَعَضَّ بكسر الراء والضاد أو فتحهما.

قال: «وهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ وَيَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ»

أقول: وكذا حكم يقشعرّ ويحمرّ ويحمارّ إذا دخل الجازم عليها؛ فإنه يجوز فيها الإدغام وفكه؛ فتقول فيها مع الإدغام: لم يقشعرَّ ولم يحمرَّ ولم يحمارَّ- بفتح اللام وكسرها - ولم يقشَعْرِرْ ولم يَحْمَرِرْ، ولم يَحْمَارِرْ، بفكه.

والدليل على جواز الإدغام وفكه ههنا كالدليل ثمة؛ فتأمل.

---

(1) أي: أن الكسر أصل في التخلص من الساكنين، وإنما كان الكسر هو الأصل؛ لأن الكسر من سجية النفس إذا لم تلزم بحركة أخرى.

حركات فاء المضموم المضعف:

قال: «وإنْ كَانَ الْعَيْنُ مَضْمُومًا فَيَجُوزُ الحرَكاتُ الثَّلَاثُ مع الإدغام، وَفَكِّهِ. تَقُولُ: لَمْ يَمُدّ بَحركَاتِ الدَّالِ وَلَمْ يَمْدُدْ».

أقول: إن كان الفِعل الذي دخل عليه الجوازم مضموم العين فيجوز في الحركات الثَّلاث: أعنى الفتح والكسر والضم، مع الإدغام. أما الفتح والكسر فلمَا مر، وأما الضم فللإتباع لحركة عين الفعل، فتقول: لم يمد بحركات الدال ولم يمدُدْ بفكه.

قال: «وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ، فَتَقُولُ: فِرَّ وعَضَّ - بكسر اللام وَفَتْحِهَا - وافْرِرْ واعْضَضْ، ومُدَّ- بِحَرَكَاتِ الدَّالِ - امْدُدْ».

أقول: وهكذا حكم الأمر بالصيغة في الإدغام وفكه؛ لأنه في حكم المجزوم؛ فتقول في الأمر المأخوذ من تفر وتعض: فِرَّ وعَضَّ - بكسر اللام وفتحها- بالإدغام، وافرِرْ واعضُضْ بفكه، وفي الأمر المأخوذ من تَمُد - بحركات الدال - وامْدُد بفكه.

الإدغام في اسم فاعل المضعف:

قال: «وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّات وَمَوَادّ، والمفعول مَمْدُودٌ كَمَنْصُورٍ».

أقول: لما فرغ من ذكر أحكام إدغام الماضى والمضارع والأمر والنهى من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرع في ذكر أحكام إدغام اسم الفاعل والمفعول.

اعلم أنك إذا بنيت اسم الفاعل من الفعل المضاعف يجب الإدغام في اسم الفاعل سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا، مذكرا كان أو مؤنثا، سوى الجمع الذي يكون على وزن فَعَلة نحو مدَدَة، فإن الإدغام فيه ممتنع.

فتقول في اسم الفاعل مادّ مادَّان مادُّون للمذكر بالإدغام؛ لوجود شرطه، ومَدَدَة جمع مادٍّ، كفَسَقَة وَفَجَرَة وتَرَرَة وكفَرَة جَمْع فَاسِقٍ وفَاجِرٍ وكافرٍ وبار بفك الإدغام؛ فإن الإدغام فيها يؤدى إلى اللبس.

obeikandl.com

إذ لو أدغم فيهَا وقيل مَدَّةٌ لم يَعْلَمْ أحدٌ أنها فَعْلةٌ بإسكان العينِ أم فَعَلةٌ بفتحها- فيلتبس زنة بزنة أخرى، ومادَّة مادَّتان مادَّات وموادّ للمؤنث بالإدغام.

وتقول: في اسم المفعول ممدود كمنصور بفك الإدغام؛ لانتفاء شرطه وهو عدم الفصل بحرف أو حركة.

تعريف المعتل

قال: «فصْلٌ فِي الْمُعْتَلِّ، مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلة، وَهِيَ الْوَاوُ والْيَاءُ والأَلف وتُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ واللِّين».

أقول: الثاني فصل المعتل، وله معنيان: لغوى وصناعى، فالمعتل في اللغة اسم المفعول من باب الافتعال، نحو: اعتل يعتل اعتلالا فهو مُعْتَلّ وذاك مُعْتَل فيه، أصلها معتلل بكسر اللام الأولى في اسم الفاعل، وفتحها في اسم المفعول، وفي الصناعى ماذكره المصنف في المتن، وهو ما كان أحد أصوله حرف علة سواء بقيت على حالها، كقَوْل، أو قُلِبَت كقال، أو حذفت كقُلْ، فالضمير في أصوله راجع إلى «ما» الذي هو عبارة عن المعتل.

والمراد بأصوله الحروف الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام.

فإن قيل: يلزم منه أن لا يكون نحو وفَى وشَوى معتلا لعدم كون أحد أصوله حرف علة.

قلنا: لما كان اثنان أو ثلاثة منها حرف علة كان أحدها كذلك، ولأن الفعل لما كان معتلا بوجود حرف واحد فالأولى أن يعتل بأكثر منه، وحروف العلة ثلاثة: وهى الواو والياء والألف.

وجه تسمية حروف العلة بذلك:

وإنما سميت هذه الحروف بحروف العلة لما وقع بها من التغيرات المطردة؛ من القلب والحذف والإسكان. أو نقول: إنما سميت هذه الحروف بحروف العلة؛ لأن العليل لايتلفظ إلابها عند الأنين، فأضافوا هذه الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها؛ لأن من عاداتهم أنهم يضيفون شيئا إلى شيء بأدنى ملابسه، ويسمى كل واحد منها حرف المد واللين؛ لما فيها من مد الصوت وتطويله عند التلفظ بها.

واعلم أن تسمية حروف العلة بحرف المد واللين ليس على الإطلاق؛ بل فيه تفصيل، وهو أن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين، ثم إذا كانت حركةُ ماقبلها من جنسها تسمى حروف المد؛ فكل حرف مدٍّ لينٌ ولاينعكس؛ لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة ولم تكن حركة ماقبلها من جنسها صدق عليها أنها حروف لين ولا يصدق عليها أنها حروف مد، وإذا كان كذلك فيكون الألف مدًّا دائما؛ لدوام سكونه بعد فتحة تناسبه، والواو والياء تارة حرفا لين كما في قَوْل وبَيْع، وأخرى حرفا مد كيَقُوم ويَبيع، وتارة ليستا حرفى لين ولا حرفى مد؛ بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا وقعتا في أول الكلمة؛ نحو وعد ويسر، فإن كل واحد منهما بمنزلة الحرف الصحيح.

فإن قيل: حاصل الكلام المعْتَلّ مافيه حرف علة أصلية وتلك الأصلية هي الواو والياء والألف، فيلزم أن تكون الألف أصلية في الفعل، لكنها لم تكن أَصلية فيه، لوجوب قبول الأصول الحركات.

قلنا: هى عائدة إلى حروف العلة وهى أعم من أن تكون أصلية أو غيرها.

الأصلى والمبدل من حروف العلة:

قال: «وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ أَوِ الْيَاءِ».

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر، فكأنه سأل سائل: أحروف العلة كلها أصلية أم لا، فأجيب: إن الواو والياء تارة أصليتان وأخرى زائدتان، والألف لاتكون أصلية أبدا: لافى الاسم ولا في الفعل، وهى إما زائدة كما في ضارب، وإما منقلبة عن واو نحو قال، أو عن ياء نحو باع؛ لأنا استقرأنا بناء الأسماء المتمكنة والأفعال، فلم نجد الألف فيها إلا منقلبة عن الواو والياء، أو زائدة، وأما الحروف فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولامتصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر؛ فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال في ألف «ما» إنها زائدة لعدم اشتقاقٍ تُفْقَد فيه ألفها، ولايقال: إنها بدل؛ لأن الإبدال نوع من التصرف، ولا تصرف للحروف، ولا تكون الألف أولا؛ لأنها لاتكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال.

قوله «حينئذ» أي: حين كون الفعل معتلا بها، فأسقطت الجملة وعوض عنها التنوين.

أنواع المعتل:

قال: «وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ»:

أقول: أنواع المعتل سبعة، والضمير في «أنواعه» راجع إلى المعتل، والدليل على انحصاره فيها هو أن حرف العلة فيه إما أن يتعدد أو لا، فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاء أو عينا أو لاما، وإن تعدد فإما أن يكون اثنين أو ثلاثة، فإن كانت ثلاثة فهو كواو وياء، وإن لم يكن ثلاثة فإما أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا يسمى لفيفا مفروقا، وإن اقترنا، فإما أن يكون فاء وعينا، أو عينا ولاما، ويسمى لفيفا مقرونًا.

تعريف المثال وحكمه:

قال: «الْأَوَّلُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْمِثال؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحرَكَاتِ، أَمَّا الْوَاوُ فَتُحْذَفُ مِنْ مُضَارِعِ الْفِعْلِ الذي عَلَى يَفْعِل - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى - فِعْلَةٍ - وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ، تَقُولُ: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً وَوَعْدًا فَهُوَ وَاعِدٌ وَذَاكَ مَوْعُودٌ وعِدْ ولاتَعِدْ، وَكذلك وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً».

أقول: النوع الأول من أنواع المعتلِّ المعتلُّ الفاء، وتقديمه لتقدمه طبعا، ويقال له: المثال؛ لمماثلته الصحيح في الصحة وقبول الحركة، فإن وَعَدَ وَيَسَرَ - كضرب ونصر-

والمعتل قسمان: واوى ويائى؛ أعنى فاء فعله إما واو أوياء: أما الواو فتحذف من المضارع الذي على وزن يَفعِل - بكسر العين وفتح الياء- سواء كان ماضيه على وزن فَعَل (بفتح العين) أو فَعِل (بكسرها[1]) نحو وَعَد يَعِدُ، أصله يَوْعِدُ، فحذفت الواو تخفيفا؛ لئلا يثقل على اللسان؛ لأن الواو ثقيلة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ فكأنها بين كسرتين إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو والثانية الياء، وهى أخت الكسرة؛

(١) أما مثال ما كان ماضيه على وزن فعل - بفتح العين - فقد ذكره بقوله: نحو وعد يعد، وأما مثال ما كان على وزن فعل- بكسرها- فقد ذكره بقوله: وكذا ومق يمق، والحذف في هذا النوع من الأفعال يجب سواء أكان كسر ما بعد الواو تحقيقا كما مثل أم تقديرا كقولهم: يسع ويضع ويهب ونحوها مما عينه ولامه حرف حلق؛ فإن أصل هذه الأفعال يوسع ويوضع ويوهب - بكسر العين- في جميعها إلا أن حرف الحلق اقتضى فتح العين للتخفيف فلو حظ أصل بنائها في الحذف.

فوقوعها على هذا الوجه يستلزم الثقل، فإذا آثروا الخفة بحذف شيء منه، فلم يجز حذف الياء؛ لأنه علامة المضارع، وحذفه إخلال بالمقصود مع كراهة الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنه مُعَرِّفة للبنية، ولأنه يتوالى ساكنان الفاء والعين؛ فلم يبق إلا الواو.

حكم الفاء في مصدر المثال:

قوله: و «مصدره الذي على فِعْلة» أي: ويحذف أيضا الواو من كل مصدر على وزن فِعْلَة - بكسر الفاء وسكون العين - كعِدَةٍ وَزِنَةٍ، والأصل وِعْدٌ ووِزْنٌ وإنما تحذف الواو من المصدر الذي على فِعْلة؛ لأنها مكسورة، وهي ثقيلة على الواو، مع أن إعلاله تابع لإعلال فِعْله، فحذفت الواو وحرك مابعدها؛ لأن الابتداء بالساكن محال، ولزم تاء التأنيث كالعوض عن المحذوف، فإذا زال أحد الوصفين[1] لم يحذفوا الواو، نحو الْوَعْد.

ولما حذفوا الواو من يَعِدُ حذفوها من تَعِد وأعد ونعد وإن لم توجد علة حذفها طردا للباب.

وتسلم الواو في سائر تصاريفه من الماضى واسم الفاعل والمفعول نحو وعد فهو واعد وذاك موعود.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يحذفوا الواو في يُوعِدُ مضارع أوْعَدَ مع أنها واقعة بين واو وكسرة.

قلت: إن أَصله يُؤَوْعِدُ؛ فإنها في الأصل واقعة بين همزة وكسرة، فلذلك تثبت.

قوله: «وكذا وَمِق يَمِق» أي: حكم وَمِق يَمِق كحكم وَعَدَ يعِد في جميع تصاريفه، وأصل يَمِق يَوْمِقُ كَيَوْعِد.

---

(1) المراد من الوصفين اللذين - يجب حذف الواو من المصدر متى تحققا ولا يجب متى تخلف أحدهما أن تكون فاء المصدر مكسورة، وأن يكون مضارعه أعل بحذفها، ولذا لم تحذف من الوعد (بفتح الواو) ولا من الوصال (بكسر الواو) لأن الأول وإن كان مضارعه أعل بحذفها فإنه مفتوح الفاء، والثاني وإن كان مكسور الفاء إلا أن مضارعه وهو يواصل ثابت الواو.

موضع إعادة واو المثال:

قالَ: «فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بعْدَهَا أُعِيدَت الْوَاوُ نَحْو لَمْ يُوعَدْ».

أقول: إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو في نحو يَعِدُ أعيدت الواو المحذوفة، لزوال الكسرة التى توجب حذفها، وذلك إذا كان الفعل مبنيا للمفعول، نحو لم يوعَدْ، وفي التنزيل ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: 3].

المثال الذى لا تحذف فاؤه:

قال: «وَتَثْبُتُ في يَفْعَل بِفَتْحِ الْعَيْنِ كَوَجِلَ يَوْجَلُ» أقول: وتثبت الواو في المضارع إذا كان على يفعَل بفتح العين نحو: يوْجَل لعدم الكسرة التى توجب حذفها، وفي يَوْجَل أربع لغات يَوْجَل - بإثبات الواو - يَيْجَل - بقلب الواو ياء - لأن الياء أخف من الواو، وياجل - بقلب الواو ألفا- لأن الألف أخف من الواو والياء، ويِيجَل بنقل حركة حرف المضارعة من الفتح إلى الكسر وقلب الواو ياء[1].

(1) أما يوجل فهى الأصل لعدم إعلالها بأى نوع من أنواع الإعلال، وهى اللغة الفصحى. وأما ياجل فإعلالها غير قياسى؛ لعدم تحرك الواو، ولكن الفارسى يراه قياسيا؛ إذ يقول - كما حكى عنه الرضى في شرحه على الشافية - : «يقلبون الواو ألفا في نحو يوجل ويوحل وما أشبه ذلك» فقوله في نحو، وقوله (وما أشبه ذلك) يدل على أن هذا الإعلال ليس قاصرا على هذه اللفظة وذلك أمارة القياس. وبنحو قوله قال أبو على الفارس؛ لأنه جعل كل اللغات قياسية؛ إذ يقول - كما حكى عنه الرضى في الشرح المتقدم: «أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ففيه أربع لغات» فقوله (نحو) وقوله (ففيه أربع لغات) يدل على أن هذه اللغات الأربع مطردة في هذه اللفظة ونحوها من كل مثال مكسور العين في الماضى مفتوحها في المضارع، وذلك أمارة القياس. وأما - ييجل- بكسر الياء الأولى - فلغة لبنى أسد؛ لأنهم يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين؛ إلا الياء ما لم تتقو بياء بعدها ولو عن طريق القلب، ولذا قالوا ييجل ولم يقولوا يعلم (بكسر الياء). وأما ييجل - بفتح ياء المضارعة- فقد قال الجوهرى: إنها منقولة عن ييجل المكسور فيها ياء المضارعة ولكن فتحت الياء كما فتحت ياء يعلم.

حكم فاء الأمر من وجل:

قال: «إيجَلْ: أصْله إِوْجَلْ قُلِبَت الوَاوُ ياء، لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا».

أقول: إيجَل أمر للمخاطب من تَوْجَل، حذف منه حرف المضارعة، وزيد في أوله همزة مكسورة، وحذفت حركة اللام أي حركه لام الفعل للجزم؛ فصار اوجل، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار ايجل.

قال: «فَإِنِ انْضَمَّ مَاقَبْلَهَا أُعِيدَت الْوَاوُ. تَقُولُ: يا زَيْدُ ايجَلْ، تُلْفَظُ بِالْوَاوِ وتُكْتَبُ بِالْيَاء».

أقول: إذا كان ما قبل الياء المنقلبة عن الواو ضمة عادت الواو المنقلبة إلى أصلها في اللفظ دون الخط؛ فتقول: يا زيد ايجل تُلْفَظ بالواو، وتُكتَبُ بالياء، وذلك لأن همزة الوصل لما سقطت في الدرج تبقى الياء ساكنة، وما قبلها مضموم في اللفظ، فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها في اللفظ، وإنما قلنا «في اللفظ» لأن الهمزة ثابتة في الخط لكن تكتب بالياء لثبوت همزة الوصل في الخط مكسورة، وهى مانعة لقلب الياء واوا في الخط؛ إذا لياء وإن كانت ساكنة حينئذ لكن ما قبلها همزة وصل في الخط، والضمة قبل الهمزة لاقبل الياء حتى ينقلب الياء واوا في الخط، والهمزة متوسطة في الخط بين الياء والضمة وهى حاجز حصين في الخط يمنع الياء عن انقلابها إلى الواو في الخط.

وإنما تلفظ بالواو وتكتب بالياء، لأن مبنى التلفظ على الوصل، ومبنى الكتابة على الوقف، فإذا وصلت زيدا بإيجل في يا زيد إيجل أسقطت همزة الوصل من التلفظ، فتكون الياء ساكنة وما قبلها مضموم، فتقلب الياءُ واوا في التلفظ لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا وقفت على زيد في يازيد إيجل، ثم تلفظت بإيجل أثبت همزة الوصل مكسورة؛ فتقلب الواو ياء لوجود موجب قلبها إياها حينئذ، وهو سكون الواو وانكسار ما قبلها: أما إذا كان قبلها كسرة فتلفظ بالياء وتكتب بالياء أيضا نحو: يا عبد الله إيجل.

حكم فاء نحو يوجه:

قال: «وَفِي يَفْعُلَ - بِالضَّمِّ - كَوَجُه يَوْجُهُ أُوْجُهْ لَا تَوْجُهْ».

أقول: وتثبت الواو في المضارع الذي على وزن يفعل - بضم العين - كوَجُه يَوْجُهُ اوْجُهُ لا تَوْجُهُ؛ لفقدان ما يوجب حذفها حينئذ، وهو وقوعها بين الياء والكسرة؛ إذ الواو ههنا واقعة بين الياء والضمة، والمجانسة بينهما ثابتة.

سبب حذف واو نحو يسع:

قال: «وَحُذِفَت الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ وَيَضَعُ وَيَسَعُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ؛ لأنها فِي الْأَصْلِ يَفْعِل - بِالْكَسْر - فَفُتِحَتْ لحرْفِ الحَلْقِ».

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر؛ تقديره: سلمنا أن الواو قد حذفت من يعد لوقوعها بين الياء والكسرة، فلِمَ حذفت من يطأ ويضع ويسع ويقع ويدع مع أن الواو لم تقع فيها بين الياء والكسرة؛ بل وقعت بين الياء والفتحة؛ فلم يوجد فيها ما يوجب حذف الواو منها؟

أجاب عنه بأن الواو إنما حذفت منها لأنها في الأصل على يفعِل - بكسر العين- فالواو واقعة بين الياء والكسرة، فحذفت الواو لوقوعها بينهما، ثم فتحت العين فيها لوجْدَان حرف الحلق فيها.

قال: «وَمِنْ يَذَرُ، لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى يَدَعُ».

أقول: هذا أيضا جواب عن دخل مقدر؛ تقديره لو كان حذف الواو لوقوعها بينهما لما حذفت من يذر؛ لعدم وقوعها بينهما، ولو كان فتح العين لحرف الحلق لما فتحت في يذر؛ لعدم حرف الحلق فيه.

قلنا: لا نسلم عدم وقوعه بينهما؛ فإن أصل يذر يَوْذِرُ - بكسر العين - فالواو واقعة بين الياء والكسرة؛ فحذفت لذلك، ثم فتحت وإن لم يوجد فيه حرف الحلق؛ لكونه بمعنى يدع، وقد تحقق حرف الحلق في يدع.

قال: «وَأَمَاتُوا مَاضِيَ يَدَعُ ويَذَرُ، وحذْفُ الْوَاوِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاوِيٌّ».

أقول: لم تستعمل العرب ماضى يدع ويذر، وكذلك لم تستعمل اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والمصدر؛ لأنهما بمعنى ترك فتركتهما واستعملت ترك.

لكنك تقول: لو كان تركهما لأنهما بمعنى ترك لتركت يدع ويذر؛ لكونهما بمعنى يترك، وقوله تعالى ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 3] بتخفيف الدال نادر لم يعد استعمالا[1].

قوله «وحذف الواو دليل على أنه واوى» جواب عن سؤال مقدر؛ تقديره إذا لم يستعمل العرب ماضى يدع ويذر فكيف يعلم أنهما واويان أو يائيان؛ لأن واويته تعرف بالماضى واسم الفاعل وغيره، فلما لم تستعمل هذه فبأى شيء تعرف واويته؟

قلنا: حذف الفاء دليل على أن المحذوف واو؛ لأنا قد علمنا أن فاءه لاتحذف إلا إذا كان واوا، فإذا حذف فاؤهما علمنا أنهما واويان.

عدم حذف فاء المثال التى هى ياء:

قال: «وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ نحو يَمُنَ يَيْمُنُ وَيَئِس يَيْئَسُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ».

أقول: وأما الياء فتثبت في متصرفاته الفعلية والاسمية؛ سواء كان عين فعله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا؛ نحو يمُنَ يَيْمُنُ وَيَئِسَ يَيْئَسُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ؛ لأن الحذف للتخفيف وهى خفيفة في نفسها، ووقوعها بينهما لا يستلزم الثقل لما بينهما من الجنسية فلم يحتج إلى التخفيف.

---

(1) هذا جواب سؤال يمكن إيراده على قوله: لم تستعمل العرب ماضى يدع، وتقريره أنه يقال: كيف تقول إن العرب لم تستعمل ماضى يدع مع أنه قد ورد في قراءة (ماودعك ربك) بالتخفيف؟ وذلك أفصح كلام عربى، فأجاب بأن هذا الاستعمال وإن كان فصيحا إلا أنه غير فاشٍ بل هو نادر ندرة شديدة حتى صح أن يقال إن العرب لم تستعمله.

قلب فاء المثال اليائى واوا:

قال: «وَتَقُولُ فِى أَفْعَلَ مِنَ الْيَائِىِّ: أَيْسَرَ يُوسِرُ فَهُوَ مُوسِرٌ، تَقْلِبُ الْيَاءَ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَانْضمامِ مَاقَبْلَهَا»

أقول: إذا نقل المعتل الفاء اليائىُّ إلى باب الإفْعَال قلبت الياء واوا في المضارع واسم الفاعل؛ فتقول في أفْعَلَ المأخوذِ من اليائى: أيْسَرَ بإثبات الياء يُوسِرُ فهو مُوسِر، بقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها في المضارع واسم الفاعل.

قلب فاء افتعل المثال تاء ثم إدغامها:

قال: «وفِي افْتَعَلَ مِنْهُمَا تُقْلَبَانِ تَاءً وتُدْغَمَانِ فِى التَّاءِ، نَحْو اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فَهُوَ مُتَّعِد واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فَهُوَ مُتَّسِرٌ ويقال: إيتَعَدَ يَاتَعِد فهو مُوتَعِدٌ، وَإِيتَسَرَ يَاتَسِرُ فَهُوَ مُوتَسِرٌ. وَهذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فيه، وَحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ، وَتَقُول: إيدَدْ كاعْضَضْ»

أقول: إذا نقل المعتلُّ الفاء الواوىُّ واليائىُّ إلى باب الافتعال يجوز أن تقلب الواو والياء تاء في الماضى والمضارع واسم الفاعل وتدغم التاء في تاء افتعل؛ فتقول في افْتَعَلَ المأخوذ من الواوى: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِد، أصلها إوْتَعَدَ يَوْتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ، وتقول في افتعل المأخوذ من اليائى: اتَّسَر يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ، أَصلها إِيْتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِر، قلبت الواو والياء تاء لقرب مخرجهما من مخرج التاء، وأدغمت التاء في تاء افتعل، وما قيل قلبت الواو ياء والياء تاء مزيف؛ لكثرة التغيير.

ويقال في لغة الحجاز: ايتَعَدَ يَاتَعِد فهو مُوتَعِد، وإيتَسَرَ يَاتَسِر فهو مُوتَسِر - بقلب الواو والياء بجنس حركة ما قبلها - فتقلب الواو ياء إن انكسر ما قبلها، والياء واوًا إن انضم ماقبلها، وهما بالألف إن انفتح ماقبلهما.

والاتِّسَارُ لازمٌ[1] فلايجيء منه اسم المفعول؛ بل يجيء منه اسم المكان والزمان على وزن اسم المفعول، والمصدر الميمى، كما أشار إليه المصنف بقوله: «وهذا مكان موتَسَرٌ فيه» أصله مُيْتَسَرٌ فيه، قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ماقبلها.

«وَحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ» أي: حكم المثال المضاعف نحو ود يود كحكم المضاعف الصحيح نحو عَضَّ يَعَضُّ في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه «وتقول في الأمر منه إِيدَدْ كاعْضَضْ» وإِيدد أمر من تَوْدَدُ، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورة، وحذفت حركة الدال الثانية للجزم، فصار اوْدَدْ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسارما قبلها فصار ايدَدْ كاعضَضْ.

الأجوف وتعريفه

قال: «الثَّانِي الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ: وَيُقَالُ لَهُ الأَجْوَفُ وذُو الثلاثة؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثلاثة أحرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ».

أقول: النوع الثاني من أنواع المعتلّ: المعتلُّ العين، وهو ما كان عين فعله حرفَ علة، ويقال له: معتلُّ العين، لكون عين فعله حرف علة، وأجوف؛ لوقوع حرف العلة في وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان، وجوف الشيء: وسطه، وذو الثلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، نحو قُلْتُ وبِعْتُ، كأنهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة؛ لشدة اتصاله وفرط امتزاجه بها.

---

(1) يعنى أن هذا المصدر لازم وكذا ماتصرف منه، وعلى ذلك لا يتعدى شيء منها إلى المفعول، وحينئذ لايصاغ منه اسم المفعول إلا مع حرف الجر، ولكن قد روى في اللسان اتسر متعديا، حيث قال في (حـ 7 ص 162): «ويسر القوم الجزور أي اجتزروها واقتسموا أعضاءها... ثم قال: وقال أبو عمر الجرمى: يقال أيضا: اتسروها يتسرونها اتسارًا على افتعلوا. قال: وناس يقولون: يأتسرونها ائتسارا وهم مؤتسرون كما قالوا في اتعد» اهـ.

obeikandi.com

قلب عين الأجوف ألفا:

قال: «فالْمُجَرَّدُ مِنْهُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلِفًا سَوَاءٌ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَاقَبْلَهُمَا؛ نَحْوُ صَانَ وَبَاعَ».

أقول: المعتل العين إما اسم أو فعل، والفعل إما مجرد أو مزيد، والمجرد إما ماض أو مضارع، والماضى إما معلوم أو مجهول.

فالمعلوم تقلب عينه في الماضى ألف سواء كان واوًا أوياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، نحو صان وباع أصلهما صَوَنَ وبَيَعَ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكُره ثقل الحركة عليهما؛ لأن حروف العلة ضعيفة، لاتحتمل الحركة؛ فَقُلبت الواو والياء ألفًا للتخفيف؛ لأن الألف أخف من الواو والياء، إذ التلفظ بالألف أسهل من التلفظ بالواو والياء.

نقل عين ماضى الأجوف إلى الضم والكسر:

قال: «فإن اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّم أو الْمُخَاطَبِ أَوْ جَمْعُ الْمُؤَنَّثة الْغَائِبَةِ نُقِلَ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِيِّ إِلَى فَعُل ومِنَ الْيَائِيِّ إِلَى فَعِلَ، دَلَالَةً عَلَيْهِمَا».

أقول: هذا مالم يتصل الضمير المرفوع المتحرك بالماضى المعتل العين الواوى واليائى، فإن اتصل به الضمير المرفوع المتحرك: من ضمير المتكلم مفردًا أو مجموعا، أو ضمير المخاطب والمخاطبة مفردًا أو مثنى أو مجموعا، أو ضمير جمع المؤنث فهو إما فَعَل أو فَعِل أوفَعُل، فإن كان فَعَل فإما واوى أو يائى، فإن كان واويا نُقل إلى فَعُل، وإن كان يائيًا نقل إلى فَعِل، لأنه لولاه فإما أن تقلب أوْ لا، فإن قلبت التقى ساكنان وهما الألف واللام فتسقط الألف للساكنين فيلتبس الواوى باليائى[1] وإن لم تقلب لزم خرم القاعدة: من قلبهما ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ فوجب نقل الضمة والكسرة لثقلهما عليهما إلى الفاء بعد سلب حركته؛ لامتناع تحريك المتحرك، ثم يحذفان للساكنين؛ لدلالة الضمة والكسرة على الواو والياء

(1) وجه اللبس أنهما يصيران على صورة واحدة؛ إذ لو حدث ذلك في مثل صان الواوى وباع اليائى لصارا صنت وبعت (بفتح الأول وسكون الثاني فيهما) وحينئذ لاترى في الكلمة دليلا على أن المحذوف واو أو ياء فيلتبس الأمر.

المحذوفين؛ فتقول في فَعَل من الواوى: صانَ صانَا صانُوا صَانَت صانَتَا؛ بقلب الواو ألفا في الكل، لما مر، فإذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه: صُنْتُ، أصله صَوَنْتُ - على وزن فَعَلْتُ - ثم نقل من الفتح إلى الضم، ثم نقلت حركة الواو، وهى الضمة إلى الفاء، وهو الصاد، بعد سلب حركة الفاء، فالتقى ساكنان بين الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ فصار صُنْتُ -على وزن فُلْتُ-

وكذلك حكمه إذا اتصل به ضمير جمع المتكلم، نحو صُنَّا، أو ضمير المخاطب، نحو صُنْتَ، أو ضمير جمع المؤنثة الغائبة، نحو صُنَّ في النقل من فَعَل - بفتح العين- إلى فعُل - بضمها - ونقلِ حركة العين إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفِ العين؛ إلا أنه أدغم النون في النون في جمع المؤنثة الغائبة وجمع المتكلم؛ لأن أصل صُنَّ صَوَنْنَ فأدغمت النون في النون، ثم أبدلت الفتحة[1] ضمة ثم نقلت إلى الفاء، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. وأصل صُنَّا صَوَنْنَا؛ فأدغمت، ثم نقلت، ثم حذفت، كما في جمع المؤنث.

وتقول في المعتل العين اليائى الذي يكون على وزن فعَل - بفتح العين - باعَ باعا باعوا باعت باعتا، بقلب الياء ألفا في المجموع؛ لِمَا مَرَّ، فإذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه: بِعْت، أصله بَيَعْت - على وزن فَعَلْت - ثم نقل من الفتح إلى الكسر، ثم نقلت حركة الياء وهو الكسرة إلى الفاء وهو الباء بعد سلب حركة الفاء، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار بعت.

وكذلك حكمه إذا اتصل به ضمير جمع المتكلم أو المخاطب مفردا أو مثنى أو مجموعا، أو ضمير جمع المؤنث في نقْلِ فَعَل - بفتح العين - إلى فَعِل - بكسرها- ونَقْل حركة الياء إلى ما قبلها وحَذْفِ عين الفعل لالتقاء الساكنين؛ كما ذكرنا في بعْتُ:

(1) يريد فتحة الواو.

فدلالةً في قوله «دلالةً عليهما» منصوب بأنه مفعول له: أي نقْل فَعَل من الواوى إلى فَعُل ومن اليائى إلى فَعِل لأجل دلالة الضمة والكسرة على الواو، والياء المحذوفتين[1].

حذف عين الأجوف ونقل ضمها وكسرها إلى الفاء:

قال: «وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَعُلَ وَلَا فَعِلَ إذا كانَا أَصْلِيَّيْنِ ونُقِلَتِ الضمَّةُ والكَسْرَةُ إلَى الفَاء، وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ فَتقُول: صانَ صانَا صانُوا، صانَتْ صانَتَا صُنَّ صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ، صُنْتِ صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا، وتقول بِعْتُ بِعْنَا».

أقول: إذا كان المعتل العين الواوىُّ واليائىُّ موضوعين بحسب الأصل على وزن فَعُل وفَعِلَ - بضم العين وكسرها- نحو طَوُل وهَيِبَ واتصل بهما ضمير المتكلم مفردا أو مجموعا، أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا أو مثنى أو مجموعا، أو ضمير جمع المؤنثة الغائبة لم يغير كل واحد منهما عن صيغته الأصلية التى وضعت عليها؛ إلا أنه نقلت ضمة العين وكسرتها إلى ما قبلها، وحذفت العين؛ لالتقاء الساكنين بينهما وبين اللام.

فنقول في الواوى الذي على وزن فَعُل - بضم العين: طُلْتُ طُلْنَا، طُلْتَ طُلْتُمَا طُلْتُنَّ، وطُلْنَ، أَصْلُهَا طُوُلْتُ طُوُلْنا، طَوُلْتَ طَولْتُمَا طَوُلْتُمْ، طَوُلْتِ طَوُلْتُمَا طَوُلْتُنَّ وطَوُلْنَ، نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين بينهما وبين اللام:

---

(1) أراد أن يبين سبب نقل فعل المفتوح العين إلى بابى فعل (بضم العين) في الواوى وفعل (بكسر العين) في اليائى، فذكر أن السبب في هذا النقل دلالة الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة، وأنت تعلم أن الدلالة على الواو بضم الفاء وعلى الياء بكسرها غير متوقف على هذا النقل؛ إذ يصح أن تجتلب الضمة والكسرة من الخارج، وقد علمت ما قيل في ذلك في (ص 125، 126 هـ1).

وتقول في معتل اليائى عند اتصال الضمير به: هِبْتُ هِبْنَا هِبْتَ هِبْتُمَا هِبْتُمْ هِبتِ هِبْتُمَا هِبْتُنَّ وهِبْنَ، [أصله هَيِبْتُ هَيِبْنَا هَيِبْتَ إلخ][1] فنقلت الكسرة فيها إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء ولام الفعل.

كسر فاء ماضى الأجوف المبنى للمجهول وإعلاله:

قال: «وَإِنْ بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الْفَاءَ مِنَ الجَمِيعِ فَقُلْتَ: صِينَ، واعْتِلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ، وَبِيعَ، وَاعْتِلَالُهُ بِالنقْلِ فَقَطْ».

أقول: إذا بنيت ماضى معتل العين الواوى أو اليائى للمفعول كَسَرْتَ الفاء في الجميع[2] من فُعِلَ فى الأمثلة الساكنة[3] بكسرة منقولة عن العين بعد سلب ضمة الفاء؛ لأن الماضى إذا بنى للمفعول وجب ضم الأول وكسر ما قبل الآخر كما مر في الصحيح.

فإذا فعلت هكذا ههنا كانت الواو والياء مكسورتين بعد مضموم، وهو ثقيل، لاسيما في حروف العلة؛ فوجب نَقْلُ الكسرة إلى الفاء وقَلْبُ الواو ياء في الواوى لسكونها وانكسار ما قبلها، فقلت: صِينَ صِينَا صِينُوا صِينت صِينتَا فى الواوى، بنقل كسرة الواو إلى الصاد وقلبه ياء فإن أصل صِينَ صُون بضم الصاد وكسر الواو؛ فيكون اعتلاله بالنقل والقلب. وقلت: بِيعَ بِيعَا بِيعُوا بِيعَتْ بِيعتَا في اليائى، بنقل كسرة الياء إلى الباء؛ فيكون اعتلاله بالنقل.

---

(1) ما بين القوسين زيادة اقتضاها قوله «فنقلت الكسرة إلخ» إذ بدون هذه الزيادة يكون الكلام غير واضح المراد، ويغلب على الظن أن هذه الزيادة كانت في الأصل ولكنها سقطت عند النسخ.

(2) مراده من الجميع صيغ فعل (بفتح العين وكسرها وضمها) سواء منها الواوى واليائى.

(3) يظهر أن مراده بالأمثلة الساكنة أمثلة الأفعال ذات الضمائر الساكنة، وأن مراده بالأمثلة المتحركة فيما يأتى أمثلة الأفعال ذات الضمائر المتحركة، لأنه سيأتى بعد ذلك عند الكلام على دخول الجازم على المضارع أن يقول: وهو (أي: ثبوت عين الفعل) في الأمثلة البارزة نحو لم يصونا ولم يصونوا ولم يصن إلخ) وذلك ليس إلا أمثلة للأفعال ذات الضمائر البارزة، ويبقى عليه أن الأفعال ذات الضمائر المستترة تأخذ حكم الأفعال ذات الضمائر الساكنة من حيث كسر الفاء فكان اللازم أن يقول: «الأمثلة الساكنة والمستترة» أي ذات الضمائر الساكنة والمستترة.

وكسَرْتَ الفاء في الجميع وَحَذَفْتَ الْعَيْنَ في الأمثلة المتحركة فقلت: صِنْتَ صِنْتُمَا صِنْتُم صِنْتِ صِنْتُما صِنْتُنَّ صِنَّ صِنْتُ صِنّا في الواوى، بنقل كسرة الواو وقلبها ياء وحذفها للساكنين؛ فيكون إعلاله بالنقل والقلب والحذف. وقلتَ: بِعْتَ بِعْتم بعْتِ بِعْتُما بِعْتُنَّ بِعْنَ بِعْتُ بِعْنَا في اليائى؛ بنقل كسرة الياء إلى الباء وحذفها فيكون إعلاله بالنقل[1] والحذف.

إعلال مضارع الأجوف:

قال: «وَتَقُولُ فِى الْمُضَارِعِ يَصُونُ ويَبِيعُ، واعْتِلَالُهُمَا بالنَّقْل، ويَخَافُ وَيَهَابُ، وَاعْتِلَالهُمَا بالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ».

أقول: المضارع إما معلوم أو مجهول: فالمعلوم اعتلاله بالنقل أو به وبالقلب في الأمثلة الساكنة، وبالنقل والحذف أو بالنقل والقلب والحذفِ في الأمثلة المتحركة، فتقول في المضارع المأخوذ من صان وباع يَصُون ويَبِيع بالنقل لأن أصلهما يَصْوُنُ وَيَبْيِعُ - بضم الواو وكسر الياء - فإذا نُقِلَتا إلى الفاء صار يَصُون وَيبِيع، فيكون اعتلالهما بالنقل. وفي المأخوذ من خاف وهاب يخاف ويهاب بالنقل والقلب؛ لأن أصلهما يَخْوَفَ ويَهْيَبُ، وإذا نقلت الفتحة إلى الفاء وقلبتا ألفا لتحركهما حكما وانفتاح ما قبلهما لفظا صار يخاف ويهاب؛ فيكون اعتلالهما بالنقل والقلب، وفى المأخوذ من صُنَّ يَصُنَّ بالنقل والحذف، فإن أصله يَصْوُنْنَ، فإذا أُدْغِمَت النون صار يَصْوُنَّ؛ فإذا نُقِلَتْ ضمة الواو إلى الصّاد وحذفت للساكنين صار يَصُنَّ. وفى المأخوذ من خِفْنَ يَخَفْنَ، لأن أصله يَخْوَفْنَ، فإذا نقِلَتْ حركة الواو إلى الخاء، قلبت بالألف

(1) يفهم من هذا أن الفاء تكسر إذا بنى الفعل للمجهول مطلقا، وليس كذلك، لأنه إذا كان كسر الفاء يؤدى إلى لبس في الكلام عدل عنه إلى ضمها، كما لو صيغ من باع فعل مبنى للمجهول ثم أسند إلى ضمير المتكلم والمتكلم عبد فقيل بعت، فلو كسرت الباء لا لتبس المبنى للمجهول بالمبنى للفاعل، وحينئذ يعدل إلى الضم ليتعين المراد، وكذا لو أسند إلى ضمير المخاطب والمخاطب عبد، والعدول عن الكسر هنا إلى الضم أو الإشمام لازم عند ابن مالك على ماصرح به في شرح الكافية، وغيره يرى جواز الضم والكسر والإشمام، وعلى هذا الرأى لا يلزم الكسر أيضا، وهو غير ظاهر ما قرره المؤلف هنا. والمراد بالإشمام أن تنحو بكسرة الفاء نحو الضم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ولكنها لا تصير واوا.

كذلك، وحذفت الألف للساكنين فصار يخَفْن، وقس عليهما يَبِعْنَ وَيَهَبْنَ؛ فيكون إعلال يَصُنَّ بالنقل والحذف، ويخفن بالنقل والقلب والحذف.

أما المجهول فاعتلاله بالنقل والقلب بالألف في الأمثلة الساكنة، وبهما وبالحذف في الأمثلة المتحركة، فتقول تُصانُ تصانان تُصانون تُصانِين تُصانان تُصَنَّ أُصَانُ نُصَانُ وتُباع تُباعان تُباعون تُباعِين تُباعان تُبَعْن.

قال: «وَيَدْخُلُ الجَازِمُ فَيُسْقِط الْعَيْنَ إِذَا سَكَنَ مَابَعْدَهُ وَتُثْبتُ إِذَا تَحَرَّكَ. تَقُولُ: لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا، لَم تصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يُصُنَّ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا، لَمْ تَصُونِى لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ».

أقول: لما فرغ من الفعل المضارع شرع فيما يتفرع عليه، واعلم أن الجازم إذا دخل على الفعل المضارع المعتل العين فتسقط العين؛ إذا الجازم أَسْكَنَ لامَ فعله، سواء كان معتلُّ العين واويا أو يائيا؛ فتقول في الواوى: لم يصن، أصله يَصْوُنُ، فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة لام الفعل للجزم؛ فالتقى ساكنان بين العين واللام فحذفت العين فصار لم يَصُنْ.

وكان العين أولى بالسقوط لأنه معتل واللام صحيح؛ فهو أقوى من العين، ولأنه لو سقط اللام فصار لم يَصُو ولم يَهَا ولم يَخَا لَسَقَطَ العين إذا لقى ساكنا؛ فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد.

هذا إذا كانت اللام ساكنة وهى لا تكون إلا في الأمثلة المستتر فيها الضمير - وهى في الماضى ثنتان وفى المضارع خمسة.

وتثبت العين إذا تحرك لام فعله؛ لعدم التقاء الساكنين وهو في الأمثلة البارزة؛ نحو لم يَصُونا ولم يصونوا ولم يصُنَّ، أصله يُصُونْنَ؛ فالتقى ساكنان بين العين واللام؛ فحذفت العين لالتقاء الساكنين، ثم أدغمت نون لام الفعل في نون ضمير جماعة المؤنث، ثم دخل عليه لَمْ فصار لم يَصُنَّ، وسكون لام الفعل فيه بواسطة اتصال النون التى هى نون ضمير جماعة المؤنث، ولاتحذِف الجوازم نونَ ضمير جماعة المؤنث؛ لأنه ضمير الفاعل، ومن المحال أن يحْذِف العاملُ الفاعلَ.

موضع حذف عين الأجوف اليائى:

قال: «وهكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا، ولَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا»

أقول: وحكم المعتل العين اليائى مثل يبيع إذا دخل عليه الجازم في إسقاط العين وإثباتها كحكم المضارع المعتل العين الواوى إذا دخل عليه الجازم؛ ففى كل موضع سكن لام الفعل في المعتل العين اليائى حذف عين الفعل، وفى كل موضع لم يسكن لام الفعل لم تحذف العين؛ كما مر في المعتل العين الواوى.

ولم يَخَفْ أصله يَخَافُ، فلما دخل عليه الجازم حُذِفَتْ حركةُ لام الفعل للجزم؛ فالتقى ساكنان بين الألف ولام الفعل؛ فحذفت الألف، فصار لم يخَفْ، ولم يخَافَا أصله يخافان، فلما دخل عليه الجازم حذفت النون للجزم، فصار لم يخافا، ولم تحذف الألف لعدم مُوجب حذفها، وقس عليه باقى الأمثلة.

موضع حذف العين من أمر الأجوف:

قال: «وقِسْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، نَحْوُ صُنْ صُونَا صُونُوا صونِى صُونَا صُنَّ، وَبِالتَّأْكِيدِ صوَنَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ، وبِعْ بِيعَا بِيعُوا بِيعِى بِيعَا بِعْنَ، وَخَفْ خافَا خَافُوا خَافِى خَافَا خَفْنَ، وبالتأكيد بيعَنَّ وَخَافَنَّ».

أقول: وقس حكم الأمر المأخوذ من المعتل العين الواوى واليائى على حكم المضارع المجزوم في حذف العين عند سكون ما بعده، وثبوته عند تحركه؛ لكونه في حكم المجزوم، ففى كل موضع سكن لام الفعل من الأمر حذفت عين الفعل منه، وفي كل موضع تحرك لام الفعل منه لم تحذف العين، وعلة إسقاط العين وإثباتها في الأمر كعلتها في المضارع، فاعتبر وتأمل؛ فلانحتاج إلى إعادتها ههنا.

وإذا دخل على الفعل المضارع المجزوم أو ما في حكمه نونُ التأكيد عاد ماسقط لأجله؛ لزوال موجب حذفها؛ فتقول في المجزوم بالتأكيد: لم يَصُونَنَّ ولم يبيعَنَّ ولم يَخَافَنَّ بإعادة العين المحذوفة، وفي الأمر بيعَنَّ وخافَنَّ وصُونَنَّ.

الأبنية التى تعتل من مزيد الثلاثى:

قال: «ومزيد الثّلاثِيِّ لايَعْتَلُّ مِنْهُ إلا أَربعةُ أَبْنية، وَهِيَ: أَجَابَ يُجيبُ إجَابَةً، والأَصْلُ إجْوَابًا، أُعِلَّ بِالنَّقْلِ والْقَلْبِ، فاجتمع أَلِفَانِ، فحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا وعُوِّضَ عَنْهَا التاءُ في آخِرِهِ، واسْتَقَامَ يَسْتَقِيم اسْتِقَامَةً، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيَادًا، وَاخْتَارَ يَختَار اخْتِيَارًا»

أقول: ومزيد الثلاثى من المعتل العين الواوى واليائى لايعتل منه إلا أربعة أبنية، وهى الإفعال والاستفعال والانفعال والافتعال، نحو أجاب، وأصله أَجْوَبَ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها روما للإعلال ولاستثقالها عليها، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا.

ويُجيبُ أصله يُجْوِبُ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وإجَابة أصله إجْوَابًا، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا؛ فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو والألف الزائدة للمصدر، فحذفت إحداهما؛ لالتقاء الساكنين.

وذهب سيبويه إلى أن المحذوف هى الألف الثانية؛ بناء على أن الثقل إنما نشأ منها، ولأنها زائدة؛ فهى أولى بالحذف، بخلاف الأولى فإنها بدل عن الأصل.

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هى الأولى؛ لأن من عادتهم أنه إذا التقى ساكنان حذفوا الساكن الأول، ولأن الحذف بمنزلة الإدغام؛ إذ الحذف أفاد التخفيف كما أفاده الإدغام، فكما يُدغِمون الحرف الأول في الثاني يَحْذفون الحرف الأول من الساكنين، ولأن الألف الثانية إنما زيدت لدلالتها على المصدر، والحذف ينافيها، ثم عُوِّض عنها تاء التأنيث في الآخر.

فإن قيل: لِمَ عُوِّض عنها تاءُ التأنيث.

قلنا: لأن عادتهم أنهم يعوضون التاء عن حرف العلة، كالتُّراث والتُّجاه والتُّكلان؛ فإن أصلها الوُراث والوُجاه والوُكلان فإن قيل: فَلِمَ لا توضع التاء في موضع الواو المحذوف من إجْوَاب واسْتِقْوام.

قلت: طلبًا للفرق بين البدل والعوض، إذ البدل هو القائم مقام الشيء؛ فكان من حقه أن يقع موقع المبدل منه، والعوض يجبر ما نقص من الكلمة، فأنَّى وقع العوض فقد حصل الجبر.

فإن قيل: فما فائدة تعيين هذه التاء بالآخِر.

قلت: لأنها تاء تأنيث، ومن حقها أن تقع في الآخرِ، لأن الآخر هو محل الزيادة والنقصان.

ويجوز ترك التعويض عند الإضافة، نحوقوله تعالى:﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ فكان ذكر المضاف إليه بمنزلة تاء التأنيث.

واستقام أصله اسْتَقْوَم، نقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حُكْما وانفتاح ما قبلها لفظا. ويستقيم أصله يَسْتَقْوِم، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. وأصل اسْتِقامة استِقْوام، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حُكما وانفتاح ماقبلها لفظا؛ فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو وألف المصدر؛ فحذفت إحداهما ثم عوضت عنها التاء في آخرها؛ لما مر آنفا.

وأصل انْقاد يَنْقَادُ انْقَوَدَ، يَنْقَوِدُ، قلبت الواو ألفا فيهما؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظا.

وأصل انْقِيَاد انْقِوَاد حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها[1].

وأصل اختار يختار اخْتَيَر يَخْتَيِر، قلبت الياء فيهما ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، واختيارا على الأصل.

---

(1) هذا الضرب من التصريف غير وجيه؛ لأنه سيسكن الواو ثم يحركها بعد قلبها ياء، وذلك لايتفق مع القواعد الصرفية، وخير منه أن يقال: إنه أُعل حملا على فعله.

إعلال عين الأجوف المبنى للمفعول من مزيد الثلاثى:

قال: «وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: أُجِيبَ يُجَابُ واسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ وَانْقِيدَ يُنْقَادُ واخْتِيرَ يُخْتَارُ».

أقول: إذا بنَيْتَ هذه الأفعال المذكورة لِما لم يسم فاعله، تقلب العين في الماضى ياء وفي المضارع ألفا؛ سواء كان واوا أوياء، نحو أُجِيبَ، أصله أُجْوِب مثل أُكْرِمَ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

وأصلُ يُجاب يُجْوَبُ - مثل يُكْرَم - قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

وأصل اسْتُقِيم اسْتُقْوِمَ - مثل اسْتُخْرِجَ - نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ماقبلها وأصل يُسْتَقام يُسْتَقْوَمُ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا.

وأصل انقيد انْقُود - مثل انقُطِع- نقلت حركة الواو: أي الكسرة إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وينقاد أصله ينْقَوَد، قلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وَاخْتِير أصله اخْتُيِرَ، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها إلى ماقبلها بعد سلب حركة ما قبلها.

وأصل يُخْتَار يُخْتَيَر، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

صوغ الأمر من الأبنية المعلة من مزيد الثلاثى الأجوف:

قال: «وَمِنْهَا الْأَمْرُ أَجِبْ أَجِيبَا وَاسْتَقِمْ اسْتَقِيمَا وَانْقَدْ انْقَادَا وَاخْتَرْ اخْتَارَا».

أقول: إذا أردت أن تبنى الأمر من الأبنية الأربعة المذكورة، أعنى أجاب يُجيب واسْتقام يَسْتقِيم وَانْقاد يَنْقَاد واخْتار يَخْتار، قلت: أَجِبْ أَجِيبَا واسْتَقِم اسْتَقِيما... إلخ. فأجب أمر من تُجيبُ، حُذِفَ منه حرفُ المضارعة، وأعيدت الهمزة المرفوضة، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم فالتقى ساكنان هما الباء والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار أجب. وأجيبا أمر من تُجِيبان، حُذِف منه حرف المضارع، وأعيدت الهمزة المرفوضة، ثم حذفت النون للجزم؛ فصار أَجِيبَا، وقس عليه أجيبوا أجيبِى أجيبا أجِبْنَ، فتسقط العين إذا سكن اللام، وتثبت إذا تحرك.

واستقم أمر من تستقيم، حذف منه حرف المضارعة؛ وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورة، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم؛ فالتقى ساكنان هما الياء والميم، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار استقم. واستقيما أمر من تستقيمان؛ فحذف منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوله، ثم حذفت النون للجزم فصار استقيما. وقس عليه استقيموا استقيمى استقيما استقِمْن؛ فتسقط العين حيث سكن لام الفعل وتثبت حيث تحرك.

وانقد أمر من تنقاد، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوله، وحذفت حركة لام الفعل للجزم؛ فاجتمع ساكنان هما الألف والدال؛ فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين؛ فصار انقد. وانقادا أمر من تنقادان، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوله، وحذف النون للجزم؛ فصار انقاد. وقس عليه انقادوا وانقادى وانقادا وانقدْن.

واختر أمر من تختار، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورة، وحذفت حركة لام الفعل؛ فالتقى ساكنان هما الألف والراء؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ فصار اختر. واختارا أمر من تختاران، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوله، ثم حذفت النون للجزم فصار اختارا. وقس عليه اختاروا واختارى واختارا واخترْن؛ فتحذف العين إذا سكن لام الفعل وتثبت إذا تحرك.

أبنية الأجوف التى لاتعل:

قال: «ويَصِحُّ نحْوُ قَوَّلَ وَقاوَل وتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ وَزَيَّن وتَزَيَّن وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ واسْوَدَّ وابْيَضَّ وَابْيَاضَّ وسَائِرُ تصَارِيفها».

أقول: هذه الأمثلة كلها مصونة عن الإعلال؛ لأنه لو أعلت لكان إعلالها إما بالقلب أو الحذف أو الإسكان، لكنه لم يمكن الانتفاء شرطه؛ لأن شرط قلبهما ألفا تحركهما وانفتاح ماقبلهما لفظا أو حكما. وشرط قلب أحدهما بالآخَر كون حركة ماقبلها من جنس الآخَر، وهو منتف في الأبواب المذكورة. وشرط حذفهما في الأجوف التقاء الساكنين. وشرط إسكانهما تحركهما بالضمة والكسرة كيقول ويبيع، وانتفاؤهما

ظاهر، وكذلك يصح سائر تصاريفها من المضارع واسم الفاعل والمفعول والمكان وغيرها؛ لتبعيتها للماضى في الإعلال وعدمه.

إعلال اسم الفاعل المبنى من مجرد الثلاثى ومزيده:

قال: «وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثُّلاثِى الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالْهَمْزَةِ كَصَائِنٍ وَبَائِعٍ، والمزيدُ فِيه يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ كَمُجِيبٍ وَمُسْتَقِيمٍ وَمُنْقَادٍ وَمُخْتَارٍ».

أقول: لما فرغ من الفعل شرع في بيان اسم الفاعل لتبعيته للفعل في الإعلال وعدمه.

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثى المجرد المعتل العين الواوى واليائى يعتل بالهمزة، كصائن وبائع، أصلهما صاوِنٌ وبايِعٌ، قلبت الواو والياء فيهما همزة.

فإن قيل: الإعلال للتخفيف، والتخفيف ههنا لثقل الهمزة قلنا: لا نسلم عدمه لأن الاسم فرع الفعل في الإعلال، فلو لم يعل الاسم حينئذ إعلال فعله لزم مزية الفرع على الأصل: فوجب إعلاله.

وقياسه أن يعتل بما اعتل به المضارع؛ لأن إعلاله يحصل حملا على الفعل، وحمله على حال مأخذه أولى، لكنه لم يمكن؛ لأن إعلاله بالنقل كيبيع، أو بالقلب كيخاف، وإعلاله بالنقل لم يمكن؛ لعدم قبول ماقَبْله الحركة، وكذا بالقلب؛ لسكون ماقبله؛ فوجب حمله على الماضى، وإعلالُه بالألف، وههنا لم يمكن بالألف؛ فوجب العدول عن قياس الماضى إلى ما هو أقرب إلى الألف وهو الهمزة؛ لقربهما في المخرج، ولاتحاد صورتيهما في كثير من المواضع في الخط.

وصورة خط الهمزة في اسم الفاعل نحو صائن وبائع صورة الياء من غير نَقْط؛ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التى هى صورة الهمزة، ونَقْطُها لحن.

لكنك تقول: لما وجب العدول وجب حمله على مأخذه، ثم العدول عن قياسه؛ لأن حَمْلَه على الماضى ليس بقياس، فلو حُمِل عليه وعُدِلَ عنه لزم العدول بدرجتين، ولاشك في أولوية العدول بدرجة.

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثى المزيد فيه المعتل العين الواوىّ واليائىّ يعتل بما اعتل به المضارع من النقل والقلب، كمجيب ومستقيم، أصلهما مُجْوِب ومُسْتَقْوِم، فنقلت الكسرة من الواو فيهما إلى ماقبلهما، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيهما فصار مُجِيب وَمُسْتَقِيم، أو بالقلب، نحو مُنْقَاد ومُخْتَار، أصلهما مُنْقَوِدٌ وَمُخْتَيِرٌ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، أو بالنقل، كمُقِيل، أصله مُقْيِل، نقلت الكسرة إلى ما قبلها فصار مُقِيل.

إعلال اسم المفعول المبنى من المجرد:

قال: «وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ كَمَصُونٍ وَمَبِيعٍ، وَالْمَحْذُوفُ وَاوُ الْمَفْعُول عِنْدَ سِيبَوَيه، وعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِى الْحسَنِ الْأَخْفَش، وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ الْيَاءَ فَيَقُولُونَ: مَبْيُوعٌ».

أقول: اسم المفعول المأخوذ من المعتل العين الواوىّ واليائىّ يعتل بالنقل والحذف، كمصون ومبيع، أصلهما مَصْوُون ومَبْيُوع، استثقلت الضمة على الواو والياء فنقلت ضمتهما إلى ما قبلهما، فالتقى ساكنان هما عين الفعل وواو المفعول، فحذفت إحداهما.

رأى سيبويه في المحذوف من نحو مصون ومبيع:

ومذهب سيبويه أن المحذوف فيهما واو المفعول، لكن الضمة أبدلت بكسرة في اليائى؛ لأنه لولاه لانقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، ليلتبس اليائى بالواوى؛ فوجب الإبدال لسلامته.

وإنما حذفت واو المفعول دون عين الفعل؛ لأن واو المفعول زائدة وعين الفعل أصلية، والزائد أحرى بالحذف، والأصلى بالإبقاء، ولأن العين تدل على بنية الكلمة من الواوى واليائى، فوزن مصون عند سيبويه مَفُعْل ووزن مبيع مَفِعْل.

رأى الأخفش في المحذوف من نحو مصون ومبيع:

ومذهب أبي الحسن أن المحذوف منهما عين الكلمة، أعنى الواو في يصون والياء في يبيع؛ إلا أنه أبدلت الضمة كسرة في اليائى، وقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لئلا يلتبس اسم المفعول من المعتل العين اليائى باسم المفعول من المعتل العين الواوى على تقدير عدم الإبدال والقلب:

وإنما اختار الأخفش حذف عين الفعل دون واو المفعول؛ لأن واو المفعول إنما زيدت لدلالتها على بناء اسم المفعول، فلو حذفت الواو لبطلت الدلالة، بخلاف عين الفعل؛ فإنه إذا حذفت لم يختل بحذفها غرض.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الواو والميم تدلان على بناء اسم المفعول، فإذا أسقطت الواو بقيت الميم، لدلالته على بناء اسم المفعول، مع أن الميم أقوى دلالة على بناء اسم المفعول؛ لاستبدادها بدلالتها عليه في الثلاثى المزيد فيه والرباعى؛ نحو مُكْرَم وَمُسْتَخْرَج ومُدحْرَج، ولأن الواو لو دلت على بناء اسم المفعول لما انقلبت ياء كما ذهب إليه الأخفش من إبدال ضمة ما قبل الواو كسرة، وقلْبِ الواو ياء في مبيع؛ لأن الواو لما انقلبت فيه ياء لم يبق ما يدل على بناء اسم المفعول، وما قيل: من أن حذف العين لايفوِّت غرضا ممنوع؛ لأن عين الفعل يدل على أصل البنية من أنها واوية أو يائية؛ فوزن مصون عند الأخفش مَفُول ووزن مبيع عنده مَفِيل، وبنوتميم يثبتون الياء؛ لعدم ثقل اجتماع الواو مع الياء كاجتماع الواوين.

شرط إعلال اسم المفعول من مزيد الثلاثى وما يعل به:

قال: «وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالْقَلْبِ إن اعْتَلَّ فِعْلُهُ كَمُجَابٍ وَمُسْتَقَامٍ وَمُنْقَادٍ وَمُخْتَارٍ».

أقول: اسم المفعول المأخوذ من الثلاثى المزيد فيه المعتل العين الواوى واليائى يعتل بالقلب إن اعتل فعله بالقلب كَمُجَاب وَمُسْتقَام، أصلهما مُجْوَبٌ وَمُسْتَقْوَمٌ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها، ثم قلبت الواو ألفا فيهما؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها لفظا.

ومنقاد ومختار أصلهما منْقَوَد ومُخْتَيَر، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وإنما قال «إن اعتل فعله» احترازا به عن اسم المفعول الذي لم يعتل فعله؛ نحو مُسْتَحْوَذ ومُسْتَنْوَق ومُسْتَصْوَب فإنه لم يعتل فيها؛ لعدم إعلال فعلها؛ لأن اسم المفعول في الإعلال وعدمه تابع للفعل.

تعريف الناقص وأسماؤه

قال: «الثَّالِثُ الْمُعْتَلُّ اللَّام، وَيُقَالُ لَهُ: النَّاقِصُ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ: لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ؛ إِذا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ».

أقول: النوع الثالث من المعتلات معتل اللام، وهو ما كان لام فعله حرف علة، ويقال لهذا النوع: معتل اللام، والناقص، وذو الأربعة، والأطرف.

وإنما يقال له: معتل اللام؛ لأن لام فعله حرف علة - والناقص لنقصان حرفه حالة الجزم وحركته حالة الرفع، نحو لم يغزُ ولم يرم وهو يغزو ويرمى - وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف؛ إذا أخبرت عن نفسك، نحو غَزَوْتُ ورميْتُ؛ وإنما جعل المصنف الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة؛ لشدة اتصاله بالفعل، فكأنه يصير جزءًا من الفعل - والأطرفُ؛ لوقوع حرف العلة في طرفه.

إعلال الناقص المجرد:

قال: «فَالْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا كَغَزَا وَرَمَى وَعَصَا وَرَحَى».

أقول: تقلب الواو والياء في الثلاثى المجرد المعتل اللام الواوى واليائى ألفا، سواء كان اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا معلوما أو مجهولا، مجردًا أو مزيدا؛ إذا تحركتا لفظا كَغَزَا ورَمَى في الفعل المجرد، أَصْلُهما غَزَوَ ورَمَى، قُلبت الواو والياء ألفا لتحركهما لفظا وانفتاح ماقبلهما لفظا، وعصا ورحى في الاسم المجرد أصلهما عَصَوٌ ورَحَىٌ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، ثم حذفت الألف للساكنين بينه وبين التنوين، ولم يحذف التنوين؛ لدلالته على الصرف.

وإنما أورد المصنف أربعة أمثلة؛ لأن اثنين منها للفعل، واثنين منها للاسم، لِكُلِّ واحدٍ منهما اثنان: أحدهما واوى والآخر يائى.

إعلال الناقص المزيد واسم المفعول منه:

قال: «وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ كَأَعْطى وَاشْتَرَى وَاسْتَقْصَى، وَاسْمُ المَفْعُول كالْمُعْطى وَالْمُشْتَرَى وَالْمُستَقْصَى».

أقول: وكذلك تقلبان ألفا في الفعلِ الماضى الزائد على ثلاثة أحرف؛ إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، كأعطى واشترى واستقصى، واسم المفعول الزائدِ على ثلاثة أحرف؛ إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما، كالمعطَى وَالمُشترَى والمُسْتَقْصَى.

قال: «وَكَذَلِكَ، إِذَا لَم يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُضَارِعِ، كقولك: يُعْطَى ويُغْزَى ويُرْمَى»

أقول: وكذلك تقلبان ألفا في الفعل المضارع المعتل اللام الواوى واليائى المبنى للمفعول؛ سواء كان الفعل مجردا أو مزيدا؛ إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، نحو يُغْزَى وَيُرْمَى وَيُعْطَى ويُشْتَرى وَيُسْتَقْصى، أصلها يُغزَوُ وَ يُرمَيُ وَيُعطَوُ وَيُشْتَرىُ وَيُستَقْصَوُ، قلبت الواو والياء فيها ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

مواضع حذف اللام من ماضى الناقص وثبوتها:

قال: «وَأَمَّا الْمَاضِى فَتُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَال فَعَلُوا مُطْلَقًا، وَفِي مِثَال فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا، إِذَا انْفَتَحَ الْعَيْنُ، وَتَثْبُتُ فِى غَيْرِهَا، فَتَقُولُ: غَزَا غَزَوَا غَزَوْا، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ، غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا - وَرَمَى رَمَيَا رَمَوْا، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ، رَمَيْتَ رَمَيْتُما رَمَيْتُمْ، رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا - وَرَضِى رَضِيَا رَضُوا، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ، رَضِيتَ رَضِيتُما رَضِيتُمْ، رَضِيتِ رَضِيتُما رَضِيتُنَّ، رَضِيتُ رَضِينَا - وكذلك سَرُوَ سَرُوَا سرُوا»

أقول: لما فرغ من بيان الإعلال المشترك بين الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة شرع في الخاص للخاص بقوله «أما الماضى»

فنقول: الناقص إما فعل أواسم، والفعل إمَّا مجرد أو مزيد، والمجرد إما ماض أو مضارع، والماضى إما معلوم أو مجهول.

فأما المعلوم فتحذف اللام منه في مثل فعلوا من الجمع المذكر الغائب مطلقا: أي سواء كان واوا أوياء، وسواء كان عين فعله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، وفي مثال فعَلْتُ وفعَلَتَا؛ إذا انفتح العين فيهما؛ لأنه لو كان عين فعل كل واحد منهما مكسورا، نحو رَضِيَتْ رضِيتَا، أو مضموما نحو سرُوَتْ سرُوَتا لم تحذف منهما؛ لعدم موجب حذفها، وتثبت لام الفعل في غير الأمثلة التى ذكرنا حذفها منها.

وأنا أذكر أمثلة جميع ذلك مما حذف منها اللام ومما لم يحذف على سبيل التفصيل، كما ذكرها المصنف فأقول: غزا أصله غزَوَ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وغزَوَا جار على الأصل، وإنما لم تقلب الواو كما في غزا ألفا مع أنه متحرك وما قبله مفتوح؛ لأنه لو انقلبت الواو فيه ألفا لأدى إلى التقاء ساكنين هما الألفان: أحدهما الألف المنقلبة عن الواو، والآخَر ألف التثنية؛ فلا بد من حذف أحدهما، فإذا حذف أحدهما التبس التثنية بالمفرد ولم يتميز أحدهما عن الآخَر.

وغزَوْا أصله غزوُوا بواوين: أحدهما واو لام الفعل، والآخَر واو جماعة المذكرين- على وزن فعلوا - قلبت الواو الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالْتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو وواو الضمير، ثم حذفت الألف لأن الواو علامة الفاعِلِين؛ فحذفها مفوت للغرض.

وأصل غَزَتْ غَزَوَتْ - على وزن فَعَلَتْ - قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار غَزَاتْ، فالتقى ساكنان هما الألف المقلوبة وتاء التأنيث، ولا يمكن تحريك كل واحد منهما؛ لخروجهما عن وضعهما بسبب التحريك؛ فحذفت الألف للساكنين، ولا يمكن حذف التاء لزوال علامة التأنيث.

وأصل غزَتَا غزَوَتا - على وزن فَعَلَتا - قلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار غزاتا، ثم حذفت الألف لأمرين: أحدهما أن غزتا تثنية وهى فرع المفرد وقد حذفت من المفرد؛ فلو لم تحذف منها لزم مزية الفرع على الأصل. الثاني أن حركة تاء التأنيث في غَزَتَا عارضة بسبب الألف؛ لئلايلزم التقاء الساكنين، والحركة العارضة ليست معتدًا بها. ومن العرب من يقول: غزَاتَا بإثبات الألف.

وتثبت في غَزَوْن غزَوْتَ غزوْتُما غزَوْ تُم غَزوْتِ وغَزَوتُما غزَوْتُنَّ غزَوْتُ غزَوْنَا؛ لعدم موجب حذفها فيها.

وتقول في ماضى معتل اللام اليائى: رمَى، أصله رَمَيَ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ورَمَيَا على الأصل. وإنما لم تقلب الياء في رَمَيَا مع أن مقتضى قلبها موجود فيه وهو تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلتبس بالمفرد.

واصل رمَوْا رمَيُوا - على وزن فَعَلُوا - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفت الألف للساكنين؛ فصار رَمَوْا، ولايجوز حذف الواو؛ لزوال علامة الفاعِلين.

وأصل رمَتْ رَمَيَتْ، قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصار رَمَاتْ، فالتقى ساكنان، وهما الألف المقلوبة عن الياء وتاءُ التأنيث، ولا يمكن تحريك أحدهما؛ لأنه خروج عن وضعه، فخذفت الألف، ولايجوز حذف التاء؛ لأنها علامة التأنيث.

ورَمَتَا أصلها رَمَيَتَا - على وزن فَعَلَتا - قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها؛ فصار رماتا، ثم حذفت الألف؛ للدليل الذي ذكرناه في غَزَتَا؛ فاعتبر. ومن العرب من يقول: رَمَاتا بإثبات الألف.

ويثبت اللام في رمَيْنَ ورميتَ ورميتما وَرميتم، ورميتِ ورميتما ورميتُنَّ، ورميتُ ورمينا؛ لعدم موجب حذفها فيها.

وأصل رَضِيَ رَضِوَ؛ لأنه من الرضوان، وهو معتل اللام الواوى، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها، فصار رضى، ويثبت الياء فيه لعدم موجب حذفها منه. وأصل رَضِيَا رَضِوَا قلبت الواو ياء كذلك.

وأصل رضُوا رَضِيُوا، وأصله رضِوُوا بالواوين: الأولى واو لام الفعل، والثانية واو الضمير، قلبت الواو الأولى ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار رضِيُوا، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها؛ فحذفت الياء للساكنين من الياء والواو؛ فصار رَضُوا.

وأصل رضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ رَضِيتَ رَضِيتُما رِضيتم، رَضِيتِ رضيتُمَا رضيتُنَّ، رضيتُ رضينَا رَضِوَتْ رضِوَتا رضِوْن، رَضِوْت رضِوْتُما رضِوْتُم، رضِوْتِ رضِوْتُما رضِوْتُنَّ، رضِوْتُ رضِوْنَا، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها فيها، وتثبت الياء المنقلبة عن الواو فيها؛ لعدم موجب حذفها منها.

وَسَرُوَ سَرُوَا كلاهما على الأصل. وَسَرُوا أصله سَرُوُا بالواوين: إحداهما واو لام الفعل، والأخرى واو الضمير، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منه، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل وواو الضمير، ثم حذفت واو لام الفعل: لالتقاء الساكنين، دون واو الضمير؛ لأنه علامة الفاعِلين.

حركة عين الناقص إذا اتصلت واو الضمير بها:

قال: «وَإِنَّمَا فَتَحْتَ ما قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ في مِثَالِ غَزَوْا وَرَمَوْا وَضَمَمْتَ فِي رَضُوا وَسَرُوا؛ لِأَنَّ وَاوَ الضميرِ إِذَا اتَّصَلَ بالْفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ، فَإِنْ كَانَ ماقَبْلَهَا مَفْتُوحًا أُبْقِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا ضُمَّ، وَأَصْلُ رَضُوا رَضِيُوا نُقِلَتِ الْيَاءُ إِلَى الضَّادِ وَحُذِفَت الْيَاءُ».

أقول: هذا جواب عن دخل مقدر؛ تقديره إن واو الضمير كألفه، والألف تقتضي فتح ما قبلها؛ فتقتضي واوه ضم ماقبله أيضا، ومع هذا فتحتَ ماقبل واو الضمير في غزوا ورموا وضمَمْتَ في رضُوا وسرُوا.

أجاب عنه بأنه لايلزم من اقتضاء الألف الفتحةَ اقتضاءُ الواو الضمة؛ لأن الواو تتحقق بعد الفتحة كما تتحقق بعد الضمة بخلاف الألف؛ فإنه لا يتصور إلابعد الفتحة، ولهذا إن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فتح ماقبله أو ضم؛ لأنه إذا اتصل لزم التقاء الساكنين بينه وبين اللام، وسقط اللام، فإن انفتح ماقبلها أبقى على الفتحة؛ لتحققه بعد الفتحة، ولأن الأصل إبقاء الشيء على ما كان عليه، أولأن الواو والياء لما قلبتا فيهما ألفا وحذفت الألف أبقى ماقبل واو الضمير فيهما على الفتح، لتدل الفتحة على الألف المحذوف وإن انضم ماقبل واو الضمير نحو سَرُوا أبقى على الضم، لأن الأصل إبقاء الشيء على ما كان كما مر، ولأن واو لام الفعل لما حذفت منه أبقى ماقبل واو الضمير على الضمة؛ ليدل على الواو المحذوفة، وإن انكسر ماقبل واو الضمير؛ نحو رضُوا - أصله رضِيُوا- ضمَّ؛ لأنه لما استثقلت الضمة على الياء

نقلت إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها، وحذفت الياء؛ ليكون ماقبل واو الضمير مضموما؛ لعدم تحققه بعد الكسرة.

وذكره «بعد حذف اللام» بعد «الناقص» يستلزم حذف اللام قبل اتصاله، وليس كذلك؛ لأنه للساكنين، ولا ساكنين قبله، ولهذا لم يذكر في بعض النسخ. «وأصل رضُوا رضِيُوا إلى آخره»، وقد سبق كيفية إعلاله.

حكم آخر المضارع من الناقص:

قال: «وأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَسْكُنُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالأَلِفُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ، وَتُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ، وَتُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ، وَتَثْبُتُ الأَلِفُ».

أقول: لما فرغ المصنف من ماضى معتل اللام الواوى واليائى شرع في بحث المضارع المعتل اللام الواوى واليائى، فالمضارع إما معلوم أو مجهول.

فالمعلوم تقلب واوه وياؤه ألفا إن انفتح عينهُ، كيَرْضَى ويَخْشَى؛ فتكون لامه واوا أوياء أو ألفا، فتسكن الواو والياء والألف في المفردات الخمسة[1] حالة الرفع، لثقل الضمة عليها، والمراد من إسكانها تقدير حركتها الإعرابية، وإلا لزم تسكين الألف الساكن ويحذف في حالة الجزم، لكونها بمنزلة الحركة.

وتفتح الواو والياء في حالة النصب، لخفة الفتحة مع قبولهما الحركة. وتثبت الألف بحالها فيه؛ لعدم قبولها الحركة ولو كانت الفتحة أخف.

ما يسقطه الجازم من النونات

قال: «وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ المؤنث؛ فَتَقُولُ: لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوَا ولَمْ يَغْزُوا، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَرْمِيَا وَلَمْ يَرْمُوا، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضيَا وَلَمْ يَرْضُوا وَلَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يرْمِيَ وَلَنْ يَرْضى».

(1) الغائب والغائبة والمخاطب والمتكلم وحده والمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

أقول: إذا دخل الجازم أو الناصب على أمثلة الفعل المضارع المعتل اللام الواوى أو اليائى يَحْذِفان منها جميع النونات؛ لأنها بمنزلة الحركة الإعرابية، فكما يحذِف الجازمُ الحركةَ الإعرابية من الصحيح اللام يحذِف من المعتل اللام ما هو بمنزلة الحركة الإعرابية فيه.

وإنما يحذف الناصب النونات منها حملا للنصب على الجزم في الحذف، كما حمل النصب على الجر في الأسماء، إذ الجزم في الأفعال في مقابلة الجر في الأسماء؛ لأن الجزم مختص بالأفعال كما أن الجر مختص بالأسماء، فكما حمل النصب على الجر في الأسماء حمل النصب على الجزم في الأفعال، ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: 24] الأول مجزوم والثاني منصوب؛ إلا نون جمع المؤنث.

وإنما لم يَحْذف الجازمُ والناصبُ نونَ جمع المؤنث لأنهما لايؤثران إلا في الأمثلة الخمسة، وجمعه ليس منه؛ فتقول: لم يَغْزُ، أَصله يَغْزُو، فلما دخل عليه الجازم حذفت الواو؛ لأنها بمنزلة الحركة، فكما يحذِف الجازمُ الحركةَ من الصحيح اللام يحذف ما هو بمنزلتها من المعتل اللام كما سبق.

وأصل لم يَغْزُوَا ولم يَغْزُوا: يغزُوَان ويغزُون، فلما دخل عليهما الجازم حذفت منهما النون؛ لأنها بمنزلة الحركة الإعرابية في الصحيح كما مر.

وأصل لم يَرْمِ: يَرْمِى، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الياء للجزم.

وأصل لم يرميا: يرميان، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم.

وأصل لم يَرْضَ: يَرْضَى فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الألف للجزم. فصار لم يرض.

وأصل لم يرضَيَا: يرضَيَان، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم.

وأصل لن يغزو ولن يرمِى: يغزو ويرمى - بسكون الواو والياء - فلما دخل عليهما لن فتحت الواو والياء بعد أن كانتا ساكنين. ولن يرضى بإثبات الألف جارٍ على الأصل؛ إذ الألف ثابتة فيه قبل دخول لن عليه ولا يمكن تحريك الألف بالفتح؛ لأنها لاتحتمل الحركة.

مواضع ثبوت لام الناقص عند الجزم:

قال: «وَتَثْبُتُ لَامُ الْفِعْلِ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ».

أقول: وتثبت لام الفعل في فعل الاثنين واويا كان أو ياثيا؛ لأنه لو أعل لكان إعلاله إما بالقلب، أو بالحذف، أو بالإسكان. لاسبيل إلى الأول؛ لأن ألفه يوجب فتح ماقبله فلا يمكن القلب، ولا إلى الثاني؛ للساكنين ولا ساكنين ههنا، ولا إلى الثالث، لأنه للضمة أو الكسرة، وانتفاؤهما ههنا ظاهر، أو بالجزم وهو أيضا لم يمكن؛ لعدم تأثير الجازم في الوسط.

وكذلك تثبت في جماعة النساء، لعدم موجب إعلاله؛ لأنه لو أعل لكان إعلاله إما بقلب الواو والياء ألفا، أو بقلب أحدهما بالآخر، أو بالحذف، أو بالإسكان. لاسبيل إلى الأول؛ لأن شرط قلبهما ألفا تحركهما وانفتاح ماقبلهما لفظا أو حكما، وليس ههنا كذلك؛ لوجوب سكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لفظا. ولا إلى الثاني؛ لأن شرط قلب أحدهما بالآخر كون حركة ماقبله من جنس الآخَر مع سكونه، وههنا ليس كذلك. ولا إلى الثالث؛ لأنه للساكنين وانتفاؤه ظاهر، ولا إلى الرابع؛ لأنه ساكن، وتسكين الساكن محال.

مواضع حذف لام الناقص عند الجزم:

قال: «وَيُحْذَفُ مِنْ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَفِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، فَتَقُول: يغزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، أَغْزُو نَغْزُو».

أقول: ويحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور؛ لأنه مضموم فيه، فإن انفتح ما قبله وجب قلبه بالألف، فلزم التقاء ساكنين بينه وبين الضمير، وإلا نقلت ضمته إلى ما قبله لثقلها عليه بعد سلب حركته، فيلتقى ساكنان أيضا؛ فوجب حذفه، ومن فعل الواحدة المخاطبة؛ لأنه مكسور فيها، فإن انفتح ماقبله وجب قلبه بالألف؛ فيلزم التقاء ساكنين بينه وبين الضمير، وإلا نقلت حركته إلى ما قبله؛ فيلتقى ساكنان، فوجب الحذف للساكنين.

ولا يحذف الضمير؛ لأنه لمعنى وإبقاؤه أولى، ولأن اللام محل التغيير.

فإذا عرفت إعلاله مجملا فنبينه مفصلا فنقول: في المضارع المعتل اللام الواوى يغْزُو أصله يَغْزُوُ بضم الواو، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منه؛ فصار يغزو، ويغزوان جارٍ على الأصل. ويغزون أَصله يغزُوُون بالواوين استثقلت الضمة على الواو فحذفت منها؛ فالتقى ساكنان هما واوان: واو لام الفعل، وواو الضمير، فحذفت واو لام الفعل دون الضمير؛ لئلا تزول علامة الفَاعِلِين، وتغزو بإسكان الواو كما مر. وتغزُوان جار على الأصل، وكذا يغزون الذي هو جمع المؤنثة الغائبة.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله «ويثبت لام الفعل في فعل الاثنين وجماعة الإناث».

وَتغزُو بإسكان الواو، وتغزوان على الأصل. وتغزون إعلالُه كإعلان يغزُون، وقد بينا إعلاله فاعتبره. وأصل تغزين تغزُوِينَ استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل وياء الضمير؛ فحذفت الواو للساكنين فصار تَغْزِينَ. وتغزوان وتغزون كلاهما على الأصل، وأَغْزُو نَغْزُو بإسكان الواو فيهما.

والحاصل منه أن إعلاله في المفردات الخمسة بالإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الواو في الذكور والمخاطبة، والبواقى من المثنى والجمع مصونة عنه.

استواء الجمعين في الخطاب والغيبة في اللفظ دون التقدير:

قال: «واسْتَوَى فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي الْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ جَمِيعًا، وَاخْتَلَفَ التَّقْدِيرُ فَوَزْنُ الْمُذَكَّرِ يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ، وَوَزْنُ الْمُؤَنَّثِ يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ».

أقول: واستوى فيه، أي في باب يغزو لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعًا؛ لأنا نقول فيهما يغزون، لكن التقدير مختلف؛ لكون لام الذكور محذوفًا دون الإناث، ولكون الواو ضميرا والنون إعرابا في الذكور، والواو لاما والنون ضميرا في الإناث؛ فيكون وزن المذكر يَفْعُون وتفْعُون بالياء والتاء بحذف اللام، ووزن المؤنث يَفْعُلْنَ وتَفْعُلنَ بالياء والتاء بإثبات اللام.

الإعلال الذي يكون في مضارع الناقص اليائى :

قال: «وَتَقُولُ يَرْمِى يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ، تَرمِى تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ، تَرْمِى تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ، تَرْمِينَ تَرمِيَانِ تَرْمِينَ أَرْمِى نَرْمِى، وَأَصْلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ برَضُوا»

أقول: وإن كان المضارع المعتل اللام يائيا نحو يرمى يرميان، إلخ فإعلاله في المفردات الخمسة بالإسكان، وفى الأمثلة الخمسة بحذف الياء في الذكور والمخاطبة.

وأصل يَرمُونَ يرمِيُون ففعل به: أي بيرمون من الإعلال ما فعل برضُوا منه، وهو نقل حركة الياء فيهما إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها، وحذف الياء منهما؛ لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فيهما، وأصل ترْمُونَ تَرمِيُونَ فنقلت ضمة الياء إلى ماقبلها بعد سلب حركته [ثم حذفت الياء][1] لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فيها. وأصل ترمين ترمِيين، فحذفت كسرة الياء، ثم الياء للساكنين، والبواقى في المثنى والجمع المؤنث محفوظ عنه لما مر.

حكم الناقص المزيد إذا انكسر عينه

قال: «وهَكَذَا حُكْمُ مَا كانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُورًا كَيُهْدِى وَيُنَاجِى وَيَرتَجِى ويَنْبَرِى وَيَسْتَدْعِى وَيَرْعَوِى وَيَعْرَوْرِى».

أقول: وحكم المعتل اللام الواوى واليائى من غير الثلاثى المجرد مما كان ما قبل لامه مكسورا كحكم باب يرمى في الإعلال وعدمه واستواء لفظ الواحد المؤنث مع لفظ الجمع المؤنث في الخطاب واختلاف التقدير، كيُهْدِى يُهْدِيان يُهدُون تُهْدِين أهدَى أهدَيا اهدَوْا أهْدَت أهدَتَا أهْدَيْنَ أهْدَيْتَ إلى آخره، فإنه إفعال يأتى وإعلاله كإعلال يرمى؛ فلا حاجة إلى بيانه مفصلا؛ لكونه مبينا. وناجى يناجى - من المناجاة

(1) كانت عبارة الأصل هكذا: «وأصل ترمين ترميين فحذفت كسرة الياء منها لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فيهما» وأنت ترى أن هذا الكلام غير مستقيم؛ لأنه ليس في ترميين ساكنان هما الياء والواو، فضلا عن أنه سيتكلم عقب هذا عن ترمين، فرأيت جعلها على النحو الذي تراه بين القوسين لينتظم سياق الكلام ويؤدى المعنى الذي يصح أن يكون مرادا.

وهى المكالمة على سبيل الخفية - واويَّة، وإعلاله كإعلاله بعد قلب الواو ياء، فيكون له أصل قريب وبعيد، وارتجى يرتجى - من الارتجاء، وهو ضد اليأس - وَاوِيٌّ، انبرى ينبرِى - من الانبراء والاعتراض - يائى، وارعوى يرعوى - من الارعواء وهو الرجوع - وَاوِيٌّ. وأصل ارعَوَى ارعَوَوَ كاحْمَرَرَ فقلبت الثانية ياء لوقوعها فوق أربعة ولم يكن ما قبلها مضموما، ثم الياء ألفا، ولم يدغم الواو؛ لتقدم الإعلال على الإدغام؛ لكونه[1] أخف. واعرورى يعرورى من الاعروراء وهو ركوب الفرس وغيره عريانا - وَاوِيٌّ[2].

وأصل إهداء وارتجاء وانبراء وارعواء واعروراء إهْدَاى وارتْجاىٌ وانْبَرَاىٌ وارْعِواوٌ واعْرِوْرَاوٌ فقلبت الواو والياء همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة.

قال: «وَتَقُولُ: يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ تَرْضيَانِ تَرْضَيْنَ أَرْضَى نَرْضَى».

أقول: فإن كان ألِفًا فإن كان أصله واوا كما تقول يرضى يرضيان... إلخ، فإعلاله بالقلب والإسكان في المفردات الخمسة؛ لأن أصلها القريب أَرْضَوُ نَرْضَوُ والبعيد أَرْضَوُ نَرْضَوُ، فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ولم يكن ما قبلها مضموما، ثم الياء ألفا.

وإنما قلبت الواو التى وقعت رابعة فصاعدا ياء إذا لم ينضم ما قبلها لأن الواو الرابعة فصاعدا أَثقل من الياء الرابعة فصاعدا؛ فطلبوا الخفة بقلبها ياء.

---

(1) قد ذكر المؤلف أن أصل ارعوى ارعوو، ثم قلبت الواو الثانية ألفا للسبب الذي ذكره، ولكن يصح أن يسأل هنا لماذا لم تقلب الواو الأولى ألفا فيقال ارعاو؟ مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح، والجواب على هذا أن ذلك إذا صح جاء المضارع منه يرعاو - بضم الواو - وهو مرفوض في اللغة. أما تقدم الإعلال على الإدغام فلأن التخفيف بالإعلال أسهل منه بالإدغام ولأن الإعلال يتحقق بالحرف الواحد والإدغام لا يتحقق إلا بالحرفين.

(2) قد ذكر المؤلف أن أصل اعرورى الاعروراء وأنه واوى: أما أن أصله الاعروراء فمسلم على أنه الأصل الأول، ولابد أن ينقل إلى الاعريراء، لأن الواو قد وقعت ساكنة إثر كسرة فتقلب ياء، كما في الاعشيشاب، وأما أنه واوى ففيه نظر؛ لأن صاحب القاموس قد نبه على أنه يائى فضلا عن أنه قد ورد فيه عرى وعريان.

وإنما قلنا: ولم يكن ما قبلها مضموما؛ لأنه كان ما قبلها مضموما لامتنع قلبها ياء نحو يدعو ويغزو؛ فإن الواو فيهما رابعة، لكن لَمَّا كان ما قبلها مضموما لم تقلب ياء؛ لوِجْدَان المجانسة بين الواو والضمة.

وفي الأمثلة الخمسة بالقلب في المثنى؛ لأن لو أصل يرضيَان يَرْضَوَان، فقلبت الواو ياء ولم تقلب الياءُ ألفا - وَبالقلب وَالحذف في الجمع المذكر والواحدة المخاطبة؛ لأن أصل يَرْضَوْنَ القريب يَرْضَيُون والبعيد يَرْضَوونَ، فقلبت الواو ياء والياء ألفًا، فحذفت الألف للساكنين بينه وبين الضمير. وأصل ترضَيْنَ القريب ترضَينَ، والبعيد ترضَوين فقلبت الواو ياء وَالياء ألفًا وحذفت الألف للساكنين بينه وبين الضمير - وبالقلب في الجمع المؤنث لأن أصل يَرْضَيْنَ: يَرْضَوْنَ فقلبت الواو ياء.

وإن كان أصله يائيا نحو يخشى فإعلاله في المفردات الخمسة بالقلب والإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بالقلب والحذف في المذكَّرين والمخاطبة، وَالبواقي مصونة.

حكم الناقص المزيد إذا انفتح عينه:

قال: «وَهَكَذَا قِيَاسُ يَتَمَطَّى وَيَتَعَدَّى وَيَتَصَابَى وَيَتَعَالَى وَيَتَقَلْسَى وَيَتَصَدَّى، وَلَفْظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَة فِى الخِطَابِ كَلَفْظِ الجَمعِ المُؤَنَّثِ فِى بَابِ يَرمِى وَيَرْضَى، والتقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ تَفْعِينَ وَتفْعَيْنَ، وَوَزْنُ الجَمْعِ تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ».

أقول: حكم كل مَزِيد واوى أويائى يكون ما قبل لامه مفتوحًا كحكم باب يرضى، وإعلاله، نحو يتمَطَّى تمطِّيًا (تَفَعَّل وَاوِىّ) أي: يتبختر في المشى، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: 33]، وتصابى يتصابى تصابِيًا تَفَاعَل واوِىّ: أي يتمايل، من الصبو، وهو الميل، ويسمى الصبِيُّ صبيا لميله إلى ما لا يعنيه، ويتقلسى تقلسيا تَفَعْلَلَ وَاوِىّ: أي يلبس قلنسوة.

وأصل يَتَمَطَّى يَتَمَطَّوُ، وأصْلُ يَتَصَابى يَتَصَابَوُ، وأصل يَتَقَلْسَى يَتَقَلْسَيُ، قلبت الواو ياء في الأولين ثم الياء ألفا فيها؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع في باب يرمِى ويرضَى؛ لأنك تقول فيهما تَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ على

هيئة واحدة، ولكن التقدير مختلف؛ لأن لام الواحدة محذوف دون الجمع، ولأن الياء ضمير والنون إعراب في الواحدة، والياء لام والنون ضمير في الجمع؛ فيكون وزن الواحدة تَفْعِينَ وَتَفْعَيْنَ بحذف اللام منهما، ووزن الجمع تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْن بإثبات اللام فيهما.

إعلال الأمر من الناقص:

قال: «وَالأَمْرُ مِنهَا اُغْزُ اُغْزُوَا اُغْزُوا، اغْزِى اُغْزُوا اُغْزُونَ، اِرْمِ اِرْمِيَا ارْمُوا، اِرْمِى اِرْمِيَا اِرْمِين، اِرْضَ اِرْضَيَا اِرْضَوْا، اِرْضِى اِرْضَيَا اِرْضَيْن».

أقول: حكم الأمر المأخوذ من المضارع المعتل اللام كحكم المضارع المجزوم من المعتل اللام في الإعلال وعدمه؛ فتحذف لام الفعل من الأمر حيث تحذف في المضارع المجزوم، وتثبت لام الفعل في الأمر حيث تثبت في المضارع المجزوم؛ فتقول في الأمر المأخوذ من الأمثلة المذكورة اغْزُ وارْمِ وارْضَ إلى آخره بحذف حرف المضارعة منها وزيادة همزة الوصل في أولها، وحذف اللامِ من المفرد المذكر؛ لكونه بمنزلة الحركة[1]، والنونِ من غيره إلا نون جمع المؤنث؛ لأن حذفها يجعله في حكم المجزوم، وجمعُه مبنى فلم يكن في حكمه.

عود لام الأمر من الناقص عند التأكيد:

قال: «وَإِذا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ نُونُ التَّأْكِيدِ أُعِيدَت اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ فَقُلْتَ اغْزوَنَّ وَارْمِيَنَّ وَارضَيَنَّ».

---

(1) يريد أن الألف والواو والياء بمنزلة الحركات، وقد قالوا عنها إنها حركات مشبعة؛ لأنها إنما تنشأ من امتداد الصوت الذي كان للحركة التى قبلها، ولما كانت بمنزلة الحركات في الحرف الصحيح، ونحن نحذف الحركات التى في آخر المضارع الصحيح المجزوم، حذفت في المضارع المعتل، وحيث إن الأمر مقتطع منه وفي حكمه، فيلزم حذفها من الأمر.

أقول: إذا أدخلت نون التأكيد في الأمر أعيدت اللام المحذوفة في المفرد المذكر؛ لخروجه عن حكم المجزوم بالتأكيد؛ فقلت اغزُوَنَّ وارمِيَنَّ وارْضَينَّ بإثبات اللام فيها كلها.

بناء اسم الفاعل من الناقص:

قال: «واسْمُ الْفَاعِلِ مِنْها غَازٍ غَازِيَانِ غَازُون غازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ وَغَوَازٍ»

أقول: هذا إشارة إلى كيفية بناء اسم الفاعل من المعتل اللام الواوى واليائى وكيفية إعلاله من الأمثلة المذكورة؛ فتقول في بناء اسم الفاعل من غزا يغزو: غازٍ، أصله غازِوٌ؛ لأنه من الغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازِىٌ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم الياء، لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين؛ فحذفت الياء دون التنوين؛ لأنه إنما زيد ليدل على صرف الكلمة؛ فحذفه مخل بالغرض.

وأصل غازِيان غازِوَانِ، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها، ولم يعتد بالألف والنون؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة. غازُون أصله غازِوُون بالواوين: أحدهما واو لام الفعل والآخَر واو الضمير، قلبت الواو الأولى ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها، ولم يعتد بواو ونون الجمع؛ لأنهما زائدتان على أصل البنية؛ فصار غازِيُون، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها؛ فالتقى ساكنان: الياء والضمير، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين؛ فصار غازُون. غازِيَةٌ أصلها غازِوَة، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولا يعتد بتاء التأنيث؛ لأنها زائدة على أصل الكلمة. غازِيتان أصله غازِوتَان، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولم يعتد بالتاء والألف والنون، لأنهن زائدات على أصل الكلمة. غازيات أصلها غازِوَات قلبت الواوياء لتطرفها وانكسار ماقبلها، ولم يعتد بالتاء والألف والنون، لأنهن زائدات على أصل الكلمة. غازيات أصلها غازِوَات قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها، ولا يعتد بالألف والتاء؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة، وأصل غَوَازٍ غَوَازِىُ بغير تنوين

بعد قلب الواو ياء مثل نواصر، حذفت الضمة من الياء للثقل، ثم حذفت الياء؛ لأنه أثقل من المفرد، كقوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 3] وأتى بالتنوين ليكون إما عوضا عن الياء المحذوفة أو عن إعلال الياء بالسكون، ولم يقلب الواو في غَوَازٍ ألفا مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح، بناء على أنها لو قلبت ألفا لالتقى ساكنان، فلا بد من حذف أحدهما؛ فبقي غاز فالتبس صيغة الجمع التي هو غَوَازٍ بالمفرد الذي هو غازٍ.

قال: «وَكَذَلِكَ رَامٍ وَرَاضٍ»

أقول: وحكم بناء اسم الفاعل من رَمَى يرمِي وَرَضِيَ يَرْضَى وكيفية إعلاله كحكم بناء اسم الفاعل من غزا يغزو وكيفية إعلاله؛ فرامٍ اسمُ فاعل من رمى يرمي، أصله رامِيٌ -على وزن فاعل- استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها؛ فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين؛ فحذفت الياء دون التنوين، لما سبق. وَراضٍ اسم فاعل من رضِيَ يرْضَى، أصله راضيٌ وأصله راضِوٌ، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبها، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها؛ فالتقى ساكنان الياء والتنوين؛ فحذفت الياء دون التنوين؛ لما مر، وقس عليه راميان رامُون رامية راميتان وَروامٍ، وراضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض.

قال: «وَأَصْلُ غَازٍ غَازِوٌ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا كَمَا قُلِبَتْ في غُزِيَ، ثم قَالوا غَازِيَةٌ للمؤنَّثِ فَرْعِ المُذَكَّرِ وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ».

أقول: أصل غازٍ غَازِوٌ - على وزن فَاعِل - قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

قوله «كما قُلِبَتْ في غُزِيَ» أي: قلبت الواو ياء في غازٍ لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قلبت الواو ياء في غُزِيَ لتطرفها وانكسار ماقبلها.

فإن قيل: لو كان قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها لما قلبت في غازية للمفرد المؤنث، لعدم تطرفها ولَو انكسر ماقبلها؛ إذ علة قلب الواو ياء شيئان: أحدهما كون

الواو متطرفة، والآخر كون ما قبلها مكسورا، وقد انتفى في غَازِوَةٌ الأول، فانتفى علة قلبها إياها؛ إذ انتفاء الكل بانتفاء جزئه.

قلنا: لا نسلم عدم تطرفها؛ لأن التاء طارئة؛ فلا عبرة لها، وإن سلم أنها معتبرة فالقلب واجب؛ لأن المؤنث فرع المذكر وفى المذكر تقلب، فلو لم تقلب في المؤنث لزم مزية الفرع على الأصل.

بناء اسم المفعول من الناقص:

قال: «وَتَقُولُ فِي المَفْعُولِ مِنَ الْوَاوِيِّ: مَغْزُوٌّ، وَمِنَ اليَائِيِّ مَرْمِيٌّ، تَقْلِبُ وَاوَهُ يَاءً وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِى كَلِمَةٍ والْأُولى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ».

أقول: إذا أردت أن تبنى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الناقص الواوى أو اليائى فتقول في اسم المفعول المأخوذ من الواوى: مَغْزُوّ، أَصله مَغْزُووٌ بواوين: الأولى واو المفعول، والثانية واو لام الفعل، أدغمت الواو الأولى في الثانية. وتقول في اسم المفعول المأخوذ من اليائى: مَرْمِيٌّ، أصله مَرْمُويٌ، اجتمعت الواو الياء، والسابقة منهما ساكنة، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار مَرْمِيٌّ.

بناء فعول وفعيل من الناقص:

قال: «وَتَقُولُ فِى فَعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ: عدُوٌّ، ومِنَ الْيَائِيِّ بَغِيّ، وَفِى فَعِيل مِنَ الْوَاوِيِّ صَبِيّ، وَمِنَ الْيَائِيِّ شَرِيّ».

أقول: إذا أردت أن تبنى اسم الفاعل للمبالغة مما كان لامُه واوا أو ياء على صيغة فَعُول أو فَعيل فتقول في فعول من الواو: عدو، أصله عَدُووٌ بواوين: الأولى واو فعول، والثانية واو لام الفعل، أدغمت الواو الأولى في الثانية.

وتقول في فعول من اليائى: بَغِىّ - من بَغَى يَبْغى - أصله بَغُوىٌ؛ لأنه من البُغْيَة وهى الحاجة، وفي التنزيل ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: 28] اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار بَغُيًّا، ثم أبدلت ضمة العين كسرة للمناسبة؛فصار بَغِيًّا.

والدليل على أن البَغِىَّ في الآية فَعُول لا فَعِيل هو أنه لو كان فعيلا لأنث مع المؤنث؛ لأنه بمعنى الفاعل، والفعيل إذا كان بمعنى الفاعل أنث مع المؤنث، وبَغِيٌّ لم يؤنث، فدل على أنه فعول ، لأن فعولا إذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وتقول في فعيل من الواوى: صَبِىّ، أصله صَبَيِوٌ - من صَبَا يصْبُو - أي: مال - على زنة فَعِيل - وهو الغلام، اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. وإنما سمى الصبى صبيا لميله إلى ما لا يعنيه.

وتقول في فعيل من اليائى: شَرِىٌّ، أصله شَرِيىٌ بياءين، أدغمت ياء فعيل في الياء التى هى لام الفعل، فصار شَرِيًا. يقال: شَرَيْتَ الشيء؛ إذا بعته وإذا اشتريته أيضًا؛ فهو من الأضداد، وفي التنزيل ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: 20] أي: باعوه[1].

إعلال لام الناقص من المزيد:

قال: «وَالْمزِيدُ فِيهِ تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ إِذَا وَقَعَت رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَكُنْ مَاقَبْلَهَا مَضْمُومًا قُلِبَتْ يَاءً، فَتَقُولُ: أَعْطَى يُعْطِى واعْتَدَى يَعْتَدِى واسْتَرْشى يَسْتَرْشِى، وتقول مع الضمير: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا».

(1) قد عرفت مما سبق أن المؤلف - رحمه الله- يتكلم في فعيل الذي هو بمعنى فاعل، وإذا نظرت إلى قوله: «يقال: شريت إلخ» علمت أنه قد ذكر شريا ليمثل به لفعيل بمعنى مفعول وشرى -بوزن فعيل- بمعنى مفعول لم يستعمل في كلام العرب فيما أعلم، ومثله ليس قياسيا على الراجح، فضلا عن أنه في معرض التمثيل لفعيل بمعنى فاعل، وعلى ذلك كان الأولى به أن يقول: يقال: شرى الفرس يشرى: أي أسرع فهو شرِىّ (بتشديد الياء مع كسر الراء) أي: مسرع، وحينئذ يكون قد مثل به لفعيل بمعنى فاعل وهو موضع بحثه، وقد سلك السعد -رحمه الله- هذا المسلك فكان موافقا لما ورد عن أعلام اللغة.

أقول: والمزيد فيه إما ماض أو مضارع، وكل واحد منهما إما معلوم أو مجهول، والكل كالمجرد: في الإعلال بالقلب والحذف والإسكان؛ إلا أنه تقلب واوه ياء إن لم يُضَم ما قبله؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الواو ياء؛ لأن الكلمة إذا زادت على ثلاثة ثقلت؛ والواو أثقل من الياء فقلبت؛ ليندفع به ثقلها، ولم تقلب بالألف وإن كان أخف من الياء، لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك؛ لأن الألف المبدل مقدر بحركة؛ وما قبله لا يقدر بها[1].

فتقول: أعطى أعطَيَا أَعْطَوْا أَعطَتْ أعطَتَا.

ففي الأمثلة الساكنة بالقلب والحذف وفي المفرد المؤنث ومثناه والجمع المذكر؛ لأن أصلها القريب أعطيتْ أعطيَتَا أعطَيُوا والبعيد اعطَوَت اعطوَتا اعطوُوا؛ فقلبت الواو ياء والياء ألفا، وحذفت الألف للساكنين. وبالقلب في المفرد المذكر ومثناه لأن أصله أعطوَ أعطوَا، فقلبت الواو ياء فيهما والياء ألفا في المفرد.

وتقول: يعطى يعطيان إلخ في الأمثلة الساكنة المضارعة بالقلب والحذف والإسكان: أما القلب والإسكان ففى المفرد مذكرًا كان أو مؤنثا نحو يُعْطِى، أصله القريب يعطِيُ والبعيد يعطِوُ؛ فقلبت الواو ياء ثم أسكنت الياء، وأما القلب والحذف ففى الجمع المذكر مطلقا ومفرد المؤنثة المخاطبة يُعْطُون تُعْطِين، أصلهما القريب يُعْطِيُونَ، تَعْطِيِينَ، والبعيد يُعْطِوُون، تُعْطِوِينَ فقلبت الواو ياء فيهما، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين بينه وبين واو الجمع المذكر، وحذفت عن الياء الكسرة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين ياء الضمير في المخاطبة، وبالقلب في غيره ياء؛ فيكون إعلاله بأنواعه الثلاثة.

وأمثلته اعتدَى يَعْتدِى من العدو، واسترْشَى يسترْشى من الرِّشوة[2]، والأمثلة الساكنة الماضية والمضارعة منها كأمثلة أعطى ويعطى.

---

(1) أي لأن ما قبل ضمير الرفع المتحرك: يجب أن يكون ساكنا؛ فلا يصح أن يكون متحركا ولا مقدرا بحركة، لئلا تجتمع أربع حركات في كلمة واحدة.

(2) يقال: استرشى في حكمه؛ إذا طلب الرشوة عليه، ويقال: استرشى الفصيل؛ إذا طلب الرضاع، والرشوة تضم فيها الراء وتكسر.

وتقول في الأمثلة المتحركة: أي مع الضمير المرفوع المتحرك: أعطيت واعتديت واسترشيت إلى أعطينا واعتدينا واسترشينا، أصلها اعطَوْتُ واعتدَوْت واسترْشَوْت إلى آخره، فقلبت الواو ياء.

وكذلك تقلب الواو ياء في ماضى معتل اللام الواوى إذا اتصل به الضمير المتكلم، نحو تغازينا وتراجينا، أصلهما تغازونا وتراجونا، قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها فيهما رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما، وإن ضم ما قبل الواو لم تقلب؛ للمنافاة بين الياء والضمة نحو يغزو ويعدو.

تعريف اللفيف وتقسيمه

قال: «الرَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الْعَينِ وَاللَّامِ: وَيُقالُ لَهُ اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ، فتقول شَوَى يَشْوِى شَيًّا مِثْل رَمى يَرْمِى رَمْيًا».

أقول: النوع الرابع من المعتلات معتل العين واللام، وهو ما كان عين فعله ولام فعله حرفى علة، ويقال له اللفيف المقرون، لالتقاء حرفى علةٍ فيه على سبيل المقارنة.

واللفيف فَعِيل بمعنى الملفوف، والملفوفُ المضمومُ، ومنه اللِّفافة[1]، وكل واحد منهما إما واو كقُوَّة أوياء كحيَّة أو هما واو وياء كشيٍّ أو ياء وواو وهو منتف، وحَيَوَانٌ أصله حييان؛ فبقيت ثلاثة[2].

---

(1) اللفافة - بالكسر - ما يلف على الرِّجل وغيرها، والجمع اللفائف.

(2) يريد بقوله: «وحيوان أصله حييان» رفع اعتراض قد يرد على قوله «أو ياء وواو وهو منتف» حاصله كيف تدعى انتفاء ماعينه ياء ولامه واو مع وجود كلمة حيوان؟ فأجاب بأن حيوانا أصله حييان، فقلبت الياء التى هى لام الفعل واوًا استكراهًا لتوالى الياءين لتختلف الحركات، وهذا الرأى الذي ذكره المؤلف هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الحيوان غير مبدل الواو وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل، فهو مصدر لم يؤخذ منه فعل، وحمله على فوظ الميت: أي موته حيث لم يؤخذ منه فعل. ولكن أبا على لم يرتض هذا من أبى عثمان محتجا عليه بأن القياس مع الفارق؛ لأن فوظا لا مانع منه؛ إذ يكثر في كلام العرب الكلمات التى عينها حرف علة وفاؤها ولامها صحيحان كفوت وصوم ونوم وموت: أما ماعينه ياء ولامه واو فلا يوجد في كلامهم، فحمله الحيوان على فوظ خطأ،=

ما يعل من حروف اللفيف المقرون:

ولا يعتل عينها كما يعتل لامها، لأن الأصل عدمه، فلو أعللنا لزم كثرة المخالفة.

وإنما لم يعكس لأن اللام محل التغيير فهو أولى به، وهو فَعَلَ يَفْعِل وفعِل يفعَل على ما علمت، فإن كان. فَعَل يفعِل؛ نحو شوى يشوى شيا فإعلاله مثل إعلال رَمَى يَرْمِى رميا بالقلب والحذف والإسكان كما بيناه، وأصل شيًّا شَوْيًا، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار شيًّا.

إعلال نحو قوى من اللفيف:

قال: «وَقَوِىَ يَقْوَى قُوَّةً وَرَوِى يَرْوَى رَيًّا، مثل رضِىَ يَرْضَى رِضًا، فهو رَيَّان وَامْرَأة رَيَّا، مثل عَطْشَان وَعَطْشَى».

أقول: وإن كان فعِلَ يفعَل نحو قوى يقوى قوة وَرَوِى يَرْوَى رَيًّا فإعلاله مثل إعلال رضى يرضى؛ بل الأولى أن يقال قَوِيَ يَقْوَى كرضى يرضى، لأنه واوى فيكون له أصل قريب وبعيد، وروِىَ يروَى كخَشِىَ يَخْشَى؛ لأنه يائيٌّ وبيانه ظاهر.

وأصل قوَّة قوْوَة بواوين ساكن ومتحرك أدغمت الواو الأولى في الثانية فصار قوة.

ولقائل أن يقول: لماذا قلبوا الواو الثانية في قوِىَ ياء وفى يقْوَى ألفا ولم يدغموا الواو الأولى في الثانية فيهما كما أدغموا الواو الأولى في الثانية في قوة، ومقتضى الإدغام فيهما متحقق كما أن مقتضى الإعلال متحقق فيهما، فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الإدغام؟ مع أن الإدغام مفيد للتخفيف، كما أن الإعلال مفيد له.

ويمكن أن يجاب عنه بأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام، لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه، وذلك ظاهر مدرك بالضرورة؛ فالمصير إلى ترجيح جانب الإعلال أولى من المصير إلى ترجيح جانب الإدغام.

=لأنه شبه ما لا يوجد في كلامهم بما يوجد. وقوله «فبقيت ثلاثة» يريد الصور الثلاثة التى تكونت من أن كلا من العين واللام واو أوياء أو العين واو واللام ياء.

وأصل رَيًّا رَوْيا اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار رَيًّا، وتجيء الصفة المشبهة من رَوِى يَرْوَى للمذكر على وزن فَعْلان كرَيَّان، وهو ضد العطشان أصله رَوْيان، اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصاريَّان، وللمؤنث على وزن فَعْلَى كَرِيًّا وهو ضد عَطْشى. تقول: رجل ريان وامرأة ريَّا، أصله رَوْيا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار رَيًّا.

قوله: «مثل عطشان وعطشى» أي: ريَّان صفة مشبهة موضوعة للمذكر على وزن فَعْلان؛ وريَّا صفة مشبهة موضوعة للمؤنث على وزن فَعْلى مثل عطشان وعَطْشَى فإنهما أيضا صفتان مشبهتان موضوعتان للمذكر والمؤنث على وزن فعلان وفعلى.

قال: «وأَرْوَى كأَعْطَى».

أقول: وإذا نقل روى إلى باب الإفعال صار أرْوَى، وإعلاله كإعلال أعطى بعد قلب واو أعطى ياء.

فإن قيل: لِمَ لمْ تنقل حركة الواو إلى الراء في أرْوَى ثم قلبت الواو ألفا كما قلبت في أجاب.

قلنا: لو قلبت الواو فيه ألفا لالتقى ساكنان وهما الألفان: أحدهما الألف المنقلبة عن الواو، والآخر المنقلبة عن الياء، فلابد من حذف أحدهما، فصار أرى؛ فيؤدى إلى اللبس وتوالى الإعلالين، وهما غير جائزين.

خلاف العلماء في حي وحيوان:

قال: «وَحَيِيَ كَرَضِيَ، وَحَيَّ يَحيا حيَاة فهو حيٌّ وَحَيًّا وَحَيِيَا فَهُمَا حَيَّان، وحَيُّوا وحيُوا فهم أحياء، ويجوز حَيُوا بالتخفيف كرضُوا، وَاحْيَ كارْضَ».

أقول: اعلم أنهم اختلفوا في حِيِيَ يَحَيِيَ في أن عينه ولامه ياءان، أو عينه ولامه واوان، فذهب بعضهم إلى أن عين فعله ولام فعله ياآن، فعلى هذا حي جار على الأصل.

وذهب بعضهم إلى أن عين فعله ياءٌ ولام فعله واو فعلى هذا أصل حَيِيَ حَيِوَ قلبت الواوياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

ومنع بأنه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو، ورد بأنه شهادة نفى لاتسمع وبأنه جاء حيَوَان؛ فقد وجد في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو.

فإن قيل: التمسك بالحيوان في مجيء ماعينه ياء ولامه واو ضعيف، لأن أصل الحيوان حييان بالياءين، قلبت الياء الثانية واوا لاستكراههم توالى الياءين.

قلنا: لو كان أصله حييان وقلبت الياء الثانية فيه واوا كما ذكرتم للزم قلب الثقيل إلى ما هو أثقل منه؛ إذ الواو أثقل من الياء وهو مناف للحكمة؛ لأنه يؤدى إلى الثقل بسبب قلبها إياها[1].

ولقائل: أن يقول لو كان أصل حيوان حيَيَان بالياءين المفتوحتين فلا بد من قلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلب الياء الأولى أيضا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها أو إدغام الياء الأولى في الثانية، لتحقق شرائط وجوب الإدغام فيه.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يقلبوا الياءين فيه ألفا ولم يدغموا الأولى في الثانية، لئلا يؤدى إلى اللبس وتوالى الإعلالين.

فاعلم أن للعرب في حَيِيَ لغتين: إحداهما بإثبات الياءين من غير القلب والإدغام، وإنما لم يقلبوا الأولى فيه ألفا مع أنها متحركة وماقبلها مفتوح؛ لأنهم لو قلبو الياء ألفا لصارحاى؛ فيؤدى إلى اللبس، وإنما لم يدغموا الأولى في الثانية؛ لأن القياس في إدغام المضارع إدغامُ ماضيه؛ لأنه مقيس عليه؛ لأصالته؛ فلا يكون فيه ما ليس فيه، وهو ههنا بتحريك الياء المتطرفة بالضم، وهو ممتنع للثقل؛ فيمتنع الإدغام في ماضيه حملا للماضى على المضارع.

قلنا: لا نسلم ذلك القياس، وإن سلم فلا يرد؛ لأنه مشروط بوجود شرطه في المضارع، وهو لم يبق ههنا؛ لأنه إذا أعل قبل إدغامه - لتقدمه على الإدغام - لم يبق فيه مثلان، فلا يمتنع الإدغام في ماضيه.

فتقول على اللغة الأولى: حَيِى حَيِيَا حَيُوا، مثل رَضِى رَضِيَا رَضُوا، وأصل حَيُوا حَيِيُوا كَرَضِيُوا، استثقلت الضمة على الياء التى هى لام الكلمة، قفلت إلى ماقبلها؛

(1) كأن صنيع المؤلف هنا يشير إلى ترجيحه أن كلمة حيوان ليس أصلها حييان بل أصلها حيوان كما ذهب إليه عثمان فيما تقدم (ص 142 هـ 2) مع أن صنيعه فيما تقدم في (ص 142) يشعر بعكس ما يشير إليه ما هنا ولعله عاد فرجح رأى أبى عثمان.

فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير؛ فحذفت الياء فبقى حيوا. وتقول على الثانية: حَيَّ حَيّا حَيُّوا من غير حذف شيء، مثل عضّ عضًّا عضُّوا، وتقول في مضارع كلتا اللغتين يحيا من غير إدغام؛ لتقدم الإعلال على الإدغام.

وأصل حَيوْة حيية - على وزن فَعْلة - نقلت حركة الياء الثانية إلى الأولى، وقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار حياة، ثم أبدلت الواو من الألف في الخط كما أبدلت الواو من الألف في الصلوة والزكوة في الخط لذلك اتباعا لخط المصحف، كما ذكر في علم الخط، ولم يدغم لئلا يلتبس بالصفة المشبهة للمؤنث نحو حيّة حَيَّتان حيات.

«قوله فهو حيٌّ» أي تجيء الصفة المشبهة من حيَّ يحيُّ لرجل واحد فهو حيٌّ ولرجلين فهما حيَّان ولرجال فهم أحْيَاء، والأمر منه احْيَ كارض.

واعلم أن متن الكتاب من قوله «وحَيِيَ كرضى إلى قوله ويجوز حيُوا بالتخفيف» لف ونشر لايخفى على المتأمل.

إعلال حيى إذا نقلت للإفعال والمفاعلة والاستفعال:

قال: «وَأحْيا يُحْيِي إحْيَاء، وَحَايا يُحَايِي مُحَايَاة، وَاسْتَحيا يَسْتَحْيِي اسْتِحْيَاء، وَالأَمْرُ اسْتَحْيِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ، اسْتَحى يَسْتَحِي اسْتِحْيَاء، وَالأَمْرُ اسْتَحْيِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ، اسْتَحى يَسْتَحِي والْأَمْرُ اسْتَحِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ كما قالوا: لا أدْرِ في لَا أَدْرِى».

أقول: إذا انقلت حيى إلى باب الإفعال قلت: أَحْيا يُحيى إحياء وإلى المفاعلة حَايَا يحايى وإلى الاستفعال استحيا يستحي بإعلال اللام في الماضى والمضارع وغيره، كما في أعْطَى يُعْطى، وإثبات العين.

ومنهم من يقول استحَى يستحِى استحِ بحذف العين بعد نقل حركته إلى الفاء وإعلال اللام بمقتضى القياس، وذلك لكثرة الاستعمال؛ كما قالوا: لا أدْرِ وأصله لا أدْرِى: بحذف اللام لكثرة الاستعمال، فيكون له أصل قريب وبعيد.

اللفيف المفروق وحكمه:

قال: «وَالْخَامِسُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ لَهُ اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ، فتقول: وَقى كَرَمَى، يَقِى يَقِيَانِ يَقُون، وفي الأمر: قِ؛ فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِد، وَيَلْزَمُهُ الْهاءُ فِى الْوَقْفِ».

أقول: النوع الخامس من أنواع المعتل المعتلُّ الفاء واللام ويقال له: اللفيف المفروق لافتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح وكل واحد منهما إما واو: وهو منتف، وإما ياء كَيَدِيْت، أي: أنْعَمتُ، وإما واو وياء كوفيت، وأما عكسه فمنتف أيضا فبقى اثنان من أربعة؛ فيكون باعتبار الفاء من المثال، وباعتبار اللام من الناقص؛ فإن كان مضارعه يفعِل بكسر العين، نحو وقى يق؛ فيكون حكمه باعتبار الفاء كحكم وعد يعد، وباعتبار اللام كرمى يرمى، فتقول: وقي يقى بحذف الواو التى هى الفاء من المضارع؛ لوقوعها بين ياء وكسرة.

كما حذفوها من يعد، فهو وَاقٍ وذاك مَوْقِى، كرامٍ وَمَرْمِىٌّ، والأمر منه يجىء عَلَى حرف واحد كـ (قِ) فحينئذ يلزمها الهاء عند الوقف؛ لأنه لو أسكن لزم الابتداءُ بالساكن وإلا لزم الوقف بالمتحرك، وهو ممتنع؛ فلزم الهاءُ ليبدأ به ويوقف على الهاءِ، وزيادة الهاء في غير المفرد المذكر جائزة لإظهار المد.

حكم لام اللفيف المفروق إذا أكد

قال: «وَتَقُولُ في تَأْكِيدِهِ قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ».

أقول: إذا أدخلت نون التأكيد على الأمر أعيدت اللام المحذوفة في المفرد المذكر للمجزوم، فتقول قِيَنَّ برد المحذوف؛ لأن حذفه لكونه في حكم المجزوم، فإذا أكد زال حكمه.

إعلال اللفيف المفروق المفتوح عين مضارعه:

قال: «وَوَجِيَ يَوْجَى كَرَضِيَ يَرْضَى إيجَ كارْضَ» أقول: وإن كان يَفْعَل بالفتح نحو وجِيَ يوجَى[1] فيكون إعلاله كإعلال رضى يرضى وقد علمت كيفية إعلاله من قبل، وتقول في أمره إيجَ، أصله اوْجَ قلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ماقبلها.

اللفيف المقرون:

قال: «والسادِسُ: الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ: كَيَيَن، وَذَلِكَ في اسْمِ الْمَكانِ، وَيَوْمٍ وَوَيْلٍ، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ».

أقول: النوع السادس من أنواع المعتل معتلُّ الفاء والعين، ويسمى هذا النوع من المعتلات باللفيف المقرون؛ لاقتران حرفى العلة: أي اجتماعهما فيه على سبيل الاقتران، وذلك إمايا‌ء كيين في اسم مكان[2] أوواو كأوَّل في قولٍ[3]، أو ياء وواو؛ نحو يوم لاسم الزمان، أو عكسه نحو ويل لاسم واد في جهنم أو اسم لصوت من أصابته المصيبة.

ولايبنى من هذه الأمثلة المذكورة فعل؛ لئلا يلزم فيه توالى الإعلالين في طرف واحد؛ لأن فاء فعله وعين فعله حرفا علة، فيؤدى إلى توالى الإعلالين من طرف واحد في كلمة واحدة.

لكن قد يقال: هو واقع في كلامهم نحو يرى وترين.

والأصوب أن يقال: إنما لم يبن منها الفعل في السعة وإن جاء الفعل وأخواته في ضرورة الشعر كقوله:

---

(1) الوجى - بوزن الفرح - الحفى أو أشد منه. وجى كرضى، وجى: فهو وج ووجيء، وهى وجياء.

(2) قال في القاموس: يين محركة: عين أو واد بين ضاحك وضويحك. ثم قال فى مادة (ضحك) وضويحك وضاحك، جبلان في أسفل الفرش. ثم قال فى مادة (فرش) الفرش: واد بين عميس الحمائم وصخيرات اليمامة نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال أيضا: بلدة بين بغداد والحلة.

(3) إنما كان أول من اللفيف المقرون لأن أصله وول، اجتمع واوان متحركان في أول الكلمة، ونظرًا إلى ثقل ذلك طرحت حركة الواو الأولى ثم أدغمت في الثانية ثم أتى بالهمزة لإمكان النطق فوزنها أفعل، وقال بعضهم: إن أصل أول أوأل فالعين همزة لاواو ثم قلبت هذه الهمزة واوا ثم أدغمت الواو في الواو ووزنها على هذا أفعل أيضا. وقال بعضهم: إنه على وزن فوعل وعلى ذلك لا تكون فاؤه واوًا بل همزة فلا يكون من اللفيف.

فـمـا وَالَ ولَا واحَ وَلَا وَاسَ أبـو هِـنْـد

فما وال من الويل، ولا واح من الويح، ولاواس من الويس[1]، وكل واحد منها معتل الفاء والعين.

اللفيف المقرون من جهتين:

قال: «والسَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّام، وَيُقَالُ لَهُ: اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ، وَذَلك نحْو وَاو ويَاء لاسْمَيِ الحرفين» أقول: القسم السابع من أنواع المعتل ما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة، ويقال له: اللفيف المقرون من جهتين، وذلك نحو واو وياء.

وأَصل ياء «يَ يَ يَ»، قلبت الياء المتوسطة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالى الياءات في كلمة واحدة، والقياس قلب الياء الأخيرة؛ لأنها لام الفعل، والتغيير بها أنسب؛ لأنها محل العوارض والتغييرات؛ لكن القياس ههنا مهجور؛ لأنها لو قلبت ألفا فالياء المتوسطة أيضًا متحركة وماقبلها مفتوح، فلا بد من قلبها ألفا أيضا؛ فيؤدى إلى اجتماع الألفين، بخلاف ما لو قلبت الياء المتوسطة ألفا، فإنه لايلزم توالى الإعلالين واجتماع الألفين.

وأصل الواو «وَوَوَ» قلبت الواو المتوسطة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالى الواوات في كلمة واحدة، والقياس قلب الواو التى هى لام الفعل؛ إلا أن القياس مهجور؛ لما مر في الياء، ولا يبنى منهما الفعل؛ لأنهما اسما حرفين، وليسا بمصدرين حتى يبنى منهما الفعل.

---

(1) قال ابن جماعة: هذا الشعر مصنوع، ثم قال: قال أبو حيان «وما أنشدوه من قوله:

تَـوَيْـلُ إِذْ مَـلأْتُ يَـدِي وَكَـفِّـي وَ كَـانَـتْ لَا تُـعَـلَّـلُ بِـالـقَـلِـيـلِ

شاذ نادر»

المهموز وحكمه

قال: «فَصْلٌ حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ؛ لأن الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ، لكِنَّها قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ»

أقول: الفصل الثالث فصل المهموز، وهو ما أحد أصوله همزة سواء بقيت بحالها كيسأل، أو قلبت كسَالَ، أو حذفت كسَلْ،

أنواعه المقلية سبعة كأنواع المعتل لكن لما ثقل تعددها بقى مهموز الفاء والعين واللام، وحكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح؛ لأن الهمزة حرف صحيح، فيكون في حكمة لكنها قد تخفف بالحذف والقلب بالألف أو الياء أو بين بين، وهو جعلها بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها إذا وقعت غير الأول، بخلاف الصحيح فإنه لا يخفف أصلا.

فقوله «لكنها قد تخفف» فارق بينها وبين الحرف الصحيح بعد أن اشتركا في الحكم، وقوله «لأنها حرف شديد من أقصى الحلق» تعليل لتخفيف الهمزة، واللامُ في «لأنها» متعلقة بـ«تُخَفَّفُ» أي إنما تخفف الهمزة لأنها حرف شديد من أسفل الحلق، وهى أدخل حروف الحلق وأبعدها مخرجا فاستُثْقل النطقُ بها فلهذا جُوِّز التخفيف لما فيه من نوع تسهيل النطق وضرب من الاستحسان، وهى لغة قريش وكثير من الحجازيين، وبنوتميم لايخففونها قياسا على سائر الحروف الحلقية، وأما إذا وقعت أولا على أي حركة فلا تخفيف فيها نحو أحمد وإبراهيم وأُحد؛ لأنها لو خففت فإنما تخفف بالحذف أو بالقلب أو بين بين. لاسبيل إلى الأول؛ لاختلاف صيغة الكلمة. ولا إلى الثانى؛ لأنها تصير إلى حرف ساكن؛ ولا إلى الثالث؛ لأنها إذا جعلت بين بين قربت إلى الساكن والقريب إليه كهو، ولتخفيفها كحروف العلة أُلْحقَتْ بها في خلو سلامة السالم عنها.

ويعلم من تشبيه المهموز بالصحيح أنه ليس بصحيح، وإلالزم تشبيه الشيء بنفسه ومن قوله «لأنها حرف صحيح» أنه صحيح فيتناقضان.

إعلال الفاء من أمر المهموز:

قال: «فَتَقُولُ أَمَلَ يأْمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ أومِلْ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ واوًا؛ لِأَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ بِجِنْسِ مَا قبلها، كآمن وَأُومِنَ وَإِيمانًا».

أقول: إذا بينا أن حكم المهموز حكم الحرف الصحيح، فحكم أَمَلَ يأْمُل في الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول حكم نصر ينصر، وأومُلْ من تأمل أصله أُؤمُل قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار أومل.

قوله «لأن الهمزتين» هذا تعليل لقوله أومل؛ لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية بجنس حركة ماقبلها، فإن كانت حركة ماقبلها فتحة وجب قلبها بالألف، وذلك نحو آمن معلومًا وَأُومِنَ مجهولا وإيمانا مصدرا وأصلها أَأْمَنَ أُؤْمِنَ إئْمانا، فقلبت الساكنة بحركة ماقبلها.

وإنما قال: «وجب قلب الهمزة الثانية بجنس حركة ما قبلها» لأن الهمزة ثقيلة ويزيد إذا اجتمعتا؛ فوجب قلب الثانية بجنس حركة ما قبلها دفعا للثقل وإنما قيد وجوب التخفيف بكون اجتماعهما في كلمة واحدة لأنه، لو اجتمعتا في كلمتين لم يجب التخفيف المذكور، بل يجوز تحقيقهما وتخفيف ثانيتهما بقلبها بجنس حركة ما قبلها كقوله تعالى ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: 18]، وكقول ذى الرمة:

يَاظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ

وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[1]

(1) يروى هذا البيت بالجيم المضمومة فالمكسورة، وبالجيمين المفتوحتين، وبالحاءين المضمومة فالمكسورة. الوعساء: رملة لينة، وجلاجل: موضع بعينه. والنقا: الكثيب من الرمل، وقد أراد المبالغة في شدة الشبه بين الظبية والمرأة حتى التبستا عليه فسأل سؤال شاك - والشاهد في البيت على ما احتج له المؤلف أن همزة الاستفهام لما لقيت همزة الضمير سهلت تكون همزة الضمير، لأنه قد همزة الاستفهام كلمة فتكون الهمزة الثانية في كلمة أخرى: ولكن سيبويه وغيره رووا بدل «أأنت» آأنت ، وحينئذ يكون بين الهمزتين ألف مزيدة كراهية التقاء الهمزتين.

ذلك أن اجتماعهما وإن كان يستلزم الثقل؛ أيضا إلا أن الحاصل باجتماعهما في كلمتين لم يبلغ مبلغ الثقل الحاصل باجتماعهما في كلمة فلا يجب التخفيف:

وإنما قيد وجوب التخفيف بكون ثانيتهما ساكنة لأنه لو كانت متحركة لم يجب التخفيف، كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: 16] وكقوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:6] بإثبات الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة وإن وقع الثقل.

فإن قيل: وإذا كانت الهمزة الساكنة ثقيلة فالهمزة إذا كانت متحركة أولى بأن تكون ثقيلة؛ إذ الحرف مع الحركة أثقل من الحرف بدونها، فهي أولى بالتخفيف، فما وجه اشتراط المصنف أن تكون الهمزة الثانية ساكنة في وجوب تخفيفها.

قلنا: وجه اشتراط المصنف هو أن تغيير الحرف بدون الحركة أسهل من تغييره معها؛ فلهذا المعنى قيد وجوب التخفيف بكون الهمزة الثانية ساكنة:

عود الهمزة الثانية لحذف الأولى:

قال: «فَإِنْ كانَتِ الأولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ ماقَبْلَهَا».

أقول: متى اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة والأولى منهما همزة وصل والثانية همزة أصلية وقلبت الهمزة الثانية إما ألفا أوواوا أوياء وأسقطت همزة الوصل في الدرج تعود الهمزة الثانية الأصلية إلى الهمزة إذا كان ما قبلها مفتوحا كقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: 71] وأصله إئتنا فقلبت الثانية ياء ثم وصلت بـ «إلى الهدى» فسقطت الوصلية ورجعت الأصلية؛ لأن العلة الموجبة لقلبها اجتماعهما في كلمة، فلما أسقطت همزة الوصل في الدرج فقد زالت العلة، فتعود إلى أصلها كما كانت.

وإنما قيد عود الهمزة بكون ما قبلها مفتوحا لأن الفتحة أخف الحركات، والهمزة ثقيلة؛ ليكون خفة ما قبلها في مقابلة ثقلها ليحصل الاعتدال، بخلاف مالو كان ما قبل الهمزة مضموما أو مكسورا فإنه لم تعد الهمزة[1]؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان والهمزة أيضا ثقيلة؛ فلو أعيدت الهمزة إلى ما كانت عليه قبل القلب لأدى إلى الثقل.

---

(1) ادعاؤه أن الهمزة لا تعود في هاتين الحالتين يعوزه الدليل، بل ينقضه الواقع؛ إذ قد قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾، وقد قال أيضا: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾.

فإن قيل: هذا منقوض بقوله: يا زيدنا مُلْ لعدم عود الأصلية إلى أصلها في الوصل.

قلنا: عادت ثم قلبت جوازًا.

حذف الهمزة من خُذْ وكُلْ ومُرْ:

قال: «وَحذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ خُذْ وَكُلْ وَمُرْ».

أقول: لو وجب قلب الثانية بحركة ماقبلها عند اجتماعهما في كلمة لقلبت في الأمر المأخوذ من تأخذ وتأكل وتأمر؛ لاجتماعهما؛ لأنه إذا أخذ الأمر منها صار أُؤْخُذ أُؤْكُلُ أُؤْمُرْ، وكان القياس أن يقال: أُوخذ أُوكل أومر بقلب الهمزة الثانية فيها واوا؛ لسكونها وانضمام ماقبلها، فلما لم تقلب علم أنه لم يجب.

قلت: القياس هو القلب، لكنه لما كثر الأمر منها استعمالا حذفوا الهمزة الأصلية تخفيفا، ثم حذفوا الوصلية، لعدم الحاجة إليها؛ لتحرك أول الكلمة، وفي التنزيل ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[التوبة: 103] ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون:51] وفي الحديث (**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بالصلوة**) وهذا شاذ لايقاس عليه؛ فلا يقال في الأمر من أمَل يأمُلُ مُلْ بل يقال فيه أومُلْ.

عود همزة مر:

قال: «وَقَدْ يَجِيءُ مُرْ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ كَقَوْله تَعَالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه:132]

أقول: ويجيء مُرْ على الأصل خاصة عند الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه:132]. ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: 16] برد الهمزة الأصلية دون خذ و كل؛ فإن الهمزة الأصلية فيهما لم تعد عند سقوط همزة الوصل في الدرج؛ إذ حذف الهمزتين من خذ وكل لازم سواء كانا في الوصل أو في حال الابتداء، وحذفهما في مُرْ غير لازم، سواء كانا في حالة الوصل أو في حالة الابتداء؛ فيجوز فيه رد الهمزة الوصلية المحذوفة في حال الوصل دون رد همزة خذ وكل فيها.

ولقائل أن يقول: لم حكموا بوجوب حذف الهمزتين من خذ وكل في حالة الوصل والابتداء معا ولم يحكموا بحذفهما من مر مع أنها من باب واحد.

ويمكن أن يجاب عنه بأن خذ وكل أكثر استعمالا من مر في كلامهم، بدليل الاستقراء، بخلاف مر؛ فإنه وإن كان كثير الاستعمال أيضا لكن لايبلغ في كثرة الاستعمال مبلغ خذ وكل؛ فحكموا بوجوب حذف الهمزتين منهما دون مرر وما للتخفيف.

حكم مهموز الفاء بالنسبة لمتصرفاته :

قال: «وَأَزَرَ يَأْزِرُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ كضَرَبَ يَضْرِبُ إيزِرْ».

أقول: وحكم مهموز الفاء؛ نحو أزرَ يأزِر ومهموز اللام مثل هنَأَ يَهْنِئ كحكم صحيح الفاء واللام من غير المهموز؛ نحو ضَرَب يضرب في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية، وإيزِرْ أمر من تأزِر، أصله إئزِر، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فصار ايزِرْ.

قال: «وَأَدُبَ يأدُبُ ككَرُمَ يكْرُم أُودُب».

أقول: وحكم مهموز الفاء مثل أدُب يأدُبُ كحكم صحيح الفاء غير المهموز، نحو كرُم يكْرُم في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية، والأمر منه أُودُبْ، أصله أؤْدُبْ قلبت الهمزة الثانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وأدُب الرجل إذا حصل له الْأَدَبُ، وَأَدَبَ الرجل؛ إذا أضاف ودعا إلى المأدبة: أي المائدة.

حكم مهموز العين :

قال: «وَسَأَلَ يَسْئَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ اسْئَلَ».

أقول: وحكم مهموز العين نحو: سأل يسئل كحكم غير مهموز العين من الصحيح، نحو منع يمنع والأمر منه: اسْئَل على وزن افْعَلْ.

قال: «وَيَجُوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ».

أقول: هذه لغة أخرى وهى تخفيف الهمزة فيها، نحو سَالَ يسَال سل، فسَال أصله سأل قلبت الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ويسَالُ أصله يسْأل كيَمْنَع، نقلت حركة الهمزة إلى السين ثم قلبت الهمزة ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، والأمر منه على هذه اللغة سَلْ، حذف منه حرف المضارعة ثم حذفت حركة

اللام للجزم فصار سال؛ فالتقى ساكنان، وهما الألف واللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ فصار سَلْ، وفي التنزيل ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: 211].

حكم مهموز الفاء أو اللام من الأجوف:

قال: (وآبَ يَؤُوب وَشَاء يَشُوء كَصَانَ يَصونُ»

أقول: وحكم مهموز الفاء ومهموز اللام من الأجوف كآب ويؤوب من الأوب وهو الرجوع وساء يسوء من السوء كحكم صحيح الفاء واللام من الأجوف غير مهموزهما في تصاريفه الاسمية والفعلية، نحو صان يصون، وقد عرفت إعلال عين فعل صان يصون فقس عليه كيفية إعلال عين آب يؤوب وساء يسوء.

فتقول: آب وساء أصلهما أوَبَ وَسَوَأَ كما أن أصل صان صَوَنَ، قلبت الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آب وساء، وأصل يؤوب ويسوء يَؤْوُبُ وَيَسْوُء.

حكم مهموز اللام من الأجوف اليائى

قال: «وَجاءَ يَجِيءُ كَكَالَ يَكِيلُ».

أقول: وحكم الأجوف اليائى مهموز اللام نحو جاء يجيء كحكم الأجوف اليائى الصحيح اللام غير مهموزها، نحو كال يكيل، وأصل جاء وكال جَيَأ وكَيَلَ، قلبت الياء فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وأصل يجيء ويكيل يَجْيِيءُ وَيَكْيِلُ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها؛ فصار يجِيء ويكِيل.

إعلال نحو جاء ووزنه عند سيبويه والخليل:

قال: «فَهُوَ سَاء وَجَاء».

أقول: «فهو ساءٍ وجاءٍ» هما اسما فاعل من ساء يسوء وجاء يجيء وأصلهما ساوئ وجايئ؛ بهمزة بعد واو وياء عند سيبويه والخليل بلا خلاف.

ثم قال سيبويه: قلبتا همزة كما في صائن وبائع، ثم الهمزة الثانية ياء؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها، ثم أُعِلَّا كقاضٍ.

[وقال الخليل: نقلت العين إلى موضع اللام، واللام إلى موضع العين فقيل: سائى[1] وجائى، ثم أُعِلَّا إعلال قاض][2] وإلا لزم كثرة الإعلال.

قلنا: الإعلال على القياس ولو كثر، بخلاف النَّقْل فإنه على خلافه ولو قل، فيكون وزنهما فاع عند سيبويه وقالٍ عند الخليل.

قال: «وَأَسَا يَأْسُو كَدَعَا يَدْعُو، وَأَتَى يَأتى كَرَمَى يَرْمِى، وَالأمر ايتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تِ؛ تَشْبِيهًا بِخُذْ».

أقول: وحكم مهموز الفاء من الناقص الواوى نحو أسا يأسو كحكم صحيح الفاء غير المهموز من الناقص الواوى؛ نحو دَعَا يَدْعُو، وأصل أَسَا أَسَوَ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل يأسو يأسُوُ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منها.

وحكم مهموز الفاء من الناقص اليائى؛ نحوأتى يأتى كحكم رمى يرمى، وقد عرفت كيفية إعلاله، وإيت أمر من تأتى، أصله إئْتِ فقلبت الثانية ياء، ومنهم من يقول: في المأخوذ من تأتى: تِ؛ بحذف الهمزة الثانية تخفيفا، تشبيها بخُذ وكُلْ، ثم استغنى عن همزة الوصل؛ فحذفت همزة الوصل استغناء عنها؛ فصارت على حرف واحد، وإنما شبهوه بخذ في الإعلال لافى كونه على حرف واحد.

حكم مهموز العين من نحو وأى

قال: «ووأَى يئى إِ كوَقَى يَقِى قِ»

أقول: حكم مهموز العين الذى هو معتل الفاء الواويُّ والناقص اليائى مثل وأى يئي إِ- من الوَأْى وهو الوعد - كحكم معتل الفاء الواويِّ والناقص اليائى من غير مهموز العين؛ كوقى يقى ق، وإعلاله كاعلاله و «إ» أمر من تَئِ. حذف حرف المضارعة، وحذفت الياء للجزم، فصار على حرف واحد كقِ.

---

(1) لم تصر عند الخليل سائى من أول الأمر لأنك تعرف أنها واوية، فلابد من أن يكون أصلها بعد النقل المذكور سائو، ثم قلبت الواو ياء وجوبا لتطرفها إثر كسرة، وليس بلازم هنا السكون؛ لأن التطرف بعد الكسر كاف في وجوب القلب.

(2) هذه العبارة التى بين القوسين أثبتها وإن كانت لم توجد بالأصول التى بين يدى؛ لأن الكلام بدونها لا يكون صحيحا، وهى التى تكمل قولى الإمامين.

حكم مهموز العين من نحو نأى:

قال: «ونَأَى يَنْأَى كرعَى يَرْعَى».

أقول: وحكم مهموز العين من الناقص اليائى من باب فَعَل يفعَل بفتح العين في الماضى والمضارع نحو نَأى يَنْأَى - من النأى وهو الإبعاد - كحكم الناقص غير المهموز من ذلك الباب، مثل رعى يرعى، وإعلاله كإعلاله، والأمر منه أْنأَ كَارْع، حذف منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة، ثم حذفت الألف للجزم فصار انْأَ.

إعلال رأى وتصاريفه:

قال: «وَكَذَا قِيَاسُ رأَى يَرَى؛ لكِنَّ الْعَربَ قَد اجتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ؛ فَقَالُوا: يرى يَرَيَانِ يرَوْن، تَرَى تَرَيَانِ يَرَيْنَ، ترَى ترَيان ترَوْن، تَرَيْنَ ترَيَان ترَيْنَ، أَرَى نَرَى، واتفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ، لِكنَّ وَزْنَ الوَاحِدَة تَفَيْنَ وَوَزْنَ الْجَمْع تَفَلْنَ».

أقول: وحكم رأى يرى كحكم نأى ينأى في الإعلال؛ إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة من مضارعه؛ لكثرة الاستعمال، دون مضارع نأى، فقالوا: يرى، وأصله يرْأَىُ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها، ثم حذفت للتخفيف، ثم قلبت الياء، ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وأصل ترَوْن ترْأَيُون؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة؛ لما مر، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، هما الألفُ المنقلبة عن الياء وواوُ الضمير، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ فصار ترَوْن.

وأصل ترَيْنَ تَرْأَيِينَ، وقد سبق بيان كيفية إعلاله في بحث نون التأكيد، والأمثلة الباقية ظاهرة، وقد استوى في خطاب المؤنث لفظ الواحدة ولفظ الجمع بعد الإعلال وتخفيف الهمزة؛ لكن تقديرها مختلف؛ فوزن الواحدة المخاطبة تَفَيْن؛ لأن عينه ولامه محذوفان، ووزن الجمع تَفَلْنَ، لأن عينه محذوف وفاؤه ولامه مثبتان.

طريق بناء الأمر من رأى:

قال: «وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ: عَلَى الْأَصْلِ ارْأَ كَارْعَ وَعَلَى الْحَذْفِ: رَ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، فتقول: رَهْ رَيَا رَوا رَىْ رَيَا رَيْنَ، وبالتأكيد: رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رِينَّ رَيَانِّ رَيْنَان».

أقول: إن أردت أن تبنى الأمر من رأى يرى فلا يخلو من أن تبنى قبل حذف الهمزة منه أو بعد حذفها؛ فإن بنيتها قبل حذفها، قلت: ارْأ على وزن افْعَ بإثبات عينه كارْعَ، وإن بنيتها منه بعد حذف الهمزة قلت: رَ بحرف واحد، فـ «ر» أمر من ترى حذف منه حرف المضارعة، وحذفت اللام للجزم فصار، على حرف واحد؛ فحينئذ يلزم إلحاق هاء السكت عند الوقف؛ لأن «رَ» لو سكن لزم الابتداء بالساكن، وإلا لزم الوقف على المتحرك؛ فيلزم الهاء، ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد، وإذا أُدْخِلَتْ نون التأكيد على الأمر المأخوذ من ترى أعيدت اللام المحذوفة في المفرد المذكر، فتقول: رَيَنَّ بإعادة اللام المحذوفة.

بناء اسمى الفاعل والمفعول من رأى:

قال: «فهو رَاءٍ رائِيَانِ رَاءُون كرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ، وَذَاكَ مَرْئِيٌّ كَمرْعِيٍّ».

أقول: اسم الفاعل من رأى يرى يجيء للمذكر على وزن فاعٍ نحو رَاءٍ، أصله رَائِيٌ على وزن فاعِلٍ - استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وأصل رَاءُون رائيون كراعيون، استثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها، ثم حذفت؛ لاجتماع الساكنين.

وتقول في اسم المفعول منه: مَرْئِيٌّ كَمْرعِيٍّ، وأصله مَرْؤُويٌ، اجتمعت الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية، ثم أبدلت الضمة كسرة للمناسبة.

إعلال الأفعال من رأى:

قال: (وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضًا فَتَقُولُ أَرَى يُرِى إِرَاءَةً وَإِرَاءً وَإِرَايَةً).

أقول: وإذا بنيت أَفْعَل من رأى يرى حذفت عينه من مضارعه كما يحذف من مجرده؛ لكثرة استعماله أيضا، وكذا يحذف من ماضيه؛ لأنه أثقل من المجرد؛ لكثرة حروفه؛ فناسب فيه زيادة تخفيف، وإذا بنيته من نأى لا تحذف عينه كما لا تحذف من مجرده؛ لعدم كثرته؛ فيكون بناء أفعل المأخوذ من أخواته من مهموز العين أيضا، كما في المجرد فتقول في المذكر أرى يُرى، وأصله أَرْأَى يُرْئِى؛ فنقلت حركة العين في الماضى والمضارع وحذفت. وأصل إراءً وإراءَة وإراية ارآيا كإكرام، نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها، وحذفت الهمزة تخفيفا؛ فصار إرايا قلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة؛ فصار إراء، وإراءة إن عوضت العين بالتاء، وإراية إن عوضت قبل قلبه همزة فصار إراية؛ فلا تقلب الياء؛ لعدم تطرفها؛ للتاء؛ فيكون مصدره مستعملا على ثلاثة أوجه: بياء وتاء بعد الألف، أو همزة وتاء بعده، أو همزة.

بناء اسم الفاعل والمفعول من يُرِي بوزن يُكرم

قال: «فَهُوَ مُرٍ مَرِيَانِ مُرُونَ، وأَرَتْ فَهِيَ مُرِيَةٌ مُرِيتَانِ مُرِيَاتٌ، وَذَاكَ مُرًى مُرَيَانُ مُرَوْنَ مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ، وَالأَمْرُ مِنْهُ أَرِ أَرِيَا أَرُوا أَرِى أَرِيَا أَرِين، وَبِالتَّأْكِيدِ أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ، والنَّهْى لِلْحَاضِرِ لَاتُرِ لَاتُرِيَا لَا تُرُوا لَا تُرِى لَا تُرِيَا لَاتُرِينَ، وَبِالتَّأْكِيدِ لَاتُرِيَنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرُنَّ لَا تُرِنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرِينَانِّ».

أقول: إذا أردت أن تبنى اسم الفاعل من أرى يُرِى فتقول في اسم الفاعل منه للمذكر: مُرٍ، أصله مُرْئِىٌ - على وزن مُفْعِل - نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ثم أعل كقاض فصار مُرٍ - على وزن مُفٍ - : مُرِيَان، أصله مُرْئِيَانِ: مُرُون أصله مُرْئِيُونَ - على وزن مُفْعِلُونَ - نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفا؛ فبقى مُرِيُون، استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ فالتقى ساكنان هما الياء والواو؛ فحذفت الياء دون الواو؛ لأن الواو ضمير الفاعل فحذفها مفوِّتٌ للمقصود فبقى مُرُونَ.

وأَرَت فعل ماض للغائبة المفردة، أصلها أرْأَيَتْ - على وزن أفْعَلَتْ - نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا؛ فصار أَرَيَتْ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار أرات، فالتقى ساكنان: هما الألف والتاء فحذفت الألف، فصار أَرَتْ.

وفي اسم الفاعل للمؤنث: مُرِيَةٌ، أصلها مُرْئِيَةٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة فصار مُرِيَة، مريتان مريات، أصلهما مُرْئِيَتَان مُرْئِيَات.

وتقول في اسم المفعول منه للمذكر: مُرًى، أصله مُرْأَىٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: هما الألف والتنوين، فحذفت الألف فصار مُرًى: مُرَيَان، أصله مُرْأَيان، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة، فصار مُرَيَانِ: مُرَوْن، أصله مرْأَيُون - على وزن مُفْعَلُون - نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفا، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها؛ فالتقى ساكنان هما الألف وواو الضمير، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ فصار مُرَوْنَ.

وللمؤنث: مُرَاةٌ، وأصلها مُرْأَيَةٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها، وحذفت الهمزة، ثم قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت مُرَاة: مراتان، أصلها مُرْأَيَتَانِ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة فبقى مُرَيَتَان، قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار مُرَاتَان: مُرَيات أصلها مُرْأَيات، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة، فبقى مُرَيَاتٌ، وإنما لم تقلب الياء فيها ألفا مع أن علة قلبها متحققة فيه، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها، لئلا يلتبس الجمع بالمفرد المؤنث.

وتقول: في الأمر منه للمذكر: أَرِ، وللمؤنث أرِى، فإذا أدخلت عليه نون التأكيد قلت للمذكر: أَرِيَنَّ بإعادة اللام وللمؤنث أرِنَّ من غير إعادة اللام. وتقول في النهى: لا تُرِ للمذكر، وللمؤنث: لا تُرِى، وبالتأكيد: لَا تُرِيَنَّ بإعادة اللام للمذكر، ولَا تُرِنَّ من غير إعادة اللام للمؤنث.

إعلال افتعل من الأجوف والناقص المهموزى الفاء

قال: «وَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ المهْمُوز الْفَاءِ: ايتَالَ كاخْتَارَ وايتَلَى كاقْتَضَى».

أقول: إذا نقل فَعَل من الأجوف المهموز الفاء أو الناقص المهموز الفاء إلى باب الافتعال فحكمه حكم الأجوف الناقص من باب الافتعال في الإعلال، وذلك نحو ايتال - من الْأَوْل، وهو الرجوع - أصله إئْتَوَلَ، قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قبلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قلبت الياء في اختار ألفا.

وإيتَلى - من الألْوِ وهو التقصير - أصله ائتلو قلبت الهمزة الثانية ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها؛ ثم قلبت الواو في اقتضى ألفا.

بناء اسمى الزمان والمكان من صحيح اللام

قال: «فصل في بِنَاءِ اسْمَي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ: فتقول مِنْ يَفْعِل - بِكَسْرِ الْعَيْنِ : عَلَى مَفْعِل مَكْسُورِ الْعَيْنِ كالمجْلِسِ والمَنْبِتِ، وَمِنْ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا-: عَلَى مَفْعَل - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - كالمذْهَبِ والْمَقْتَلِ وَالْمَشْرَبِ والمقَام، وَشَذَّ المَسْجِد وَالْمَشْرِق وَالْمَغرِب وَالْمسْقِط وَالْمَطْلِع والْمَجْزِر والْمَفْرِق وَالْمرفِق والمسْكِن والمَنْسِك والمَنْبِتُ والمَسْقط، وَحُكِيَ الْفَتْحُ في بَعْضِهَا وَأُجيزَ فِي كُلِّهَا».

أقول: هذا الفصل في بيان كيفية بناء اسمى الزمان والمكان من الفعل.

اعلم أن المصنف لم يذكر تعريف كل واحد من اسمى الزمان والمكان، وشرع في بيان كيفية بنائهما فينبغى أن يذكر تعريف كل واحد من اسمى الزمان والمكان أولا، ليعثر المبتدئ على حقيقتهما، ثم يذكر كيفية بنائهما، وأنا أذكر تعريف كل واحد منهما أولا، ثم أشرع في بيان كيفية بنائهما،فأقول:

اعلم أن اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقا: أي من غير تقييد بشخص أو زمان، فإذا قلت مخرَج فمعناه مَوْضِع الخروج المطلق، أو زمان الخروج المطلق.

وإذا عرفت تعريفهما فاعلم أن الفعل الذي تريد أن تبنى منه الزمان والمكان لا يخلو من أن يكون ثلاثيا مجردًا أو غيره، فإذا كان ثلاثيا مجردًا فلا يخلو من أن يكون معتل الفاء واللام أولا، فإن كان ثلاثيا مجردا ولم يكن معتل الفاء واللام؛ سواء كان معتل العين أو لا، فلا يخلو من أن يكون عين مضارع ذلك الفعل مكسورا أو مفتوحا أو مضموما.

فإن كان مكسورا نحو جلس يجلِس وبات يبِيت فاسم الزمان والمكان منه على وزن مَفْعِل بزيادة الميم في موضع حرف المضارعة وكسر العين كالمجلِس وهو موضع الجلوس، والمبيت، وهو موضع البيتوتة، وأصل المبيت مَبْيِت - على وزن مَفْعِل - نقلت كسرة الياء لثقلها عليها إلى ما قبلها فصار مبِيت، وإنمَا أوردهما ليعلم أنه يبنى من الصحيح والأجوف.

وإنما اختصت الميم باسمى الزمان والمكان من بين سائر الحروف الزوائد؛ لاختصاصها باسم المفعول نحو مُكْرَم، وكِلَا الزمان والمكان مفعول فيه، لوقوع الفعل فيهما، ولهذا المعنى خص الميم بالزيادة لاسمى الزمان والمكان، وإنما حركت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعه، فناسب أن تحرك بحركته.

وإنما كسرت العين فيهما لتوافق حركة عين اسم الزمان والمكان حركة عين المضارع.

وإن كان مفتوحا أو مضموما فاسم الزمان والمكان منهما على وزن مفعَلٍ كالمذهب، وهو موضع الذهاب - من ذهب يذهب - والمقتل، وهو موضع القتل، من قتل يقتُل - والمشرَب، وهو موضع الشرب، من شَرِب يشْرَبُ والمَقَام، وهو موضع القيام من قام يقوم، وأصل المَقَام مَقْوَم نقلت حركة الواو إلى ماقبلها، وقلبت الواو ألفا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها الآن؛ فصارَ مقام.

وإنما فتح فيما يكون عين مضارعه مفتوحًا، للموافقة بين الحركتين. وإنما اختير الفتح فيما يكون عين مضارعه مضموما ولم يختر فيه الموافقه؛ لعدم مجيء المَفْعُل بضم العين في كلامهم؛ إلا بالهاء نحو مَكْرُمَة ومَقْبرة وَمَشْرُقة على الشذوذ[1] فعدلوا عن المفعُل - بضم العين - إلى المفعَل - بفتحها - لخفة الفتحة، وشذ المسجد وهو بيت مبنى للعبادة سواء سجد فيه أو لم يسجد[2] والمشرق لموضع الشروق، والمغْرِب لموضع الغروب، والمطْلِع لموضع الطلوع، والمجزر لموضع تجزر فيه الإبل، والمفرِق لموضع يفرق فيه الشعر وسط الرأس، والمرْفِق لموضع يحصل فيه الرفق والألفة، والمسكِن لموضع يسكن فيه، والمنبت لموضع ينبت فيه النبات، والمسْقِط لموضع يسقط فيه شيء من شيء، والمنسِك لموضع يتعبد فيه، وشذوذها لكسر عينها مع ضم مأخذها، وَحُكِيَ الفتح في بعض هذه الأسماء من المنسك والمسكن والمطلع والمرفق؛ وقد جوزوا الفتح في جميع هذه الأسماء كلها ولو لم يسمع؛ لكونه على القياس.

بناء اسمَى الزمان والمكان من معتل الفاء:

قال: «هذَا إِذَا كانَ الْفِعْلُ صحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ وأما غيره فَمِنَ الْمُعْتَلِّ الفاء مكسورٌ أبدا، كالمَوْعِد والْمَوْضِع وَالمَوْسِم وَالموْجِل، ومن المعتل اللام مفتوح أبدا كالْمَرْمى والمَغْزَى وَالمَأْوَى، وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى يَعْضِهَا تَاءُ التَّأنِيثِ، كَالْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَ المَشْرَقَة وشَذَّ المَقْبُرَة والمشْرُقةُ بالضَّمِّ، وَممَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ كاسْمِ المَفْعُول، كالمُدْخَل وَالمُقَامِ».

(1) قد علمت ماذكر العلماء بصدد مفعل - بضم العين - في (موضع سابق) فلا داعى للعود إليه.

(2) إذا جعل المسجد اسما للبيت الذي بنى ليصلى فيه الناس سواء سجد فيه أو لا، لا يظهر وجه الشذوذ، لأن الشذوذ إنما يكون إذا كان اسم مكان وهو هنا علم لهذا البناء وليس اسما للمكان الذى يسجد فيه، أما إذا أريد من المسجد مكان السجود فالقياس المسجد - بالفتح -والشذوذ مجيئه بالكسر، وقد سمع كل منهما، فقد قال في اللسان رواية عن سيبويه: «قال: وربما فتحه بعض العرب في الاسم (أي: اسم المكان) فقد روى مسكن ومسكن وسمع المسجد والمسجد والمطلع والمطلع (بالفتح والكسر في كل ذلك). قال: والفتح في كله جائز وإن لم نسمعه» اهـ. وهو يوافق ماسيذكره المؤلف بعد.

أقول: هذا الذى ذكرنا على تقدير أن يكون الفعل غير معتل الفاء واللام، وإذا كان الفعل معتل الفاء سواء كان مكسور العين أَو مفتوحها أو مضمومها فاسم الزمان والمكان منه على مفعِل - بكسر العين- كالموعد والموضِع والموجِل؛ لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه؛ إذ موعِد أخف من مَوْعَد.

وفيه نظر: وهو أن الفتح أخف الحركات، والكسر ثقيل فاستعمال الحركة التى هى أخف مع الواو أخف من استعمال أثقلها معه.

بناؤهما من معتل اللام:

وإذا كان الفعل معتل اللام فالاسم على مفعَل- بالفتح - مطلقا سواء كان مفتوحا أو مضموما أو مكسورا كالمَرْمَى والمأوَى والمغزَى وذلك لخفة الفتحة.

لحاق تاء التأنيث بهما:

وقد يدخل على بعض الأسماء تاء التأنيث كالمظِنة والمقبرة والمشرقة باعتبار البقعة وإن كان القياس عدم دخوله، وشذ المقبُرة والمشرُقة بضم الباء والراء؛ إذ القياس هو الفتح لكون مأخذهما يقبُر ويشرُق بالضم؛ فيكون فيهما شاذان: التاء والضم، وكذا في المظِنة بالتاءِ والكسر؛ إذ القياس هو الفتح؛ لِكون مأخذه يظُنُّ - بالضم.

بناء اسمى الزمان والمكان مما زاد على ثلاثة:

وإن لم يكن الفعل الذي بنى منه اسم الزمان والمكان ثلاثيا مجردًا سواء كان ثلاثيا مزيدًا أو رباعيًا مجردًا أَو رباعيًا مزيدا، فاسم الزمان والمكان على زنة اسم المفعول؛ فزنة اسم المفعول مشتركة بين اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول، والفارق لكل واحد منها عن الآخر القرينة الحالية أو المقالية كالمُدْخَل - من أَدْخَل يُدخِل - والمُقَام - من أقام يقيم - والأصل مُقْوَم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإنما استعملوا صيغة اسم المفعول في اسم الزمان والمكان. لكون كل واحد منهما محلا للفعل كالمفعول، فشبه كل واحد منهما بالمفعول به، أَعنى زيدا في قولك ضربت زيدا؛ لكونهما محلا لذلك الفعل الصادر منك كما أن المفعول به محل للفعل الصادر عنك.

وإنما استعملوا صيغة اسم المفعول في المصدر؛ لأن المصدر مفعول، فإذا قلت ضربت ضربا كان بمنزلة قولك: أحدثت ضربا.

بناء مفعلة للمكان الذي كثر فيه شيء:

قال: «وَإِذَا كَثر شَيْءٌ بالمكَان قِيلَ فيه: مَفْعَلَةٌ مِنَ الثُّلَاثى الْمُجَرَّدِ فَيُقَالُ أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ وَمَذْأَبَةٌ ومَبْطَخَةٌ وَمَقْثَأَةٌ».

أقول: إذا حصل الشيء الكثير بالمكان فإن كان اسم ذلك الشيء من الثلاثي المجرد بنى منه مَفْعَلَة - بالفتح والتاء - فيقال: مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ وَمَذْأَبَةٌ وَمَبْطخَة ومقْثأَة للأرض التى كثر فيها السباع وَالأُسْد والذئاب والبطيخ والقثَّاء ولابد من إلحاق تاء التأنيث بهذا النوع لأنه صفة الأرض وهى مؤنثة.

وإنما قال «من الثلاثى المجرد» لأن المَفْعَلة لم تبن مما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهة أن يثقل عليهم التلفظ بها لكثرة حروف الكلمة، بخلاف الثلاثى؛ لقلة حروفه؛ فلا يقال مضفدعة ومثعلبة لأرض كثيرة الضفادع والثعالب، بل يقال أرض كثيرة الضفدع والثعلب.

اسم الآلة وبناؤها

قال: «وَأَمَّا اسْمُ الآلَة فَهُوَما يُعَالِجُ بِهِ الْفَاعِلُ المَفعُولَ بِهِ لِوُصُولِ الأثر إليه فيجىء على مِثال مِخْلَب ومِكْسَحَة ومفتاح ومِصْفَاة».

أقول في الحد الذى ذكره المصنف لاسم الآلة نظر، وهو أنه لايخلو من أن يكون لفظ «هو» في قوله: فهو ما يعالج به الفاعل المفعول إلى آخره راجعا إلى اسم الآلة أو إلى الآلة. لاسبيل إلى الأول؛ لأن اسم الآلة لفظ فلا تمكنُ به المعالجة، والاستعانة في وصول أثر الفاعل إلى المفعول إنما تحصل بالمسمى الذي هو الآلة لا باسمها؛ لأن من أراد أن يفتح بابا أو يقطع ثوبا مثلا فالفتح والقطع إنما يحصل بمسمى المفتاح والمقراض لا باسمهما؛ فلا يصح أن يقال: اسم الآلة ما يعالج به الفاعلُ المفعولَ في وصول الأثر إليه. ولا سبيل إلى الثاني لأنه لا يوافق غرضه؛ إذ هو بصدد بيان اسم الآلة، وبيان كيفية بنائه من الفعل لا بصدد بيان الآلة.

ويمكن أن يجاب عنه بأن لفظ «هو» راجع إلى اسم الآلة باعتبار مدلوله ومسماه: أي اسم الآلة هو ما يُعَالِجُ بمسماه الفاعلُ المفعولَ؛ لوصول الأثر إليه؛ فمسماه مضمر. وفيه نظر، وهو أنه يلزم منه الإضمار في الحد، وهو مجتنب في الحدود والتعريفات.

ولو قال المصنف: اسم الآلة ما اشتُق من فعل اسما لما يعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه كان أصوب واندفع النظر.

إذا عرفت هذا فاعلم أن اسم الآلة يجيء من الفعل على ثلاثة أوزان: مِفْعَل كمِخْلب، وهو اسم لما يخلب باستعانته، ومفعلة كمكسحة، وهى اسم لما يكسح به. يقال: كسح البيت إذا كنسه، ومِفْعَال كمفتاح ومصفاة لآلة الفتح والتصفية، والمصفاة: آلة يصفى بها الشراب، وإنما كسرت الميم في الأوزان الثلاثة لاسم الآلة ولم تفتح ولم تضم فيها؛ فرقا بين اسم الآلة والمصدر واسم المفعول واسم الزمان والمكان.

قَالَ: «وقَالُوا مِرْقَاة عَلَى هَذا، ومَن فَتَحَ الميمَ أَرَادَ المكان».

أقول: ومن العرب من يقول: مِرْقاة - بكسر الميم - على وزن مِفْعَال - لآلة الرقى والصعود - وهو السلم، وأصلها مِرْقَيَة - على وزن مِفْعَلَة - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت مِرْقاة، ومن العرب من فتح ميم المرقاة، وأراد بها اسم المكان الذي يرقى ويصعد فيه، لا اسم الآلة التى هى مِفْعَلة.

الألفاظ الشاذة في الآلة:

قال: «وَشَذَّ مُدْهُنٌ وَمُسْعُطٌ ومُدُقٌّ وَمُنْخُلٌ وَمُكْحُلَةٌ وَمُحْرُضَةٌ مَضْمُومَةَ المِيم وَالْعَيْن، وجاء مِدَقّ وَمِدَقَّة عَلَى القياسِ».

أقول: وجاءت ألفاظ لاسم الآلة مضمومة الميم والعين، وهى خارجة عن القياس، والقياس فيها كلها كسر الميم وفتح العين، وهى المُدْهُن لما يجعل فيه الدهن، والمُسْعُط لما يجعل فيه السَّعُوط، وهو دواء يسعط به العليل في أنفه. والمُدُق، وهو اسم لما يدق به الشيء، كآلة القصار. والمُنْخُل، وهو ما ينخل به الدقيق، والمكْحُلة وهو وعاء الكحل. والمُحْرُضَة، وهو وعاء الحَرض، وهو الأشنان.

قوله: «وقد جاء مِدَقٌّ ومِدَقَّة على القياس» بكسر الميم وفتح العين.

بناء اسمى المرة والهيئة

قال: «تنبيه: المَرَّةُ مِنَ الْمَصدَر الثُّلَاثِى الْمُجَرَّدِ عَلَى فَعْلَة بالفتح. تقول: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَقُمْتُ قَوْمَةً، وَمِمَّا زَادَ بِزِيَادَةِ الهاء كالْإِعْطَاءَةِ والانْطِلَاقَهِ؛ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا، فالْوَصْفُ بالْوَاحِدَة، كَقَوْلِكَ رَحِمْتُهُ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا، فالْوَصْفُ بِالْوَاحِدَةِ، كَقَوْلِكَ: رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً، وَالْفِعْلَةُ بالكَسْرِ للنَّوْعِ من الفِعْل. تَقُولُ: هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ والْجِلْسَةِ».

أقول: هذا إشارة إلى كيفية بناء المرة، فالفعل الذي يراد بناء المرة منه إن كان ثلاثيا فالمرة منه تجيء على وزن فَعْلة - بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التاء في آخره - فتقول: ضربت ضربةً وقمتُ قومة، كما قيل:

«الفَعْلة للْمَرَّة والفِعلة للحالة، والمَفْعَل للموضع والمِفْعَل للآلة».

قوله «بالكسر» أي: للفاء و «للحالة» أي: للنوع وإنما بنى المرة منه على فَعْلة؛ لأن الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية فَعْل - بفتح الفاء وسكون العين - فتبنى منها على الزنة التى هي أصل.

وإنما زيدت التاء في آخره ليدل على المرة الواحدة، وإنما خص الآخر بزيادة التاء؛ لأنه محل الزيادة والنقصان.

وإنما أورد المصنف مثالين؛ ليعلم أنها تجيء من السالم وغيره وإن كان غير الثلاثى المجرد - وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه ولم يكن فيه التاء - فالمرة فيه على مصدره المستعمل، بزيادة الهاء، كالإعطاءة والانطلاقة، للفرق بينه وبين المرة، وإن كان الفعل ثلاثيا وفيه تاء أو غير ثلاثى مع التاء فالمرة من هذين النوعين على مصدرهما المستعمل، مع وصفهما بالواحدة؛ للفرق بينهما، نحو رحمته رحمةً واحدة ودحرجته دحرجة واحدة، ولا تجتلب تاء أخرى في آخر مصدرهما؛ لئلا يؤدى إلى اجتماع التاءين في كلمة واحدة.

وقوله: «والفِعلة بالكسر للنوع من الفعل إلى آخره» أي: ويجيء النوع من المصدر الثلاثى الذي لا تاء فيه على فِعْلة -بكسر الفاء- نحو حسن الطِّعمة والجِلسة، إذا كان حُسْن الأكل والجلوس عادته، ومن مصدر الثلاثى الذي فيه التاء على مصدره المستعمل، مع الوصف بغير الواحدة، كقولك: اللهم ارحمنا رحمة واسعة؛ للفرق بينه وبين المرة.

ومن غير الثلاثى: إن لم يكن فيه التاء فيجيء على مصدره المستعمل، مع زيادة التاء فيه؛ للفرق بينهما، والوصف بغير الواحدة؛ للفرق بينه وبين المرة،- نحو: انطلاقة سريعة.

وإن كان فيه التاء فعلى مصدره المستعمل، مع الوصف بغير الواحدة نحو دحرجته دحرجة شديدة؛ للفرق بينه وبين المرة.

❊ ❊ ❊ ❊

obeikandl.com

وهذا آخر الكلام في شرح الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه

obeikandl.com

obeikandl.com

الفهرس

obeikandl.com

obeikandl.com

الفهرس

الموضوع	ص
تقديم	3
تعريف التصريف	21
تعريف الاشتقاق	25
تقسيم الفعل	30
تعريف السالم	33
الميزان الصرفى	33
السالم عند النحويين والصرفيين	34
الثلاثى المجرد	35
شرط باب فتح	37
الشاذ والنادر والضعيف	39
مضارع فعل بكسر العين	39
مضارع باب حسن	40
بناء الرباعى المجرد	41
أقسام الثلاثى المزيد	41
الثلاثى المزيد بحرف	42
الثلاثى المزيد بحرفين	44
الثلاثى المزيد بثلاثة	48
مزيد الرباعي	50
المتعدى واللازم	51

obeikandi.com

الموضوع	ص
الفعل المتعدى	51
الفعل اللازم	52
طرق التعدية	52
جعل المتعدى لازما	53
تصريف الأفعال	54
أنواع الأفعال	54
تعريف الماضى	54
الماضى المبنى للفاعل	56
دوال الضمائر	57
تعريف المبنى للمفعول	59
أنواع الماضى المبنى للمفعول	59
تعريف المضارع	60
معانى حروف المضارعة	62
طريق انتخاب حروف المضارعة	62
زمان المضارع	63
أقسام المضارع	64
نفى المضارع بما و لا	66
عمل الجازم	67
عمل الناصب	68
الأمر بالصيغة	70

obeikandi.com

الموضوع	ص
حركة همزة الوصل في الأمر	72
حكم التاءين أول المضارع	74
قَلْب تاء الافتعال طاءً	76
قلبُ تاء الافتعال دالا	77
نونا التوكيد	78
حذف النون لنونى التوكيد	80
أثر نونى التوكيد في المضارع	80
مواضع فتح آخر الفعل بالنونين	84
مواضع ضم آخر الفعل بالنونين	84
اسم الفاعل والمفعول من الثلاثى المجرد	85
بناء اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى	89
استواء لفظى الفاعل والمفعول	90
فصل في المضاعف	91
أسباب إلحاق المضاعف بالمعتلات	92
الإدغام في المضاعف	94
مواضع وجوب الإدغام	95
وجوب إدغام مضعف المجهول	96
المصدر الذي يجب فيه الإدغام	96
تعريف المعتل	100
الأجوف وتعريفه	109

obeikandl.com

الموضوع	ص
تعريف الناقص وأسماؤه	124
ما يسقطه الجازم من النونات	129
حكم الناقص المزيد إذا انكسر عينه	133
تعريف اللفيف وتقسيمه	142
المهموز وحكمه	150
بناء اسم الفاعل والمفعول من بوزن بكرى	159
اسم الآلة وبناؤها	165
بناء اسمى المرة والهيئة	167

opeikandl.com